

ومضات من أنوار سنة الرسول ﷺ

قطرات من نبع
المنهل العذب المورود
شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد
محمود خطاب السبكي

الجزء الثاني

فكرة للانتفاع العملي بالسنة
للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة
د. محمد محمد داود

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

﴿ باب صفة وضوء النبي ﷺ ﴾

لما فرغ من بيان أحكام المياه وما يتعلق بها شرع في بيان كيفية الوضوء، والصفة في الأصل مصدر وصف كوعد، وهى المعنى القائم بالغیر، والمراد بها هنا الكيفية.

● عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَبَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ تَوَضَّأَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَرَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الشيخان، والنسائي والدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (توضأ) أى: أراد الوضوء. قوله: (فأفرغ على يديه) أى: صب الماء على كفيه، من أفرغت الماء إفراغاً وفرغته تفريقاً إذا صببته، والفاء فيه للتعقيب أو لتفصيل ما أجمل في قوله: (توضأ). وفي رواية للبخارى: فأفرغ على كفيه، ويؤخذ منه أن الإفراغ عليهما معاً، وفي رواية: أفرغ بيده اليمنى على اليسرى، وفي نسخة: فأفرغ على يده.

قوله: (فغسلهما) أى: يديه معاً على ما هو الظاهر، ويحتمل أنه غسل كل واحدة منهما على حدة.

قال ابن دقيق العيد: قوله: (غسلهما) قدر مشترك بين كونه غسلهما مجموعتين أو مفترقتين، والفقهاء اختلفوا أيهما أفضل.

قوله: (ثم مضمض) وفي بعض النسخ: "تضمض"، والمضمضة في اللغة: تحريك الماء في الفم، يقال: مضمضت الماء في فمي أى: حرّكته فيه، وتضمضت فعلت ذلك، وشرعاً: أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يحجه والمبالغة فيها سُنّة، وأقلها أن يجعل الماء في فمه، ولا يشترط إدارته على المشهور الذى قال به الجمهور، قال النووى: قال جماعة من أصحابنا: تشترط إدارته.

قال ابن دقيق العيد: قال بعض الفقهاء: المضمضة أن يجعل الماء في فيه ثم يحجه، فأدخل المج في حقيقة المضمضة، فعلى هذا لو ابتلع الماء لم يكن مؤدياً للسُنّة وهذا الذى يكثر في أفعال المتوضئين، أعنى الجعل والمج. ويمكن أن يكون ذكر ذلك بناء على أنه الأغلب والعادة لأنه يتوقف تأدية السُنّة على محه. وليس في هذه الرواية ذكر عدد المضمضة، وسيأتى في رواية ابن أبى مليكة.

قوله: (استنثر) أى: بعد أن استنشق؛ لأن الاستنثار إخراج الماء من الأنف بعد استنشاقه ويطلق على الاستنشاق، قال في المصباح: نثر المتوضئ واستنثر بمعنى استنشق، ومنهم من يفرق فيجعل الاستنشاق إيصال الماء، والاستنثار إخراج ما في الأنف من مخاط وغيره، ويدل عليه لفظ الحديث: كان ﷺ يستنشق ثلاثاً في كل مرة يستنثر. وفي حديث: إذا استنشقت فانثر. وقال النووى: قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون: الاستنثار إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال ابن

الأعرابي وابن قتيبة: الاستنثار هو الاستنشاق. والصواب الأول ويدلُّ عليه الرواية الأخرى: استنشق واستنثر. فجمع بينهما.

وقد اختلف في حكم المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل على مذاهب: الأول: مذهب مالك والشافعي وأصحابهما إنهما ستان في الوضوء والغسل، وذهب إليه من السلف الحسن البصري والزهري والحكم بن عتيبة وقتادة وربيعه ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والليث بن سعد ومحمد بن جرير الطبري والناصر من أهل البيت، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ المائدة/٦. وبحديث توضحاً كما أمرك الله؛ وليس في القرآن ذكر المضمضة والاستنشاق والاستنثار.

قال النووي: وهذا الحديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، وقال الترمذي: حديث حسن، وهو بعض حديث طويل أصله في الصحيحين، قال: وهو من أحسن الأدلة؛ لأن هذا الأعرابي صلى ثلاث مرات فلم يحسنها، فعلم النبي ﷺ حينئذ أنه لا يعرف الصلاة التي تفعل بحضرة الناس، وتشاهد أعمالها، فعلمه واجباتها وواجبات الوضوء، فقال ﷺ: "توضاً كما أمرك الله". ولم يذكر له سنن الصلاة والوضوء لئلا تكثر عليه فلا يضبطها، فلو كانت المضمضة والاستنشاق واجبتين لعلمه إياهما، فإنه مما يخفى لاسيما في حق هذا الرجل الذي خفيت عليه الصلاة التي تشاهد، فكيف الوضوء الذي يخفى؟ واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ لأبي ذر: "الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر حجج، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته". قال أهل اللغة: البشرة ظاهر الجلد، ودخل القم والأنف من الباطن لا من الظاهر، فلا يجب غسله لأنه ليس من مسمى البشرة، قالوا: والأوامر الواردة في الأحاديث بالمضمضة والاستنشاق محمولة على السنة جمعاً بين الأدلة.

الثاني: إنهما ستان في الوضوء، فـرضان عمليان في الغُسل، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وزيد بن علي واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ المائدة/٦. فإنه أمر بتطهير جميع البدن إلا ما تعذر إيصال الماء إليه، وداخل الفم والأنف لا يتعذر إيصال الماء إليه بخلاف الوضوء، فإن الواجب فيه غسل الوجه وهو ما تقع به المواجهة وهي فيهما مُتَعَدِّمَةٌ. ويدلُّ لهم أيضاً ما رواه الدارقطني عن عائشة بنت عجرد في جُنُبِ نِسَى المضمضة والاستنشاق، قالت: قال ابن عباس: بمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة. ورواه عنها من عدّة طرق وقال: عائشة بنت عجرد لا يحتجُّ بها. ولا وجه للفرقة بين الوضوء والغُسل فيهما؛ فإن ما احتجوا به من الآية مجمل يُبَيِّنُ بنحو حديث أبي ذر المتقدم، وفيه: "إذا وجد الماء فليمسه بشرته" وقد علمت أن البشرة ظاهر الجلد فلا تشمل داخل الفم والأنف.

الثالث: أن الاستنشاق واجب في الوضوء والغُسل دون المضمضة فيهما فإنها سنة. وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر ورواية عن أحمد، واستدلوا بما رواه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر"، وسيأتي للمصنف في باب الاستنثار، وبما رواه الدارقطني عن ابن سيرين قال: أمر رسول الله ﷺ بالاستنشاق في الجنابة ثلاثاً. وقالوا: إن المضمضة ثابتة بفعله ﷺ لا بأمره بخلاف الاستنشاق فإنه ثابت بهما وفعله ﷺ لا يفيد الوجوب، وفي قولهم هذا نظر فقد روى الدارقطني عن عائشة وسليمان بن موسى قالاً: قال رسول الله ﷺ: من توضأ فليتمضمض وليستنشق. فلا وجه للفرقة، وقد علمت أن الأوامر الواردة بالمضمضة والاستنشاق محمولة على السنية.

الرابع: إنهما واجبتان في الوضوء والغُسل لا يصحان إلا بهما، وهو المشهور عن أحمد، وهو مذهب ابن أبي ليلى وإسحاق بن راهويه ورواية عن عطاء والهادي

والقاسم والمؤيد بالله واستدلوا بأدلة، منها: إنهما من تمام غسل الوجه فالأمر بغسله أمر بهما، وقالوا: وهذا وإن كان مستبعداً في بادئ الرأي باعتبار أن الوجه في لغة العرب معلوم المقدار؛ لكن يعضد دعوى دخولهما في الوجه أنه لا موجب لتخصصه بظاهره دون باطنه فإن الجميع في لغة العرب يسمى وجهاً. فإن قلت: قد أطلق على خرق الفم والأنف اسم خاص فليس في لغة العرب وجهاً. قلت: كذلك أطلق على الخدين والجهة وظاهر الأنف والحاجبين وسائر أجزاء الوجه أسماء خاصة فلا تسمى وجهاً، وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل الوجه. فإن قلت: يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين. قلت: يلزم ذلك لولا اقتصار الشارع في البيان على غسل ما عداه، وقد بين لنا رسول الله ﷺ ما نزل إلينا فداوم على المضمضة والاستنشاق ولم يحفظ أنه أخل بهما مرة واحدة كما ذكره ابن القيم في الهدى، ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة. على أنه قد ذهب إلى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله. وروى في البحر عن الناصر والشافعي أنه يُسْتَحَبُّ، واستدل لهم بظاهر الآية ومنها ما تقدّم عند الدارقطني: من توضأ فليتمضمض وليستنشق. وما رواه أيضاً عن أبي هريرة بلفظ: أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق. ومنها حديث عائشة بلفظ: إن رسول الله ﷺ قال: "المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه". رواه البيهقي، وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار. قال الحافظ في الفتح: وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا بكونه لا يعلم خلافاً في أن تاركه لا يعيد، وهذا دليل فقهي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة والتابعين إلا عن عطاء. وقال في النيل: إذا تقرر هذا علمت أن المذهب الحق وجوب المضمضة والاستنشاق

والاستنثار في الوضوء والغسل. لأن الوجه ما تقع به المواجهة، فالأمر بغسل الوجه ليس أمراً بهما. ولا يقال إن إخراجهما من مُسَمَّى الوجه لتسميتهما باسم خاص بهما؛ بل لعدم شموله لهما وأن مداومته ﷺ على المضمضة والاستنشاق محمولة على الاستحباب كالأوامر الواردة بهما جمعا بين الأدلة، قال النووي: ولأن في الوضوء غسل الكفين والتكرار وغيرهما مما ليس بواجب بالإجماع فتبين لك مما ذُكِرَ أن المذهب الأول هو الراجح.

قال النووي في شرح مسلم: وعلى أى صفة أوصل الماء إلى الفم والأنف حصلت المضمضة والاستنشاق، وفي الأفضل خمسة أوجه: الأول: يتمضمض ويستنشق بثلاث غُرَفَات، يتمضمض من كل واحدة، ثم يستنشق منها. الثاني: يجمع بينهما بِغُرْفَةٍ واحدة يتمضمض منها ثلاثاً، ثم يستنشق منها ثلاثاً. الثالث: يجمع أيضاً بِغُرْفَةٍ؛ ولكن يتمضمض منها ثم يستنشق، ثم يتمضمض منها ثم يستنشق، ثم يتمضمض منها ثم يستنشق. الرابع: يفصل بينهما بغرفتين فيتمضمض من إحداهما ثلاثاً، ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً. الخامس: يفصل بست غُرَفَات، يتمضمض بثلاث غُرَفَات، ثم يستنشق بثلاث غُرَفَات. والصحيح: الوجه الأول، وبه جاءت الأحاديث الصَّحِيحة في البخاري ومسلم وغيرهما. وأما حديث الفصل فضعيف، فيتعين المصير إلى الجمع بثلاث غُرَفَات كما ذكرنا؛ لحديث عبد الله بن زيد في الكتاب يعنى صحيح مسلم.

واتفقوا على أن المضمضة على كل قول مقدمة على الاستنشاق وعلى كل صفة، وهل هو تقديم استحباب أو اشتراط؟ فيه وجهان: أحدهما: اشتراط لاختلاف العضوين. والثاني: استحباب كتقديم يده اليمنى على اليسرى.

قوله: (ثم غسل وجهه ثلاثاً) كذا في رواية الشيخين، أى: ثلاث مرات.

وفي بعض النسخ: وَغَسَلَ وَجْهَهُ. والأولى تدل على تأخير غسل الوجه عن المضمضة والاستنثار، وحكمة تقديمهما اختيار طعم الماء بالفم وريحه بالأنف احتياطاً للعبادة.

والوجه من المواجهة، وحذّه طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى أسفل الذقن، وعرضاً من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن، وغسله فرض بالنص بلا خلاف، وتثليث غسله قام الإجماع على سنته.

قوله: (وغسل يده اليمنى إلى المرفق) وفي رواية الشيخين: ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ. قال في المصباح: اليد مؤنثة، وهي من المنكب إلى أطراف الأصابع، ولamها محذوفة وهي ياء، والأصل يدي قيل بفتح الدال وقيل بسكونها.

لكنه سقط في الوضوء غسل ما وراء المرفق بالنص. والمرفق بفتح الميم وكسر الفاء وعكسه لفتان، وهو موصل الذراع بالععضد. ولا خلاف في وجوب غسل اليدين للنص. ولم يخالف في وجوب غسل المرفقين إلا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري.

فمن قال بالوجوب قال: يحتمل أن تكون (إلى) في الآية بمعنى مع. وإلى ذلك ذهب ثعلب وغيره من أهل اللغة محتجين بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ النساء/٢. وعليه فدخل المرفق ظاهر. وَيُحْتَمَلُ أن تكون للغاية كما قاله المبرد والزجاج وغيرهما. قال النووي: وهو الأصح الأشهر، وعليه فدخل المرفق ظاهر أيضاً، فإن الغاية تدخل في الْمُغَيَّا إذا كان اسم الْمُغَيَّا شاملاً لها كما هنا وتكون الغاية لإخراج ما بعدها، قال سيويه والمبرد: ما بعد إلى إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه. وقد علمت أن اليد عند العرب من رءوس الأصابع إلى المنكب، حتى تيمم عمار إلى المنكب، ولهذا لو قال: بعثك هذه الأشجار من هذه إلى هذه، دخل الحد ويكون المراد بالغاية إخراج ما وراء الحد فيكون المراد بذكر المرفق إخراج ما وراءها.

واستدلوا أيضاً بحديث أنه ﷺ أدار الماء على مرفقيه ثم قال: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ. رواه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر مرفوعاً وفيه القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك، وقال أبو زرعة: منكر. وضعفه أحمد وابن معين، وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات ولم يلتفت إليه في ذلك، وصرح بضعف هذا الحديث المنذرى وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم، وبما أخرجه مسلم من حديث أبي نعيم بن عبد الله قال: رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد... الحديث. ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ. وبحديث وائل بن حجر في صفة وضوء النبي ﷺ وفيه: وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفقين. وبما رواه الطحاوي عن ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً وفيه غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى يَسِيلَ الْمَاءُ عَلَى مِرْفَقَيْهِ. قال الحافظ: فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً، وقد قال الشافعي في الأم: لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء، فعلى هذا يكون زفر وأبو بكر محجوجين بالإجماع.

واستدلوا أيضاً بأن غسل المرافق يتوقف عليه تمام الواجب، فهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به فيكون واجباً، ومن لم يقل بالوجوب نظر إلى أن الغاية بإلى لا تدخل في الْمُغَيَّا؛ لكن يقال عليه محله إذا لم يكن الْمُغَيَّا شاملاً للغاية، أما إذا كان شاملاً لها فهي داخلة كما علمت، وعلى فرض عدم دخول الغاية في الْمُغَيَّا مطلقاً فمحله ما لم تقم قرينة على دخولها، وقد قام الإجماع وفعله ﷺ على دخولها.

قوله: (ثم مسح رأسه) زاد ابن خزيمة في روايته عن ابن الطباع: كَلَّهُ. وفي رواية للبخاري عن خالد بن عبد الله: برأسه. بزيادة الباء قال القرطبي: الباء للتعدية. وجوز حذفها وإثباتها قال في الفتح: دخلت الباء لتفيد معنى آخر هو أن الغسل لغة يقتضى مغسولاً به، والمسح لغة لا يقتضى ممسوحاً به، فلو قال: ﴿وَأَمْسَحُوا

بِرُؤُوسِكُمْ» لأجزاء المسح باليد بغير ماء، فكأنه قال: وامسحوا برءوسكم الماء فهو على القلب، والتقدير: امسحوا رءوسكم بالماء.

والمسح لغة: إمرار اليد على الشيء. قال في المصباح: مسحت الشيء بالماء مسحاً: أمرت اليد عليه، قال أبو زيد: المسح في كلام العرب يكون مسحاً وهو إصابة الماء، ويكون غسلاً يقال: مسحت يدي بالماء إذا غسلتها، وتمسحت بالماء إذا اغتسلت، فالمسح مشترك بين معنيين.

وظاهر الحديث يدل على أنه مسح جميع رأسه؛ لأن اسم الرأس حقيقة في العضو كله، قال العيني: الرأس مشتمل على الناصية والقفا والفودين.

والفود: معظم شعر اللمة مما يلي الأذنين قاله ابن فارس، وقال ابن السكيت: الفودان الضفيرتان، ونقل في البارع عن الأصمعي أن الفودين ناحيتا الرأس، كل شق فود، والجمع أفود، كذا في المصباح، هذا ومسح الرأس ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، واختلف الفقهاء في القدر الواجب فيه فقالت الحنفية في رواية: الواجب ربع الرأس، وفي رواية: ثلاثة أصابع من أصابع اليد، مستدلين بحديث المغيرة الذي رواه مسلم وغيره: أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته. وقدرُوا الناصية بربع الرأس، وقالوا: إن الباء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ للتبعض، ويدل عليه اتفاق الجميع على جواز ترك القليل من الرأس في المسح، والاختصار على بعض، وقالوا: لا منافاة بين كونها للتبعض هنا، ومعناها الأصلية الذي هو الإلصاق، لأنها تكون مستعملة للإلصاق في البعض المفروض، أفاده العيني وقال: التحقيق في هذا الموضوع أن الباء للإلصاق، فإن دخلت في آلة المسح نحو مسحت الحائط بيدي يتعدى إلى المحل فيتناول محله، وإن دخلت في المحل نحو

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ لا يتناول كل المحل فإذا لم يتناول كل المحل يقع الإجمال في قدر المفروض منه، ويكون الحديث ميبناً لذلك. ومراده بالحدِيث حديث المغيرة المتقدم.

وذهبت الشافعية إلى أن الواجب ما يُطلق عليه اسم المسح ولو شعرة واحدة أو بعض شعرة في حد الرأس، بحيث لا يخرج الممسوح عنه؛ لما صح من مسحه ﷺ لناعيته وعلى عمامته الدالين على الاكتفاء بمسح البعض، إذ لم يقل أحد بخصوص الناصية والاكتفاء بها يمنع وجوب الاستيعاب أو الربع لأنها دونه، ولأن الباء الداخلة في حيز متعدد كآلية للتبعض وغيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ الحج/ ٢٩. للإلصاق، وحكى ذلك عن ابن عمر والحسن البصري وسفيان الثوري وداود وذهب مالك وأحمد وجماعة إلى وجوب استيعاب المسح وهو الظاهر.

وقال بعض المالكية: يكفي مسح الثلثين وبعضهم: يكفي مسح الثلث. واحتج من قال بوجوب استيعاب المسح بحديث الباب؛ لأن اسم الرأس حقيقة في العضو كله، وبما أخرجه ابن خزيمة عن إسحاق بن عيسى بن الطباع قال: سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوئه أيجزئه ذلك؟ فقال: حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال: مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته إلى قفاه ثم رد يديه إلى ناصيته فمسح رأسه كله، وبقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ يجعل الباء زائدة قال الزرقاني في شرح الموطن: ولم ينقل عنه ﷺ أنه مسح بعض رأسه إلا في حديث المغيرة أنه مسح على ناصيته وعمامته رواه مسلم. قال علماؤنا: ولعل ذلك كان لعذر، بدليل أنه لم يكتف بمسح الناصية حتى مسح على العمامة؛ إذ لو لم يكن مسح كل الرأس واجبا ما مسح على العمامة، واحتجاج المخالف بما صح عن ابن عمر من الاكتفاء بمسح بعض الرأس، ولم يصح عن أحد من الصحابة إنكار ذلك، لا ينهض؛ إذ المختلف فيه لا يجب إنكاره، وقول ابن عمر لم يرفعه فهو رأى له فلا يعارض المرفوع.

وقال ابن القيم: لم يصح عنه ﷺ في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة، ولكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة.

فأما حديث أنس الذي رواه أبو داود: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية، فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدّم رأسه ولم ينقض العمامة. فمقصود أنس به أن النبي ﷺ لم ينقض عمامته حتى يستوعب مسح الشعر كله ولم ينف التكميل على العمامة، وقد أثبتته المغيرة بن شعبه وغيره، فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه.

وظاهر الحديث يدل أيضاً على الاقتصار في المسح على المرة الواحدة، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد، مستدلين بحديث الباب وبما روى عن أبي حية قال: رأيت علياً عليه السلام توضأ فغسل كفيه حتى أنقاهما ثم مضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه مرة، ثم غسل قدميه إلى الكعبين، ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان ظهور رسول الله ﷺ. رواه ابن ماجه والترمذي وصححه، وبما أخرجه ابن ماجه أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ومسح رأسه مرة. وروى نحوه من عدة طرق.

وبما رواه أحمد والمصنف كما يأتي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، فذكر الحديث كله ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة، وقد ورد التصريح بالمسح مرة واحدة في أحاديث كثيرة صحيحة للمؤلف وغيره.

وما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله ﷺ وفيه: ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه. لا يُعدُّ تكراراً للمسح حيث لم يجد الماء اتفاقاً، والخلاف في تكرار المسح بماء جديد يستأنف اغترافه.

وذهب الشافعي وعطاء وأكثر العترة إلى أنه يستحب تليث المسح، واحتجوا بما رواه مسلم وأبو داود عن عثمان: أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وبالقياس على بقية الأعضاء، وأجابوا عن أحاديث المسح مرة واحدة بأن ذلك لبيان الجواز، وأجاب الحافظ في الفتح عن حديث تليث الوضوء الذي يستدل به الشافعي على تليث مسح الرأس بأن الحديث مجمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر، فيختص تليث الوضوء المذكور في الحديث بالأعضاء المغسولة، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل إذ حقيقة الغسل جريان الماء، والدلك ليس بمشترط على الصحيح عند أكثر العلماء.

وقال: يحمل ما ورد من الأحاديث في تليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس، جمعاً بين الأدلة.

وقال في النيل: الإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها لما فيها من الزيادة، فالوقوف على ما صحَّ من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين، لاسيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرة الواحدة، وحديث: "من زاد على هذا فقد أساء وظلم". الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاضٍ بالمنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي ﷺ هذه المقالة، كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة؟ ثم قال: من زاد.

قوله: (ثم غسل قدمه اليمنى ثلاثاً) قال ابن دقيق العيد: قوله "ثلاثاً" يدل على استحباب التكرار في غسل الرجلين ثلاثاً، وبعض الفقهاء لا يرى هذا العدد في الرجل كما في غيرها من الأعضاء، وقد ورد في بعض الروايات: "فغسل رجله حتى أنقاهما".

ولم يذكر عددًا فاستدل به لهذا المذهب، وأكد من جهة المعنى بأن الرجل لقربها من الأرض في المشى عليها تكثر فيها الأوساخ والأدران، فيحال الأمر فيها على مجرد الإنقاء من غير اعتبار العدد، والرواية التي ذكر فيها العدد زائدة على الرواية التي لم يذكر فيها، فالأخذ بها متعين، والمعنى المذكور لا ينافي اعتبار العدد فليعمل بما دل عليه لفظ الحديث.

وظاهر الحديث يدل على مشروعية غسل الرجلين، واختلف في الواجب فيهما فذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل السنة والجماعة إلى وجوب الغسل، واستدلوا بحديث الباب وبقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة/٦. يسان ذلك أن قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قُرئ بالنصب والحفض، والقراءتان سبعيتان، ولا يختلف أهل اللغة أن كل واحدة من القراءتين محتملة للمسح بعطفها على الرأس، ومحتملة للغسل بعطفها على المغسول، فلا يخلو حينئذ القول من أحد معان ثلاثة: إما أن يقال إن المراد هما جميعًا فيكون عليه أن يمسح ويغسل. أو يكون المراد أحدهما على وجه التخيير. يفعل المتوضى أيهما شاء، ويكون ما يفعله هو المفروض. وإليه ذهب الحسن البصري وابن جرير والجبائي، أو يكون المراد أحدهما بعينه لا على التخيير، فلا سبيل إلى الأول لاتفاق الأئمة على خلافه، ولا عبرة بقول بعض الظاهرية بوجوبهما لمخالفته الإجماع، وكذا لا سبيل إلى الثاني؛ إذ ليس في الآية ذكر التخيير ولا دلالة عليه؛ فتعين الوجه الثالث، ثم يحتاج بعد ذلك إلى طلب الدليل على المراد منها، فالدليل على أن المراد الغسل دون المسح اتفاق الجميع على أنه إذا غسل فقد أدى فرضه وأتى بالمراد وأنه غير ملوم على ترك المسح، فثبت أن المراد الغسل أيضًا، فهو قد صار في حكم المجمل المفتقر إلى البيان، فمهما ورد فيه من البيان عن رسول الله ﷺ من فعل أو قول علمنا أنه مراد الله تعالى من الآية.

وقد ورد البيان عنه بالغسل قولاً وفعلاً، أما فعلاً فهو ما ثبت بالنقل المستفيض المتواتر أنه ﷺ رأى في قدم رجل لمعة لم يغسلها فقال: "ويل للعراقيب من النار"، وما رواه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً... إلخ وفيه: ثم غسل رجله ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، وسيأتي للمصنف، وبما أخرجه الشافعي في مسنده أن النبي ﷺ قال لأعمى يتوضأ: "بطن القدم" فجعل الأعمى يغسل بطن القدم.

وما أخرجه البيهقي قال: روي في الحديث الصحيح عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ في الوضوء: ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله تعالى. قال البيهقي: وفي هذا دلالة على أن الله تعالى أمر بغسلهما. إذا علمت هذا تعلم أن الراجح غسل الرجلين في الوضوء.

وذهبت الإمامية من الشيعة إلى أن الفرض مسحهما، واستدلوا بالآية وقالوا: إن قراءة الجر محكمة في المسح؛ لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في حكمه، وقالوا في قراءة النصب: إن أرجلكم عطف على محل الرؤوس لأنه مفعول، واستبعدوا عطفه على الوجوه، وقالوا: إن فيه تعقيداً. ورد هذا بأن قراءة الجر ليست للعطف على الرؤوس وإنما هو للمجاورة نظير قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ الأعراف/ ٥٩. بجر أَلِيمٍ على المجاورة لـ (يَوْمٍ) وإن كان صفة لـ (عَذَابٍ)، أو لأنها عطف على الرؤوس لا لأن تمسح بل لأجل تخفيف الغسل، لأنها مظنة الإسراف المنهى عنه، على أن المسح يستعمل بمعنى الغسل يقال: مسح على أطرافه إذا توضأ، أو بأن الجر محمول على حالة اللبس للتحف والنصب على الغسل عند عدم الحف.

قال في الفتح: قال أبو بكر بن العربي ما ملخصه: بين القراءتين تعارض ظاهر، والحكم فيما ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب وإلا عمل بالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين وعملاً بالقدر الممكن.

واستدلوا أيضاً بحديث رفاعة بن رافع عن النبي ﷺ أنه قال: لا تتم صلاة لأحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين. رواه الدارقطني، وهو ضعيف، قال ابن القطان: في إسناده يحيى بن علي بن خلاد وهو مجهول، وعلى تقدير صحته فيقال فيه ما قيل في العطف في الآية، وبما جاء عن عبد الله بن زيد: أن النبي ﷺ توضأ ومسح بالماء على رجليه. رواه ابن أبي شيبة وابن خزيمة، وهو ضعيف أيضاً، قال أبو عمر: إسناده لا تقوم به حجة، وقال الجوزجاني: هذا حديث منكر، واستدلوا بأحاديث أخر منها ما هو ضعيف ومنها ما هو مصروف عن ظاهره.

قال النووي: ذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يجزئ مسحهما، ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يُعتدُّ به في الإجماع.

وقال الحافظ في الفتح: لم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف الغسل إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين. رواه سعيد بن منصور، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ.

قوله: (مثل وضوئى هذا) وفي رواية لمسلم: نحو وضوئى هذا، ومثل بكسر الميم وسكون المثلثة، والفرق بينه وبين نحو أن مثل يقتضى ظاهرها المساواة من كل وجه إلا في الوجه الذى يقتضى التغاير بين الحقيقتين بحيث يخرجهما عن الوحدة، "ونحو" لا تقتضى ذلك. قوله: (ثم صلى ركعتين) أى: على جهة الاستحباب، وقالت الشافعية: هذه الصلاة سنة مؤكدة.

قوله: (لا يحدث فيهما نفسه) من التحديث، وفي الترمذى: "لا يحدث نفسه بشئ من أمور الدنيا"، أما ما يتعلق بالصلاة من أمور الآخرة كالتدبر في معانى الآيات المتلوة والتسايح فلا بد منه؛ لأن به تمام الخشوع والثواب، وكذا ما لا يتعلق بالصلاة من أمور الآخرة، لما روى عن عمر أنه قال: إني لأجهز الجيش وأنا في الصلاة، ولو عرض له حديث فأعرض عنه. فبمجرد إعراضه عفى عن ذلك، وحصلت له هذه الفضيلة؛ لأن هذا ليس من فعله، وقد عفى هذه الأمة عن الخواطر التى تعرض ولا تستقر؛ لما رواه الشيخان والأربعة عن أبي هريرة مرفوعاً: "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به". قال الحافظ: المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه، لأن قوله: "يحدث". يقتضى تكسباً منه، فأما ما يهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه.

ونقل القاضى عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسر فيهما. وردّه النووى فقال: الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة المستقرة، نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب.

وقال ابن دقيق العيد: الخواطر والوساوس الواردة على النفس قسمان: أحدهما: ما يهجم هجماً يتعذر دفعه عن النفس. والثاني: ما تسترسل معه النفس ويمكن قطعه

ودفعه. فيمكن حمل الحديث على هذا دون الأول لعسر اعتباره، ويشهد لذلك لفظة: "يحدث نفسه". فإنه يقتضى تكسباً منه وتفعلاً لهذا الحديث، ويمكن أن يحمل على النوعين معاً لأن العسر إنما يجب دفعه عما يتعلق بالتكاليف، والحديث إنما يقتضى ترتب ثواب مخصوص على عمل مخصوص فمن حصل له ذلك العمل حصل له ذلك الثواب، ومن لا فلا، وليس ذلك من باب التكاليف حتى يلزم دفع العسر عنه، نعم لا بد أن تكون تلك الحالة ممكنة الحصول، أعنى: الوصف المترتب عليه الثواب المخصوص، والأمر كذلك فإن المتجربين عن شواغل الدنيا الذين غلب ذكر الله على قلوبهم وعمَّرها تحصل لهم تلك الحالة، وحديث النفس يعم الخواطر المتعلقة بالدنيا والخواطر المتعلقة بالآخرة والحديث محمول والله أعلم على ما يتعلق بالدنيا؛ إذ لا بد من حديث النفس فيما يتعلق بالآخرة كالفكر في معاني المتلو من القرآن العزيز والمذكور من الدعوات والأذكار، ولا نريد بما يتعلق بأمر الآخرة كل أمر محمود أو مندوب إليه، فإن كثيراً من ذلك لا يتعلق بأمر الصلاة فإدخاله فيها أجنبي عنها.

قوله: (غفر الله له ما تقدم من ذنبه) الذنب الإثم والمعصية، فإن تواعد عليه كان كبيراً وإلا فصغيراً وظاهر الحديث يعمُ غفران الصغائر والكبائر؛ لكن خصه العلماء بالصغائر لما رواه مسلم عن عثمان رضى الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة، وذلك الدهر كله". فهذا صريح في الذنوب الصغائر، وحديث الباب مطلق فحملوا المطلق على القيد.

قال الحافظ في الفتح: هو في حق من له كبائر وصغائر، فمن ليس له إلا الصغائر كُفِّرَتْ عنه، ومن ليس له إلا كبائر خُفِّفَ عنه منها بقدر ما لصاحب الصغائر، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظر ذلك.

ومثله لابن دقيق العيد فإن قيل: إذا كان الوضوء وحده مكفراً للصغائر كما في حديث عثمان الآخر الذى فيه: خرجت خطاياها من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره. فما الذى يكفره الوضوء مع صلاة النافلة كما في حديث الباب؟ وإذا كانت هذه مكفرة أيضاً فما الذى تكفره المكتوبات؟ فجوابه أن جميع ما ذكر صالح للتكفير، فإن صادف شيء منها شيئاً من الذنوب المذكورة كفّره، وإلا كفّر بقدرها من الكبائر، فإن لم يوجد شيء من الصغائر ولا من الكبائر زِيدَ في حسناته كما تقدّم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب غسل الكفين ثلاثاً في ابتداء الوضوء سواء أقام من النوم أم لا، وعلى أن المستحب تليث الغسل ولو في الرجلين، وعلى أن التعليم بالفعل مطلوب لكونه أبلغ واضبط للمتعلم، وعلى الترغيب في الإخلاص في الصلاة، وعلى التحذير من التفكير في أمور الدنيا في أثنائها لما يترتب عليه من حرمان الثواب أو عدم القبول، وعلى أنه يطلب من المعلم أن يدلل على فعله أو قوله ليكون أدعى إلى القبول. وعلى أنه يطلب صلاة ركعتين عقب الوضوء.

قال النووى في شرح مسلم: وفي الحديث استحباب صلاة ركعتين فأكثر عقب كل وضوء، وهو سنة مؤكدة، قال جماعة من أصحابنا: ويفعل هذه الصلاة في أوقات النهي وغيرها لأن لها سبباً، واستدلوا بحديث بلال رضي الله عنه المخرّج في صحيح البخارى: أنه كان متى توضأ صلى، وقال: إنه أرجى عمل له، ولو صلى فريضة أو نافلة مقصودة حصلت له هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك.

وذهب الجمهور على أن تلك الصلاة من السنن غير المؤكدة وأنها لا تفعل في أوقات النهي حملاً لأحاديث النهي على إطلاقها، ودلّ الحديث أيضاً على أن الحسنات يذهبن السيئات، وعلى الحث على فعل الطاعات لأنها وسيلة إلى حصول الغفران والرحمات. وعلى الترتيب بين أعضاء الوضوء لما فيه من التعبير بشمّ المقتضية له.

واختلف العلماء في حكم الترتيب فذهبت الشافعية إلى وجوبه في الأركان، مستدلين بأنه ﷺ لم يتوضأ إلا مرتباً، ولو لم يجب لتركه في وقت بياناً للجواز كما في التثليث، وبما صح من قوله ﷺ: "ابْدَءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ". رواه النسائي هكذا بلفظ الأمر، ورواه مسلم بصيغة الخبر بلفظ: نبدأ بما بدأ الله به، وهو شامل للوضوء، وإن ورد في الحج، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وبأنه تعالى ذكر مُمسحاً بين مغسولات، وتفريق المتجانس لا ترتكبه العرب إلا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لا نديه، بقرينة الأمر في الخبر المذكور، ولأن العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب، فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الأمر بالترتيب، وإلا لقال: فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برءوسكم واغسلوا أيديكم وأرجلكم.

وبوجوب الترتيب قال أبو عبيد وقتادة وأبو ثور وإسحاق بن راهويه وحكى عن عثمان وابن عباس، وهو رواية عن علي، والمشهور عن أحمد إلا أنه قال بوجوبه أيضاً بين المضمضة والاستنشاق؛ لأنهما من تمام غسل الوجه عنده، وأما تقديمهما عليه فسنة.

وذهب مالك وأبو حنيفة والثوري والحسن البصري وابن المسيب وعطاء والزهرى والنخعي والأوزاعي وربيعة والمزني وداود إلى عدم الوجوب، وقالوا: لا ينتهض الترتيب بشئ في الحديث على الوجوب؛ لأنه من لفظ الراوى، وغايته أنه وقع من النبي ﷺ على تلك الصفة، والفعل بمجرده لا يدل على الوجوب، نعم قوله في آخر الحديث: "من توضأ مثل وضوئي هذا... إلخ". يشعر بترتيب المغفرة على وضوء مرتب على هذا الترتيب، أما أنه يدل على الوجوب فلا. واستدلوا أيضاً بقوله تعالى:

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ فعطف أعضاء الوضوء بعضها على بعض بالواو، والواو في كلام العرب تقتضى الجمع دون الترتيب.

وأما ترتيب الأفعال المفروضة مع المسنونة فهو مستحب عند مالك: كترتيب السنن بعضها مع بعض، وسنة عند الشافعية والحنفية.

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم الاشتراك الذى فى واو العطف؛ وذلك أنه قد يعطف بها الأشياء المرتبة بعضها على بعض، وقد يعطف بها غير المرتبة، وذلك ظاهر من استقراء كلام العرب؛ ولذلك انقسم النحويون فيها قسمين. فقال نحاة البصرة: لا تقتضى نسقاً ولا ترتيباً وإنما تقتضى الجمع فقط.

وقال الكوفيون: بل تقتضى النسق والترتيب. فمن رأى أن الواو فى آية الوضوء تقتضى الترتيب، قال بإيجاب الترتيب ومن رأى أنها لا تقتضى لم يقل بإيجابه، والسبب الثانى: اختلافهم فى أفعاله هل هى محمولة على الوجوب أو على الندب؟ فمن حملها على الوجوب قال بوجوب الترتيب؛ لأنه لم يرد عنه ﷺ أنه توضع قط إلا مرتباً، ومن حملها على الندب قال إن الترتيب سنة، ومن فرق بين المسنون والمفروض من الأفعال قال إن الترتيب الواجب إنما ينبغى أن يكون فى الأفعال الواجبة، ومن لم يفرق قال إن الشروط الواجبة قد تكون فى الأفعال التى ليست واجبة.

والظاهر من الأدلة الواردة فى ذلك وجوب الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة فى آية الوضوء، ولا سيما حديث جابر المتقدم فإنه عام ولا يقصر على سببه عند جمهور الأصوليين كما تقدم، وآية الوضوء مندرجة تحت هذا العموم، وأما الترتيب فيما عداها فسنة، يدلُّ لذلك ما رواه أبو داود عن المقدام بن معديكرب قال: أتى رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما. فهو

يدلُّ على جواز تأخير المضمضة والاستنشاق عن غسل الوجه، وأن تقديمهما عليه كما في حديث الباب للسُّنَّة لا للوجوب، وليس في حديث الباب ما يدلُّ على وجوب النية والموالة والدَّلْك، وفيها خلاف أيضًا.

أما النية فذهبت المالكية والشافعية والعترة والليث وربيعة وإسحاق بن راهويه وأحمد إلى وجوبها في الوضوء والغسل كبقية العبادات واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ البينة/5. قالوا: الإخلاص هو النية، لأنه عمل من أعمال القلب، وهو مأمور به، ودلَّت الآية على أن كل مأمور به يجب أن يكون منويًا، والوضوء مأمور به فتجب فيه النية، ومحدث: "إنما الأعمال بالنيات". أى: صحتها بالنيات، وبأنها طهارة تتعدَّى محلَّ موجبها فافتقرت إلى النية كبقية العبادات.

وذهبت الحنفية والثوري والأوزاعي إلى عدم وجوب النية في الوضوء والغسل وقالوا في الحديث: تقديره كمال الأعمال أو ثوابها بالنيات، لأنه الذي يطرد فإن كثيرًا من الأعمال يوجد ويعتبر شرعًا بدونها، وقالوا أيضًا: يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس فهو أولى، وقالوا: إن إضمار الصحة يؤدِّي إلى نسخ الكتاب بخبر الواحد، وهو ممتنع.

أقول: الراجح الأول؛ لأن الصحة أكثر لزومًا للحقيقة من الكمال، فالحمل عليها أولى لأن ما كان أُلزم للشئ كان أقرب إلى خطوره بالبال عند إطلاق اللفظ، وقولهم: تقدير الثواب أولى فيه نظر لأن الأولى ما كان أكثر لزومًا للحقيقة كما علمت وهو لا ينافي الثواب، ودعواهم النسخ في الآية على تقدير الصحة غير مسلمة فإن الآية ليس فيها ذكر النية، والحديث أفاد وجوبها، والقرآن إذا لم يدلَّ على وجوب شيء ودلَّت على وجوبه السُّنَّة لم يكن وجوبها ناسخًا له وإن كان زائدًا عليه، ولو كان

كل ما أوجبه السنّة ولم يوجبه القرآن نسخا لبطل كثير من الأحكام، ألا ترى الطمأنينة وتعيين التكبير للدخول في الصلاة والتسليم للخروج منها وغيرها؟ فهذه لم يدلّ عليها القرآن ودلت عليها السنة. على أن بعضهم استنبط من الآية وجوب النية في الوضوء فقال فيها: إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضّؤوا لأجلها. قال ابن رشد: وسبب اختلافهم فيها هو تردّد الوضوء بين أن يكون عبادة محضة، أعنى: غير معقولة المعنى وإنما يقصد بها القربة فقط كالصلاة وغيرها، وبين أن يكون عبادة معقولة المعنى كغسل النجاسة، فإنهم لا يختلفون في أن العبادة المحضة مفتقرة إلى النية، والعبادة المفهومة المعنى غير مفتقرة إلى النية. والوضوء فيه شبه من العبادتين ولذلك وقع الخلاف فيه وذلك أنه يجمع عبادة ونظافة.

والسنّة المأثورة في النية أن تكون بالقلب، ولا يطلب التلفظ بها خلافاً لمن زعمه فإنه من المحدثات إذ لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه ولا الأئمة المجتهدين، قال العلامة ابن عابدين في حاشيته ردّ المحتار على الدرّ المختار: وفي الفتح لم يُنقل عن النبي ﷺ التلفظ بها لا في حديث صحيح ولا ضعيف، وزاد ابن أمير حاج: ولا عن الأئمة الأربعة. وتماه في "الأشباه" في بحث النية.

وقال ابن القيم في الهدى: ولم يكن ﷺ يقول في أول الوضوء نويت رفع الحدث ولا استحاحة الصلاة لا هو ولا أحد من أصحابه ألبتّة، ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف.

وقال في الإقناع وشرحه: والتلفظ بالنية في الوضوء والغسل وفي سائر العبادات بدعة، ويكره الجهر بها وتكريرها. قال الشيخ تقي الدين: اتفق الأئمة على أنه لا يشرع الجهر بها وتكريرها؛ بل من اعتاده ينبغي تأديبه، وقال: الجاهر بها مستحق للتعزير بعد تعريفه لاسيّما إذا آذى به أو كرّره وقال: الجهر بلفظ النية منهي عنه عند

الشافعي وسائر أئمة المسلمين وفاعله مُسِيء وإن اعتقده دينًا خرج من إجماع المسلمين، ويجب نهيه ويعزل عن الإمامة إن لم ينته.

وأما الموالاة وهي متابعة أعضاء الوضوء من غير تفرقة بينها بحيث يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول مع اعتدال الزمان والمزاج والهواء، ففيها خلاف أيضًا فذهب أحمد والأوزاعي وعبد العزيز بن أبي سلمة من المالكية والشافعي في القديم إلى الوجوب مطلقًا. وبه قال مالك لكن قيده بالذكر والقدرة. وذهبت العترة والحنفية إلى أن الموالاة سُنَّة، وهو قول الشافعي في الجديد، واستدلوا بما رواه ابن عمر عن أبي بكر وعمر قالوا: جاء رجل وقد توضأ وبقي على ظهر قدمه مثل ظفر إبهامه لم يمسه ماء، فقال له النبي ﷺ: "ارجع فأَتَمْ وضوءك" ففعل. رواه الدارقطني من طريق الوازع بن نافع وقال: هو ضعيف. قالوا: لفظ التمام يدل على الإتيان باللمعة المتروكة فقط وإلا لقال له: أعد الوضوء، وصح عن ابن عمر التفريق ولم ينكره أحد عليه. وسيأتي بيان ذلك شافيًا في باب تفريق الوضوء إن شاء الله تعالى.

وأما الدلك وهو إمرار اليد على العضو مع الماء أو بعده فذهب مالك وأصحابه والمزني من أصحاب الشافعي إلى وجوبه في الوضوء والغسل مستدلين بقوله ﷺ لعائشة في الغُسل: "ادلكي جسدي بيدك". والأمر للوجوب، ولا فرق على المذهب بين الوضوء والغسل. وبأنه من مسمى الغسل أو شرط فيه قاله الخطاب والنفاوي.

وقال مالك في المدوِّنة في الجُنُب يأتي النهر فينغمس فيه انغماسًا، وهو ينوي الغسل من الجنابة ثم يخرج قال: لا يجزئه وإن نوى الغسل إلا أن يتدلك. قال: وكذلك الوضوء أيضًا. قلت: أرايت إن أمرَ يديه على بعض جسده ولم يمرهما على جميع الجسد؟ قال مالك: لا يجزئه ذلك حتى يمرهما على جميع جسده كله ويتدلك.

وذهبت الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه سنة. واستدلوا بالأحاديث الكثيرة الواردة في صفة الوضوء والغسل التي ليس فيها التصريح بذلك أقول: الاحتياط المحافظة على ذلك ليكون على البراءة المتيقنة.

● عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ: أَتَانَا عَلَى ﷺ وَقَدْ صَلَّى فَدَعَا بِطَهُورٍ. فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطُّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟! مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَعْلَمَنَا. فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسَتْ فَأَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْثَرَفَمَضَّمَضَ وَثَرَفَ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَغَسَلَ يَدَهُ الشَّمَالَ، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَرِجْلَهُ الشَّمَالَ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ هَذَا.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذي والبيهقي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (أتانا على) أى: فى منازلنا، وفى رواية النسائي: أتينا على بن أبى طالب أى: فى منزله. قوله: (ما يريد إلا أن يعلمنا) وفى نسخة: إلا ليعلمنا. أى: ما يريد على بوضوئه أمرًا من الأمور إلا تعليمنا كيفية وضوء النبى ﷺ بالفعل لكونه أبلغ فلاستثناء من العموم، وهذا جواب عن الاستفهام، والجواب هو البعض المستول، أو إنهم بعد أن خطر ببالهم السؤال خطر ببالهم الجواب.

قوله: (وطست) بالجر يحتمل أنه عطف تفسير فيكون المراد بالإِنَاء الطست، أو أن العطف للمغايرة فيكون الطست غير الإِنَاء، والمعنى أنه أتى بالماء فى قدح أو إبريق أو نحو ذلك ليتوضأ منه، وأتى بطست ليتساقط فيه الماء السائل من أعضاء الوضوء،

والاحتمال الثاني هو الأولى، لأن الأصل في العطف أن يكون للمغايرة، والطست كلمة دخيلة في كلام العرب؛ لأن التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية. وحكى طشت بالشين المعجمة وهو من آنية النحاس.

قوله: (واستثر) المراد من الاستثار هنا الاستشاق لما في رواية النسائي ثم تمضمض واستشق. قوله: (ثلاثاً) راجع لكل من مضمض واستثر. قوله: (فمضمض ونثر... إلخ) أى: مضمض واستشق من الكف اليمنى الذى يأخذ فيه الماء، وفي رواية النسائي من الكف الذى يأخذ به الماء، أما الاستثار فباليسرى لما في رواية للنسائي والدارمي من طريق زائدة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن عليّ: أنه دعا بوضوء فتمضمض واستشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثاً. قوله: (ثم غسل يده اليمنى) أى: إلى المرافق، وفي نسخة بالواو بدل ثم أى: غسل اليد اليمنى أولاً ثم اليسرى ثانياً كما تقدم في رواية عطاء.

قوله: (من سره أن يعلم... إلخ) يعنى: من أراد أن يفرح بمعرفة كيفية وضوء رسول الله ﷺ فليعلم أنه مثل وضوئي هذا، فالسرور الفرح، يقال: سره يسره سروراً بالضم إذا أفرحه، والاسم السرور بالفتح، والمسرة منه، وهو ما يسر الإنسان والجمع المسار.

○ فقه الحديث: في الحديث زيادة على ما تقدم دليل على أنه يطلب من أهل العلم أن يعلموا الجاهلين بدون طلب منهم، وعلى أن معرفة آثار الرسول ﷺ من أعظم النعم التي يفرح المؤمن بها.

● حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنِي شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ عُرْفَةَ سَمِعْتُ عَبْدَ خَيْرٍ رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِكُرْسِيِّ فَقَعَدَ

عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمْضَ مَعَ الْاسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم أتى بكوز) بضم الكاف: ما له عروة من أواني الشرب، جمعه كيزان وأكواز وكوزة بوزن عتبة مثل غود وعيدان وأغواد وعوذة، ومالا عروة له يسمى كوبًا بالضم وجمعه أكواب.

قوله: (ثم تمضمض مع الاستنشاق... إلخ) أى: جمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة. قال ابن القيم في الهدى: وكان النبي ﷺ يتمضمض ويستنشق تارة بغرفة وتارة بغرفتين وتارة بثلاث، وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق، فيأخذ نصف الغرفة لقمه ونصفها لأنفه، ولا يمكن في الغرفة إلا هذا، وأما الغرفتان والثلاث فيمكن فيهما الفصل والوصل، إلا أن هديه ﷺ كان الوصل بينهما كما في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ تمضمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثًا، وفي لفظ: تمضمض واستنثر بثلاث غرفات، فهذا أصح ما روى في المضمضة والاستنشاق ولم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث صحيح آتية. وتقدم بسط ذلك.

قوله: (وذكر الحديث) وفي نسخة: وذكر هذا الحديث، أى: ذكر شعبة بقية الحديث، وهو كما في البيهقي: وغسل وجهه ثلاثًا بيد واحدة، وغسل ذراعيه ثلاثًا ثم قال: من سره أن ينظر إلى طهور النبي ﷺ فهذا طهوره، وتامه في النسائي وفيه: ثم مضمض واستنشق بكف واحدة ثلاث مرات وغسل وجهه ثلاثًا وغسل ذراعيه ثلاثًا ثلاثًا، وأخذ من الماء فمسح برأسه، وأشار شعبة مرة من ناصيته إلى مؤخر رأسه، ثم

قال: لا أدري أردّهما أم لا، وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: من سرّه أن ينظر إلى طُهور رسول الله ﷺ فهذا طُهوره.

○ فقه الحديث: والحديث يدل زيادة على ما تقدم على جواز الجلوس على الكراسى، وعلى مشروعية الجمع بين المضمضة والاستنشاق بماء واحد.

● عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه تَوْضَأٌ، فَذَكَرَ وُضُوءَهُ كُلَّهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، قَالَ: ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَحْبَبْتُ أَنْ أَرِيكُمْ طُهُورَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (فذكر وضوءه كله... إلخ) أى: ذكر أبو حية أن علياً عليه غسل كل أعضاء الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح رأسه، يعنى مرة كما فى أكثر الروايات الصحيحة.

قوله: (إلى الكعبين) تشية كعب: العظم الناتئ عند ملتقى الساق، وقيل: إنه العظم الذى فى ظهر القدم عند معقد الشراك، وقيل: هو المفصل بين الساق والقدم. والصحيح الأول، يؤيده حديث النعمان بن بشير الصحيح فى صفة الصف فى الصلاة قال: فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه؛ لأن إزراق الرجل كعبه بكعب صاحبه إنمّا يتأتى على القول الأول دون الثانى.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَخَلَ عَلَى عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَأَتَيْنَاهُ بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ حَتَّى وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ

أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَأَصَغَى الْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَعَسَلَهَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى الْآخَرَى ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ أَلْقَمَ إِبْهَامَيْهِ مَا أَقْبَلَ مِنْ أُذُنَيْهِ ثُمَّ الثَّانِيَةَ ثُمَّ الثَّلَاثَةَ، مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهَا عَلَى نَاصِيَتَيْهِ فَتَرَكَهَا تَسْتَنْ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظُهُورَ أُذُنَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى رِجْلَيْهِ وَفِيهَا التَّغْلُ فَفَتَلَهَا بِهَا ثُمَّ الْآخَرَى مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي التَّغْلَيْنِ؟! قَالَ: وَفِي التَّغْلَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: وَفِي التَّغْلَيْنِ؟! قَالَ: وَفِي التَّغْلَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: وَفِي التَّغْلَيْنِ. قَالَ: وَفِي التَّغْلَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (دخل على على... إلخ) وفي النسخة المصرية (على) يعنى على بن أبي طالب، وهى غير واضحة، وفى رواية أحمد: دخل على على بنى.

قوله: (وَقَدْ أَهْرَاقَ الْمَاءَ) أى: والحال أن عليًا قد أهرق الماء، والمراد بالماء هنا البول، وفى رواية أحمد: وقد بال، وقيل: المراد به الماء الذى استنجد به على ﷺ، وأهرق بفتح الهمزة وسكون الهاء فعل ماض، والمضارع منه يهرق بسكون الهاء تشبيهاً له بـ (استطاع - يستطيع) كان الهمزة زيدت عوضاً عن حركة الياء التى

كانت في الأصل المبدلة ألفا ولهذا لا يصير الفعل بهذه الزيادة حماسياً وقيل إن الهاء زائدة.

قوله: (فَأَتَيْنَاهُ بِتور) بفتح المثناة من فوق وسكون الواو: إناء صغير من نحاس أو حجارة كما تقدم. قوله: (حَتَّى وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ) أى: فوضعه أمامه، فحتى عاطفة بمعنى الفاء.

قوله: (قُلْتُ: بلى) نفى للنفى الذى قبلها فكأنه قال: أرى ذلك. قوله: (وَأَسْتَنْشَرُ) أى: استنشق وأخرج الماء من الأنف بعد الاستنشاق، أو أن المراد بالاستنشاق الاستنشاق،

قوله: (ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ... إلخ) وفي رواية مسلم: ثم أدخل يده، وكذا في أكثر روايات البخارى، وفي رواية له أيضاً عن ابن عباس: ثم أخذ غُرْفَةً فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى، فهذه أحاديث في بعضها يده وفي بعضها يديه وفي بعضها يده وضم إليها الأخرى وَيُجْمَعُ بين هذه الأحاديث بأنه ﷺ فعل ذلك في مرات، فهي دالة على جواز الأمور الثلاثة، وأن الجميع سنة.

قوله: (فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء معنى ملء الكفين معا والجمع حَفْنَاتٍ مثل سجدة وسجدات وفعله (حَفَنَ يَحْفَنُ) من باب ضرب. قوله: (فَضْرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ) أى: وجهه، فعلى زائدة، وفي رواية أحمد وابن حبان: فَصَكَ بِهَا، وهذا يقتضى أنه لطم وجهه بالماء، والظاهر أن المراد أفاض ذلك الماء على وجهه، وليس المراد بالضرب اللطم.

قوله: (ثُمَّ أَلْقَمَ إِبْهَامِيهِ... إلخ) أى: جعل الإبهامين في الأذنين كاللقمة في الفم وهو الظاهر. قال في النيل: وبه استدلل الماوردى على أن البياض الذى بين الأذن والعذار من الوجه كما هو مذهب الشافعية، وذهب أكثر الحنفية إلى وجوب غسله

مُطْلَقًا، وقال أبو يوسف: يجب غسله على الأمر دون الملتحي، وللمالكية في البياض الذى فوق وتد الأذن أربعة أقوال: أحدها: وجوب الغسل مطلقًا، وهو مشهور المذهب. ثانيها: عدم وجوبه مطلقًا. ثالثها: وجوبه على الأمر دون الملتحي. رابعها: سنية الغسل مطلقًا بخلاف البياض الذى تحت التود، فقالوا: يجب غسله مطلقًا. قال ابن تيمية: في الحديث حجة لمن رأى أن ما أقبل من الأذنين من الوجه.

وقال النووى: فيه دلالة لما كان ابن شريح يفعله، فإنه كان يغسل الأذنين ويمسحهما أيضًا منفردتين عملاً بمذاهب العلماء، وهذه الرواية فيها تطهيرهما مع الوجه ومع الرأس.

وقال في المرقاة: قال ابن حجر: والأولى غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس خروجًا من الخلاف، وفيه أنه لم يعرف في الشرع جمع عضو واحد بين الغسل والمسح، وأيضًا وجود المسح بعد الغسل عبث ظاهر.

قوله: (ثم الثانية ثم الثالثة) أى: فعل في الغسلة الثانية والثالثة مثل ما فعل في الأولى (بكفه اليمنى قبضة... إلخ) أى: أخذ على كفاً من ماء على أعلى جبهته وتركه يسيل على وجهه، والقبضة بضم القاف وفتحها: ما قبضت عليه من شيء يقال: أعطاه قبضة من سويق أو تمر أى: كفاً منه، والناصية أعلى الجبهة، وتستن: تسيل وتُنصب، من سنت الماء إذا صبته صبا سهلاً، وفي رواية أحمد: (ثم أرسلها تسيل). وظاهر الحديث استحباب أخذ كف من ماء وصبه على الناصية بعد الفراغ من غسل الوجه لكمال الاستيعاب؛ لكن في فعله ﷺ تأويلات للعلماء فقال النووى: هذه اللفظة مشكلة، فإنه ذكر الصب على الناصية بعد غسل الوجه ثلاثاً وقبل غسل اليدين، فظاهره أنها مرة رابعة في غسل الوجه، وهذا خلاف إجماع المسلمين، فيتأول على أنه كان قد بقى من أعلى الوجه شيء لم يكمل فيه الثلاث فأكمل بهذه القبضة.

وقال العراقي في تأويله: الظاهر أنه إنما صب الماء على جزء من الرأس، وقصد بذلك تحقق استيعاب الوجه كما قال الفقهاء.

وقال السيوطي: المراد بذلك ما يسن فعله بعد فراغ غسل الوجه من أخذ كف ماء وإسالته على جبهته.

وقال الشوكاني في شرح هذا الحديث: فيه استحباب إرسال غُرْفَةٍ من الماء على الناصية لكن بعد غسل الوجه لا كما يفعل العامة عقيب الفراغ من الوضوء.

وفيه أن ما يفعله العامة يدل له ما رواه الطبراني في معجمه الكبير بسند حسن عن الحسن بن علي: أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ فضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده، وأخرجه أيضًا أبو يعلى في مسنده من رواية حسين بن علي، ولا منافاة بينه وبين حديث الباب لاحتمال أن النبي ﷺ فعل كلاً منهما.

قوله: (وظهور أذنيه) أى: مسح ظهري أذنيه، فالمراد بالجمع ما فوق الواحد، وبهذا استدلل الشيعي على أن ظاهر الأذنين من الرأس وباطنهما من الوجه. قوله: (وفيها النعل) جملة حالية من الرِّجْل، والتَّعْلُ ما وقيت به القدم من الأرض، وجمعها: أُتْعِلَ ونَعَالٌ مثل سهم وأسهم وسهام. قوله: (ففتلها بها) أى: لوى رجله بالحفنة التي صَبَّها عليها ليصل الماء إلى أسفلها وجوانبها، وقتل من باب ضرب، وفي بعض النسخ: فغسلها بها، والضمير الأول راجع إلى الرجل والثاني إلى الحفنة، ويجوز رجوع الثاني إلى النعل فتكون الباء بمعنى في أى: فتل رجله في النعل، والمراد أن الحفنة من الماء عَمَّتْ ظاهر القدم وباطنه فيكون غسلاً كما ورد مصرحاً به في الروايات الكثيرة الصحيحة، وزعم بعضهم أن معنى قوله: (فتلها بها) أنه مسح قدمه ونعله بتلك الحفنة، واستدل به على أن الواجب في الرجلين في الوضوء المسح لا الغسل، وهو مورد الروايات الكثيرة المصرح فيها بالغسل، فيتعين حمل هذه الرواية عليها.

قال العيني: قوله: (فتلها) أى: فتل الثعل بتلك الحفنة من الماء، ومعنى فتلها: أدار بيده فوق القدم وتحت الثعل واحتج بهذا الحديث الروافض ومن ذهب مذهبهم في إباحة المسح على الرجلين في الطهارة من الحدث، واحتج بذلك أيضًا بعض أهل الكلام منهم الجبائي في أن المرء مخير بين غسل الرجل ومسحها، وحكى ذلك عن محمد بن جرير والجواب عن الحديث أن فيه مقالاً، قال الترمذى: سألت محمد بن إسماعيل عنه فضعفه وقال: ما أدرى ما هذا.

وعلى تقدير ثبوت الحديث يحتمل أن تكون تلك الحفنة من الماء قد وصلت إلى ظاهر القدم وباطنه وإن كان في الثعل، ويدل على ذلك قوله: فغسلها بها، كما هو في بعض النسخ، والحفنة من الماء ربما كُفَّت مع الرفق في مثل هذا، ولو كان أراد المسح على بعض القدم لكان يكفيه ما دون الحفنة، وعن عائشة: لأن تقطعا أحب إلي من أن أمسح على القدمين من غير خُفٍّ. وعن عطاء: والله ما علمت أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ مسح على القدمين.

وقال ابن القيم في تهذيب السنن: هذا الحديث من الأحاديث المشككة جداً وقد اختلف مسالك الناس في دفع إشكاله:

فطائفة ضعفته منهم البخارى والشافعى قال: والذى خالفه أكثر.

وأثبت منه المسلك الثانى: أن هذا كان في أول الإسلام ثم نسخ بأحاديث الغسل وكان ابن عباس يذهب إليه أولاً، ففي الدارقطنى عن عبيد الله بن عجيل أن على بن الحسن أرسله إلى الربيع بنت معوذ يسألها عن وضوء النبى ﷺ فذكرت الحديث وقالت: ثم غسل رجله قالت: وقد أتانى ابن عم لك، تعنى ابن عباس فأخبرته فقال: ما أجد في الكتاب إلا غسلين ومسحين. ثم رجع ابن عباس عن هذا لما بلغه غسل

النبي ﷺ رجله وأوجب الغسل، فلعل حديث عليّ وابن عباس كان في أول الأمر، ثم نسخ.

المسلك الثالث: أن الرواية عن عليّ وابن عباس مختلفة فروى عنهما هذا وروى عنهما الغسل كما رواه البخارى في الصحيح عن عطاء بن يسار عن ابن عباس فذكر الحديث، وقال في آخره: أخذ غرفة من ماء فرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله اليسرى. فهذا صريح في الغسل، ثم ذكر أحاديث كثيرة صريحة في غسل الرجلين ثم قال: قالوا: والذي روى أنه رش عليهما في النعل هو هشام بن سعد وليس بالحافظ فرواية الجماعة أولى من روايته، على أن الثورى وهاشما روى ما يوافق الجماعة عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال: ألا أريك وضوء رسول الله ﷺ؟ فتوضاً مرة مرة، ثم غسل رجله وعليه نعله. وأما حديث عليّ فقال البيهقي: رويانا من أوجه كثيرة عن عليّ أنه غسل رجله في الوضوء، ثم ساق منها حديث عبد خير وحديث زر بن حبیش وحديث أبي حية إلى أن قال: قالوا: وإذا اختلفت الروايات عن عليّ وابن عباس وكان مع أحدهما رواية الجماعة فهي أولى.

المسلك الرابع: أن أحاديث الرش والمسح إنما هي وضوء تجديد للطاهر لا طهارة رفع حدث ؛ بدليل ما رواه شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة قال: سمعت النزال بن سبرة يحدث عن عليّ أنه صلى الظهر، ثم قعد في حوائج الناس في رجة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر، ثم أتى بكوز من ماء فأخذ منه بحفنة واحدة، فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه، ثم قام فشرب فُضْلَةً وهو قائم، ثم قال: وإن ناسا يكرهون الشرب قائماً وإن رسول الله ﷺ صنع كما صنعت. وقال: هذا وضوء من لم يحدث. رواه البخارى بمعناه.

قال البيهقي: في هذا الحديث الثابت دلالة على أن الحديث الذي روى عن النبي ﷺ في المسح على الرجلين إن صح فإنما عني به وهو ظاهر غير محدث، وعن عبد خير عن عليّ أنه دعا بكوز من ماء ثم توضأ وضوءاً خفيفاً، ومسح على نعليه ثم قال: كذا فعل رسول الله ﷺ ما لم يحدث. وفي رواية: للطاهر ما لم يحدث. وفي هذا دلالة على أن ما روى عن عليّ في المسح على النعلين إنما هو في وضوء متطوّل به لا في وضوء واجب عليه من حدث يوجب الوضوء.

المسلك الخامس: أن مسحه رجله ورشه عليهما لأنهما كانا مستورين بالجوربين في النعلين.

المسلك السادس: أن الرجل لها ثلاثة أحوال: حالة تكون في الحُفّ فيجب مسح ساترها، حالة تكون حافية فيجب غسلها، وحالة تكون في النعل وهي حالة متوسطة بين كشفها وبين سترها بالحُفّ فأعطيت حالة متوسطة من الطهارة وهي الرّش، فإنه بين الغسل والمسح، وحيث أطلق لفظ المسح عليها في هذه الحالة فالمراد به الرّش لأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى.

المسلك السابع: أنه دليل على أن فرض الرجلين المسح وحكي عن داود الجوارى وابن عباس وحكي عن ابن جرير أنه مخير بين الأمرين، فأما حكايته عن ابن عباس فقد تقدمت، وأما حكايته عن ابن جرير فغلط بين وهذه كتبه وتفسيره كلها تكذب هذا النقل عنه وإنما دخلت الشبهة؛ لأن ابن جرير القائل بهذه المقالة رجل آخر من الشيعة يوافقه في اسمه واسم أبيه.

وبالجملة فالذين رَوَوْا وضوء النبي ﷺ مثل عثمان وأبي هريرة وعبد الله بن زيد وكثيرين لم يذكر أحد منهم ما ذكر في حديث عليّ وابن عباس مع الاختلاف المذكور عليهما.

قوله: (قال: قلت... إلخ) الضمير فيهما راجع إلى عبيد الله الخولاني أى: قال عبيد الله الخولاني لابن عباس: أفعل هذا برجليه حال كونهما في النعلين؟ وإنما كررها عبيد الله الخولاني ثلاثاً لتعجبه من فعل عليّ ﷺ الذى وصفه له ابن عباس من ضرب الماء على الرجل التى فيها النعل، ويحتمل رجوع الضمير فى قال وقلت لابن عباس كما جاء فى بعض الروايات قال ابن عباس: فسألت علياً ﷺ فقلت: وفى النعلين؟ قال: وفى النعلين.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على ما كانت عليه الصحابة من الحرص على بيان ومعرفة آثار الرسول ﷺ، وعلى أن ضرب الوجه بالماء فى الوضوء مشروع خلافاً لمن قال بكراهته؛ ولذا ذكر ابن حبان الحديث تحت ترجمة استحباب صكّ الوجه بالماء للمتوضئ عند غسل الوجه. وذهبت الحنفية والمالكية والشافعية إلى كراهة ذلك وأجابوا عن الحديث بأنه متكلم فيه، وعلى فرض صحته فيحمل الضرب فيه على صبّ الماء على الوجه كما تقدم. ويدلّ لذلك أن جميع من حكوا وضوءه ﷺ لم يذكروا فيه الضرب، وعلى مشروعية وضع قبضة من الماء على الناصية بعد غسل الوجه تسيل عليه ولا تعدّ غسلة رابعة، وعلى أنه يُمسح ما أقبل من الأذنين مع الوجه، ويُمسح ما أذبر منهما مع الرأس وإليه ذهب إسحاق بن راهويه وذهب الحسن بن صالح والشعبي إلى أنه يغسل ما أقبل منهما مع الوجه ويمسح ما أذبر منهما مع الرأس وذهب الزهري وداود إلى إنهما من الوجه فيغسلان معه ويردّه حديث: الأذنان من الرأس. رواه أحمد والترمذى وابن ماجه عن أبي أمامة، وسيأتى للمصنف قبيل باب الوضوء ثلاثاً، وذهب من عداهم إلى إنهما من الرأس فيمسحان معها، وعلى أن غسل الرجلين داخل النعلين جائز، وعلى جواز تكرار السؤال عن الشيء المستغرب.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ. فَدَعَا بَوْضُوءَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الشيخان ومالك والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (هل تستطيع أن ترى؟... إلخ) إنما سأل ذلك لأنه أبلغ في التعليم، وسبب الاستفهام ما قام عند يحيى بن عمار من احتمال أن يكون عبد الله بن زيد نسي ذلك لبعد العهد. قوله: (فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ.. إلخ). وفي رواية للبخارى فأكفا بهمزين، وفي أخرى "فكفا" بفتح الكاف أى: أمال الإناء وصب على يديه.

قوله: (فغسل يديه) يعنى: كفيه، وفي بعض الروايات يده بالإفراد وهو مفرد مضاف يعم اليدين جميعاً. وليس في رواية المؤلف ذكر عدد، وفي رواية البيهقي: فغسل يديه مرتين مرتين، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند البخارى ورواية الدراوردى عند أبى نعيم ورواية خالد بن عبد الله عند مسلم ذكر الثلاث وفي رواية مالك والبخارى عن عبد الله بن زيد ذكر المرتين.

ويجمع بين هذه الروايات بحمل رواية المصنف المطلقة على الروايات المقيدة فيكون توضاً ﷺ مرتين أو ثلاثاً، والظاهر ترجيح الثلاث لقوتها بكثرة طرقها المعول

عليها، ولا يقال: يحمل فعل المرتين والثلاث على واقعتين؛ لأن المخرج واحد والأصل عدم تعدد الواقعة، وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع حديث الثلاث مرتين من عمرو بن يحيى إملاء فتأكد ترجيح روايته.

قوله: (ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً) ثم هنا للترتيب في الحكم خلافاً لمن قال أنها للترتيب في الإخبار ولمن قال أنها بمعنى الواو، والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس، وقد يطلق الاستنثار على الاستنشاق، وفي رواية للبخاري: (ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات).

قوله: (ثم غسل يديه مرتين مرتين) أى: أفرد كل واحدة منهما بالغسل مرتين وكرر مرتين لنلا يتوهم أن المرتين لكلتا اليدين لكل مرة واحدة، فالتكرار للتأسيس لا للتوكيد، لأن المنقول في العربية أن أسماء الأعداد والمصادر والأجناس إذا كررت كان المراد حصولها مكررة لا التأكيد، فإنه قليل الفائدة ولا يحسن حيث يكون للكلام مخمل غيره، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل كل يد مرتين؛ لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله ﷺ توضأ، وفيه: وغسل اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً.

فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير واحد، وعلى فرض اتحاد الواقعة فرواية التثليث أرجح لكثرة الروايات فيها مع قوتها قال النووي في شرح مسلم: فيه دلالة على جواز مخالفة الأعضاء وغسل بعضها ثلاثاً وبعضها مرتين، وهذا جائز، والوضوء على هذه الصفة صحيح بلا شك؛ ولكن المستحب التثليث، وإنما كانت مخالفتها من النبي ﷺ في بعض الأوقات بياناً للجواز كما توضأ ﷺ مرة مرة في بعض الأوقات بياناً للجواز وكان في ذلك الوقت أفضل في حقه ﷺ؛ لأن البيان واجب عليه فإن قيل: البيان يحصل بالقول قلنا: بالفعل أوقع في النفوس وأبعد من التأويل.

قوله: (فَأَقْبَلَ بَهْمَا وَأَذْبَرَ). قد اختلف في كيفية الإقبال والإدبار على ثلاثة أقوال:

الأول: أن يبدأ بمقدّم رأسه الذى يلي الوجه، فيذهب إلى القفا ثم يردّها إلى المكان الذى بدأ منه، وهو مبتدأ الشعر من حدّ الوجه، وهذا هو ظاهر قوله: (بدأ بمقدّم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه... إلخ). وهو مذهب مالك والشافعى، وفيه أن هذه الصفة تخالف ظاهر قوله: (فَأَقْبَلَ بَهْمَا وَأَذْبَرَ) أن ذهابه إلى جهة القفا إدبار ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال: وأجيب بأجوبة منها: أن الواو لا تقتضى الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل، يدلّ عليه قول المصنف: (بدأ بمقدم رأسه... إلخ). وما رواه البخارى عن عبد الله بن زيد، وفيه: ثم أخذ بيده ماء فمسح به رأسه، فأدبر به وأقبل. ومنها أن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية التى تنسب إلى ما يُقْبَلُ إليه ويُذْبَرُ عنه، والمؤخر محلّ يمكن أن ينسب إليه الإقبال والإدبار. ومنها حمل قوله أقبل على البداءة بالقبْل، وأدبر على البداءة بالذُبْر، فيكون من باب تسمية الفعل بابتدائه وهو أحد قولين للأصوليين في تسمية الفعل هل يكون بابتدائه أو انتهائه.

القول الثانى: أنه يبدأ بمؤخر رأسه ويمرّ إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر؛ فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر. وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح أنه ﷺ بدأ بمؤخر رأسه لكن يردّ هذه الصفة قوله: (بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ) الذى ذكر بيانا للإقبال والإدبار ويحمل حديث البداءة بالمؤخر على تعدّد الحالات لبيان الجواز، على أن حديث البداءة بالمقدّم أكثر وأصبح وأجود إسنادا من حديث البداءة بالمؤخر كما ذكره الترمذى.

القول الثالث: أنه يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه، ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية، ولعل قائل هذا قصد المحافظة على

قوله: (بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ) مع المحافظة أيضًا على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لأنه إذا بدأ بالناسية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضًا لأنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القُبل، ويرده أيضًا قوله: (بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ... إلخ) فإنه جعله بادئًا بالمقدم إلى غاية الذهاب إلى قفاه، ومقتضى الصفة الثالثة أنه بدأ بمقدم الرأس غير ذاهب إلى قفاه بل إلى ناحية وجهه، أفاده ابن دقيق العيد، والظاهر أن هذا من العمل المخير فيه وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح.

قال النووي: قوله: (ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ... إلخ). هذا هو الْمُسْتَحَبُّ باتفاق العلماء، فإنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصل الماء إلى جميع شعره، قال أصحابنا: وهذا الرُّدُّ إنما يُسْتَحَبُّ لمن كان له شعر غير مضافور، أما من لا شعر على رأسه أو كان شعره مضافورا فلا يُسْتَحَبُّ له الرد إذ لا فائدة فيه، وليس في هذا الحديث دلالة لوجوب استيعاب الرأس بالمسح، لأن الحديث ورد في كمال الوضوء لا فيما لا بد منه.

والترفة بين من له شعر وبين من لا شعر له لم تقف على ما يؤيده من الأحاديث فالظاهر عدم التفرقة، وتقدم الخلاف في ذلك وأن المذهب القوى وجوب استيعاب المسح.

قوله: (بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ... إلخ) هو عطف بيان لقوله: "أقبل وأدبر" ومن ثم لم تدخل الواو. قال في الفتح: الظاهر أن قوله: (بَدَأَ... إلخ) من الحديث وليس مُدْرَجًا من كلام مالك.

والقفا بالقصر وحكى مده: مؤخر العنق يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، وجمعه على التذكير أَقْفِيَّةٌ، وعلى التأنيث أَقْفَاءٌ مثل أرجاء قاله ابن السراج، وقد يجمع على قَفَى، وعن الأصمعي

أنه سمع ثلاث أقف. قال الرُّجَاج: التذكير أغلب. وقال ابن السكيت: مذكر وقد يؤنث وألفه واو ولهذا يثنى على قفوين.

قوله: (تُمْ رَذَهُمَا... إلخ) ليستوعب جهتي الشعر بالمسح، والمشهور عند من أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سُنَّة.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على استحباب غسل اليدين في ابتداء الوضوء، وعلى استحباب تليث المضمضة والاستنشاق، وعلى جواز غسل بعض الأعضاء ثلاثاً، والاختصار في البعض الآخر على مرتين، وعلى جواز الاستعانة في إحضار ماء الوضوء من غير كراهة، وعلى أن التعليم بالفعل أفضل منه بالقول، وعلى طلب استيعاب مسح الرأس، وعلى سُنَّة البداءة بمقدمها، وعلى سُنَّة المسح باليدين جميعاً.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: الشيخان والترمذی.

والحديث يدل على أن المضمضة والاستنشاق يُسْتَحَبُّ أن يكون بثلاث غرفات، يتمضمض ويستنشق من كل غرفة، وإليه ذهب بعض الأئمة.

قال الترمذی بعد رواية هذا الحديث: قال بعض أهل العلم: المضمضة والاستنشاق من كَفٍّ واحدةٍ يَجْزَى. وقال بعضهم: تفريقهما أحب إلينا. وقال الشافعي: إن في كَفٍّ واحدةٍ فهو جائز، وإن فرَّقهما فهو أحبُّ إلينا. وسبق إيضاح ذلك.

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ حَبَانَ بْنَ وَاسِعٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِي يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ وُضُوءَهُ وَقَالَ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَلْقَاهُمَا.

○ معنى الحديث: والحديث يدلُّ على أنه يطلب تجديد الماء لمسح الرأس، وعلى أنه يطلب غسل الرجلين حتى تزول عنهما الأوساخ ولو زاد على ثلاث مرَّات.

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا حَرِيزٌ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيُّ: سَمِعْتُ الْمِقْدَامَ بْنَ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكِنْدِيَّ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءَ قَتَوْضًا فَقَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.

○ معنى الحديث: (ثم تمضمض... إلخ) يدلُّ على أن الترتيب بين السُّنن والفرائض في الوضوء غير واجب؛ لأن فيه تأخير المضمضة والاستنشاق عن غسل الوجه والذراعين. قال الشوكاني: الحديث يدلُّ على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق، وغسل الوجه واليدين، وحديث عثمان وعبد الله بن زيد الثابتان في الصحيحين وحديث عليَّ الثابت عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبزار وغيرهم مصرَّحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه واليدين، والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب.

قال النووي: إنهم يتأولون هذه الرواية على أن لفظة ثُمَّ ليست للترتيب؛ بل لعطف جملة على جملة؛ لكن لا يخفى عليك أن هذا التأويل وإن نفع القائل بوجوب الترتيب في حديث الباب وما بعده، فهو يجرى في دليله الذي عارض به حديث الباب، أعنى حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى لا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق، كما لا يدل هذا على تأخيرهما؛ فدعوى وجوب الترتيب لا تتم إلا بإبراز دليل عليها يتعين المصير إليه، وقد عرّفناك في شرح حديث عثمان عدم انتهاض ما جاء به مدعى وجوب الترتيب على المطلوب، نعم حديث جابر عند النسائي في صفة حج النبي ﷺ قال: ﷺ: ابدءوا بما بدأ الله به بلفظ الأمر، وعند مسلم بلفظ الخبر يصح الاحتجاج به وجوب الترتيب لأنه عام لا يقصر على سببه عند الجمهور كما تقرّر في الأصول، وآية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم.

وقال بعضهم: هذه رواية شاذة لا تعارض الروايات المحفوظة التي فيها تقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه، وتقدّم بيان الاختلاف في ذلك وأن الظاهر وجوب الترتيب بين الأعضاء المذكورة في الآية وعدمه في غيرها.

قوله: (ظاهرهما وباطنهما). بالجرّ بدل من أذنيه، وظاهرهما ما يلي الرأس، وباطنهما ما يلي الوجه، وكيفية مسحهما أن يدخل سببتيه في صماخي أذنيه ويمرّهما على باطن الأذنين ويمرّ بإسهاميه على ظاهرهما، يدل لذلك ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وفيه: فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف بإسهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما... الحديث، وصححه ابن خزيمة وابن منده، وما رواه أيضاً النسائي بلفظ: ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسباحتين وظاهرهما بإسهاميه. وما رواه ابن ماجه أيضاً بلفظ: مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين وخالف بإسهاميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما.

وحديث الباب ظاهر في أنه لم يأخذ للأذنين ماء جديداً؛ بل مسح الرأس والأذنين بماء واحد، وتقدم بيان المذاهب في ذلك.

○ فقه الحديث: والحديث يدلُّ بظاهره زيادة على ما تقدم على جواز تأخير المضمضة والاستنشاق عن غسل الذراعين، وقد علمت ما فيه، وعلى أنه يجوز مسح الأذنين بماء مسح الرأس، وبه قال أبو حنيفة والثوري، وعلى أن السنة مسح ظاهر الأذنين وباطنهما جميعاً.

● عَنِ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرُبَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَلَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (فلما بلغ مسح رأسه... إلخ) نصٌّ على كيفية مسح الرأس لأنها مظنة الخفاء.

قوله: (فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا... إلخ) أى: أَمَرَ يَدَيْهِ إِلَى أَنْ وَصَلَ الْقَفَا، وَهُوَ كَمَا تَقَدَّمَ مُؤَخَّرُ الْعُنُقِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ وَهُوَ مُقَدِّمُ الرَّأْسِ إِلَى أَنْ وَصَلَ الرَّأْسَ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ صَرِيحَةٌ فِي الْبَدْءِ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ فِي الْمَسْحِ.

○ فقه الحديث: والحديث يدلُّ على طلب تعميم مسح الرأس، وعلى أنه يُبْتَدَأُ فِي الْمَسْحِ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

● حَدَّثَنَا أَبُو الْأَزْهَرِ الْمُغِيرَةُ بْنُ فَرَوَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ اغْتَرَفَ غُرْفَةً مِنْ

مَاءً فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسَطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (توضاً للناس... إلخ) أى: توضئاً وضوءاً مثل وضوء رسول الله ﷺ الذى رآه. قوله: (اغترف غرفة) أى: بيده اليمنى كما يدل عليه ما بعده، والغرفة بفتح الغين المعجمة المرة الواحدة، وبالضم اسم للمغروف باليد. قوله: (فتلقاها بشماله.. إلخ) أى: أخذ تلك الغرفة بيده اليسرى ووضعها على وسط رأسه فسال الماء من رأسه أو قارب السيلان، وعمم رأسه بالمسح.

والوسط بفتح الواو والسين المهملة: ما تساوت أطرافه، وقد يراد به ما يكتنف من جوانب ولو من غير تساوى، أما الوسط بالسكون فبمعنى بين ويكون فيما هو متفرق الأجزاء غير متصل كالناس والدواب، تقول: قعدت وسط الناس بالسكون أى: بينهم بخلاف المتحرك فيكون فى متصل الأجزاء كالرأس والدار، ويقال: كل منهما يقع موقع الآخر، والقطر: السيلان. يقال: قَطَرَ يَقْطُرُ من باب نَصَرَ وَتَقَاطَرَ سَالُ نَقْطَةٍ بعد نقطة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز نقل الماء من اليد اليمنى إلى اليسرى ووضعه وسط الرأس، وعلى طلب تعميم الرأس بالمسح مع المبالغة فيه، ويمكن الاستدلال به على إجزاء غسل الرأس عن المسح لقوله فى الحديث: (حتى قطر الماء). وأن المقصود وصول الماء أو البلل إلى ظاهر الشعر ولا يتوقف على إمرار اليد عليها.

● عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينَا فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ قَالَ: اسْكُبْنِي لِي وَضُوءًا. فَذَكَرْتُ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: فِيهِ: فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا وَوَضَّأَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً وَوَضَّأَ

يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ وَبِأُذُنَيْهِ كُلِّتَهُمَا
ظَهْرَهُمَا وَبَطُونَهُمَا، وَوَضَّأَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا مَعْنَى
حَدِيثِ مُسَدَّدٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (اسكبي لى وضوءاً) أى: صبي لى ماء أتوضأ به،
واسكبي بضم الكاف من باب نصر أمر من السكب وهو الصَّبُّ يقال: سكب الماء
سكباً وسكوباً انصبَّ وسكبه غيره صبّه.

قوله: (فذكرت ... إلخ) أى: ذكرت الرُّبْعَ كيفية وضوء النبي ﷺ فقالت:
فغسل كفيه ثلاثاً، ووضَّأً بتشديد الضاد المعجمة أى: غسل وجهه ثلاثاً ومضمض
واستنشق، واقتصر فيهما على المرة الواحدة، وأخرهما عن غسل الوجه على ما هو
الظاهر لبيان الجواز وإن كانت الواو لا تقتضى ترتيماً، ومسح برأسه مرتين مرة للبدء
ومرة للرد بدأ بمؤخر رأسه منتهياً إلى مقدمه ثم بمقدمه إلى مؤخره، وعدَّت الرُّبْعَ
الإقبال مرة والإدبار أخرى نظر له لظاهر الفعل، والإفهى مسحة واحدة لما علمت من
قوله فى حديث عبد الله بن زيد المتقدم: (مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر) وقوله
فى حديث المقدام: (وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى
المكان الذى منه بدأ) أن الغرض استيعاب الرأس بالمسح لا التكرار فكذلك ما هنا،
وتقدم أن الروايات الكثيرة الصحيحة أن المسح مرة واحدة، وقد ورد المسح مرة
واحدة عن الرُّبْعِ أيضاً فى حديثها الثالث الآتى، وقد أخرجه الترمذى وقال: حديث
الرُّبْعِ يعنى: حديث المسح مرة واحدة حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن
النبي ﷺ أنه مسح برأسه مرة واحدة، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من
أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم.

وظاهر هذه الرواية أنه ﷺ بدأ بمؤخر رأسه، وهو مناف لما ثبت في الروايات الكثيرة الصحيحة من أنه كان يبدأ بمقدم رأسه. وأجيب عنه بأنه ﷺ بدأ بمؤخر الرأس في بعض الأوقات لبيان الجواز، فلا منافاة، قال السيوطي: احتج به من يرى أنه يبدأ في مسح الرأس بمؤخره ثم بمقدمه.

وأجاب ابن العربي عنه على مذهب الجمهور بأنه تحريف من الراوى بسبب فهمه فإنه فهم من قوله: (فأقبل بهما وأدبر) أنه يقتضى الابتداء بمؤخر الرأس فصريح بما فهم منه وهو مخطئ في فهمه، وقال الشوكاني في شرح هذا الحديث: يمكن أن يكون النبي ﷺ فعل هذا لبيان الجواز مرة وكانت مواظبه على البداءة بمقدم الرأس وما كان أكثر مواظبة عليه كان أفضل. والبداءة بمؤخر الرأس محكية عن الحسن بن حيٍّ وكيع ابن الجراح.

قال أبو عمر بن عبد البر: قد توهم بعض الناس في حديث عبد الله بن زيد في قوله: (ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر). أنه بدأ بمؤخر رأسه، وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيديه وأدبر، وهذه ظنون لا تصح، وقد روى عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يصح، وأصح حديث في هذا الباب حديث عبد الله بن زيد، والمشهور المتداول الذي عليه الجمهور البداءة من مقدم الرأس إلى مؤخره.

قوله: (وهذا معنى حديث مسدد) أى: قال أبو داود: هذا الحديث الذي رواه عن مسدد رواه بالمعنى لكونه غير حافظ لجملة ألفاظه. ورواية الحديث بالمعنى جائزة للعارف لاسيما إن نسي اللفظ.

○ فقه الحديث: والحديث يدل بظاهره زيادة على ما تقدم على جواز البدء في مسح الرأس من المؤخر على ما فيه، وعلى أنه يطلب من الإمام أن يكون متواضعا

يتألف رعيته بما يدخل السرور عليهم، وفيه أنه يأتيهم في بيوتهم، وعلى أنه يطلب منه أن يعلمهم ما يحتاجون إليه من أمر الدين.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الرُّبَيْعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ مِنْ قَرْنِ الشَّعْرِ كُلِّ نَاحِيَةٍ لِمُنْصَبِّ الشَّعْرِ، لَا يُحَرِّكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (توضأ عندها) وكان هذا منه ﷺ بمحض زواجها أو أحد محارمها إذ لم يثبت عنه ﷺ أنه كان يخلو بامرأة أجنبية؛ بل نهى عن الخلوة بها.

قوله: (فمسح الرأس... إلخ) الفاء عاطفة على محذوف أى: قالت الرُبَيْعُ في بيان كيفية وضوئه: (غسل كفيه... إلخ) فمسح رأسه من (قَرْنِ الشَّعْرِ) أى: مبتدئا من قرن الشعر، وفي نسخة: فرق الشعر، وفي رواية أحمد: من فوق الشعر. وقرن الشعر جانبه أو أعلاه أو الضفيرة منه، قال في التوسط: أراد بالقرن أعلى الرأس؛ إذ لو مسح من أسفل لزم تغير الهيئة وقد قالت: لا يحرك الشعر عن هيئته أو أراد بالقرن مقدّم الرأس.

أى: ابتداء المسح من المقدّم مستوعبا جميع جوانبه إلى مُنْصَبِّ شعره الذى هو مؤخّر رأسه قوله: (كل ناحية... إلخ) أى: في كل ناحية من نواحي الشعر مستوعبا مسح الرأس طولا وعرضا منتهيا في المسح لُنْصَبِّ الشعر، والمنصب بضم الميم وسكون النون وفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة المكان الذى ينحدر إليه الشعر، وهو أسفل الرأس من كل ناحية مأخوذ من انصباب الماء وهو الخداره من أعلى إلى أسفل، والمراد: أنه كان يتدبى المسح من أعلى الرأس منتهيا إلى أسفله ولا يحرك شعره عند المسح،

يفعل ذلك في كل ناحية على حدثها وإلا كان منافياً لقوله: لا يحرك الشعر عن
هيئته. لأن المسح مرة واحدة لا بد فيه من تحريك شعر أحد الجانبين، قال ابن رسلان:
وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل، إذ لو رد يده عليه ليصل الماء إلى أصوله
ينتفش ويتضرر صاحبه بانتفاشه وانتشار بعضه، ولا بأس بهذه الكيفية للمحرم فإنه
يلزمه الفذية بانتشار شعره وسقوطه.

وروى عن أحمد أنه سئل كيف تمسح المرأة ومن له شعر طويل كشعرها؟ فقال:
إن شاء مسح كما روى عن الرُّبِيع وذكر الحديث، ثم قال: هكذا ووضع يده على
وسط رأسه ثم جرّها إلى مقدمه ثم رفعها فوضعها حيث بدأ منه ثم جرّها إلى مؤخره.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب تعميم الرأس بالمسح مع مسح كل
ناحية منها مسحاً مستقلاً مبتدئاً بالأعلى. وهذا محمول على الجواز وإلا فقد سبق في
الروايات الكثيرة الصحيحة أنه ﷺ كان يتدبى بالناصية وينتهي إلى القفا، على أن هذا
الحديث مروي من طريق عبد الله بن عقيل وفيه مقال.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ أَنَّ رُبَيْعَ بِنْتَ مُعَوِّذٍ بِنِ عَفْرَاءَ
أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ. قَالَتْ: فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ مَا
أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ وَصُدْغِيهِ وَأَذُنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

○ معنى الحديث: قوله: (ومسح ما أقبل.. إلخ) بيان لكيفية مسح الرأس، أي:
مسح مقدّم الرأس ومؤخره والمراد: أنه استوعب الرأس كله بالمسح.

قوله: (وصدغيه) عطف على ما في قوله: (ما أقبل)، وهو تشية صدغ بضم
الصاد وسكون الدال المهملتين ما بين العين والأذن، ويسمى أيضاً الشعر المتدلى على
هذا الموضع صدغاً، أفاده في المصباح.

وقال ابن الملك: هو الشعر الذى بين الأذن وبين الناصية من كل جانب من جانبي الرأس وهو الأنسب بالمقام، ومما يخرج عن حدّ الوجه الصدغان وهما جانبا الأذن يتصلان بالعذارين من فوق. وعلى ما فى المصباح يكون مسح صدغيه تكميلاً لمسح الرأس؛ لا لأنهما منه بل هما من الوجه.

قوله: (مرة واحدة) لا ينافى ما تقدم عنها من أنه ﷺ مسح رأسه مرتين؛ لما ذكر من أنها اعتبرت الإقبال مرة والإدبار أخرى نظراً لظاهر الفعل، وإلا فهي مسحة واحدة لعدم تجديد الماء، ونقل عن بعض السلف أنه قال: لا خلاف بين تكرير المسح والمسحة الواحدة؛ لأنه ﷺ وضع يده على يافوخه أولاً ثم مدّ يده إلى مؤخر رأسه، ثم إلى مقدّم رأسه، ولم يفصل يده من رأسه ولا أخذ الماء ثلاث مرّات فمن نظر إلى هذه الكيفية قال: إنه مسح مرة واحدة ومن نظر إلى تحريك يده قال: إنه كرّر المسح.

○ فقه الحديث: والحديث يدلُّ على مشروعية مسح الصّدغين والأذنين مع الرأس، وعلى أن مسحهما يكون بماء الرأس، وعلى أن المسح فى الجميع يكون مرّة واحدة.

● عَنِ الرَّبِيعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (من فضل.... إلخ) أى: بقية ماء كانت فى يده. ورواية الدارقطنى: توضأ ومسح رأسه ببئلى يديه. وفى روايته عنها قالت: كان النّبي ﷺ يأتينا فيتوضأ فمسح رأسه هكذا بما فضل فى يديه من الماء ومسح هكذا ووصف ابن داود قال: بيديه من مؤخر رأسه إلى مقدمه ثم ردّ يديه من مقدّم رأسه إلى مؤخره. وهو يدل لمن قال بعدم وجوب تجديد الماء لمسح الرأس كالحنفية.

قال الحلبي في شرح النية: ولو توضأ ومسح بِلِلَّةٍ بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه؛ لأن البِلَّةَ الباقية بعد الغسل غير مستعملة إذ المستعمل فيه ما سال على العضو وانفصل عنه، ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه بِلَّةٍ بقيت بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف؛ لأن البِلَّةَ الباقية بعد المسح مستعملة؛ لأن المستعمل فيه ما أصاب المسموح.

وذهب أكثر العلماء إلى وجوب تجديده لحديث عبد الله بن زيد الصحيح المتقدم وقياساً على بقية الأعضاء، وأجابوا عن حديث الباب بأن ابن عقيل فيه مقال ومن ثم اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديثه، وأن في حديثه هذا اضطراباً، فقد أخرج ابن ماجه من طريق شريك عن عبد الله بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت: أتيت النبي ﷺ بميضأة فقال: اسكبي. فمسكت، فغسل وجهه وذراعيه وأخذ ماء جديداً فمسح به رأسه مقدّمه ومؤخره. وتقدم أيضاً أن الروايات الكثيرة الصحيحة أن النبي ﷺ كان يأخذ لرأسه ماء جديداً فيصار إليها.

وقال النووي: يحتمل أن الفاضل في يده من الغسلة الثالثة، والأصح عندنا أن المستعمل في نفل الطهارة باق على طهوريته.

وتأولسه البيهقي على أنه أخذ ماء جديداً، وصب نصفه ومسح رأسه بِلِلَّ يديه ليوافق ما في حديث عبد الله بن زيد: ومسح برأسه بماء غير فضل يديه.

● عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَدْخَلَ إِصْبَعِيهِ فِي جُحْرَى أُذُنَيْهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (فأدخل إصبعيه.. إلخ) الفاء عاطفة على محذوف أى: فمسح رأسه وأدخل طرفي أصبعيه السبابتين بعد مسح رأسه في صماخي أذنيه قال في

المرقاة: قال الرافعي: تقديم اليمنى على اليسرى إنما هو في عضوين يعسر غسلهما دفعة واحدة كاليدين والرجلين أما الأذنان فلا يستحب البداءة فيهما باليمنى ؛ لأن مسحهما معا أهون.

قوله: (في جحرى أذنيه) تشية جُحِرَ بضم الجيم وسكون الحاء المهملة هو الثقب.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية إدخال الأصبعين في الأذنين بعد مسح الرأس في الوضوء.

● حدثنا محمد بن عيسى ومُسَدَّدٌ قالا: ثنا عبد الوارث عن ليث عن طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ - وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا - (وَقَالَ مُسَدَّدٌ: وَمَسَّحَ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أُذُنَيْهِ. قَالَ مُسَدَّدٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى فَأَنْكَرَهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: ابْنُ عَيْنَةَ زَعَمُوا كَانَ يُنْكِرُهُ، وَيَقُولُ: أَيْشٍ هَذَا؟ طَلْحَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ!!).

○ معنى الحديث: قوله: (حتى بلغ القذال) أى: أمرٌ يديه على رأسه من مقدمه إلى أن بلغ القذال، فحتى غاية. الْقَذَالُ بفتح القاف والذال المعجمة كسحاب: جماع مؤخر الرأس وجمعه قُذُلٌ وأَقْدَلَةٌ.

قوله: (وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا) تفسر من أحد الرواة للقذال فهو مدرج، والكلام على تقدير مضاف أى: وهو ملاصق أول القفا، فلا يقال: إن ظاهره يفيد أن القذال وأول

القفا واحد، وهو مؤخر الرأس، فيكون غير موافق لما يؤخذ من اللغة من أن القفا مؤخر العنق كما تقدّم.

وفى رواية أحمد أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق، وفى رواية الطحاوى فى شرح معانى الآثار: مسح مقدّم رأسه حتى بلغ القذال من مقدّم عنقه.

قوله: (قَالَ مُسَدَّدٌ... إلخ) أى قال فى روايته: ومسح رأسه مبتدئاً المسح من مقدمه منتهياً إلى مؤخره واستمر فى المسح بإمرار يديه حتى أخرجهما من تحت جانب أذنيه، والمراد الجانب الذى يلي الرأس المعبر عنه بظاهر الأذن، والمعنى أنه مسح إلى مؤخر رأسه حتى مرت يده على ذلك الجانب.

رواية مسدد هذه لا تدل على استحباب مسح الرقبة خلافاً لما زعمه بعضهم؛ لأن فيها مسح الرأس من مقدمه إلى مؤخره لا غير.

وأما المعتاد بين الناس من إنهم يمسحون الرقبة بعد فراغهم من مسح الرأس فقد اختلف العلماء فيه؛ فذهب إلى استحبابه أبو حنيفة وأصحابه والبخارى وبعض أصحاب الشافعى والهادى والقاسم والمؤيد بالله والمنصور بالله مستدلين بما سيأتى.

وذهب الجمهور إلى عدم استحبابه قائلين: إنه لم يثبت من طريق صحيح ولا حسن. أما حديث: (مسح الرقبة أمان من الغل يوم القيامة) فقد قال ابن الصلاح: هذا الخبر غير معروف عنه ﷺ؛ بل هو من قول بعض السلف. وقال النووى فى شرح المهذب: هذا حديث موضوع ليس من كلام النبى ﷺ، ولم يصح عنه فيه شىء، قال: وليس هو بسنة بل بدعة ولم يذكره الشافعى ولا جمهور الأصحاب، وإنما قاله ابن قاص وطائفة يسيرة. ذكره الحافظ فى التلخيص وقال: وتعقبه ابن الرفعة بأن البخارى

من أئمة الحديث وقد قال باستحبابه ولا مأخذ لاستحبابه إلا خير أو أثر لأن هذا لا مجال للقياس فيه.

قال: ولعل مستند البغوى فى استحباب مسح القفا ما رواه أحمد وأبو داود وذكر حديث الباب وفى آخره من رواية أحمد: حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق. وضعف إسناده بالليث قال فى النيل: ونسب حديث الباب ابن سيد الناس فى شرح الترمذى إلى البيهقى أيضاً قال: وفيه زيادة حسنة، وهى مسح العنق، فانظر كيف صرح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة المتضمنة لمسح العنق حسنة ثم قال: قال المقدسى واليـث متكلم فيه وأجاب عن ذلك بأن مسلماً قد أخرج له.

ومما تقدم تعلم أن قول النووى: مسح الرقبة ليس هو بسنة بل بدعة لا وجه له. كيف وقد روى أبو عبيد فى كتاب الطهور بسنده عن موسى بن طلحة قال: من مسح قفاه مع رأسه وقى الغلّ يوم القيامة. قال الحافظ فى التلخيص: فيحتمل أن يقال: هذا وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع؛ لأن هذا لا يقال من قبل الرأى، فهو على هذا مرسل.

وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان بسنده إلى محمد بن عمرو الأنصارى عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ويقول: قال رسول الله ﷺ: "من توضأ ومسح عنقه لم يغلّ بالأغلال يوم القيامة". غير أن محمد بن عمرو الأنصارى ضعيف وروى ابن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال: "من توضأ ومسح بيديه على عنقه وقى الغلّ يوم القيامة". وقال: هذا إن شاء الله حديث صحيح، قال الحافظ فى التلخيص: بين ابن فارس وفليح مفازة فينظر فيها. وقال فى النيل: ورواه فى التجريد عن على بن عيسى من طريق محمد بن الحنفية فى

حديث طويل وفيه: أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فراغه من الطهور: افعَلْ كفعلي هذا.

وبجميع هذا تعلم أن قول النووي: (مَسَحَ الرَّقْبَةَ) بدعة وأن حديثه موضوع مجازفة، وأعجب من هذا قوله: لم يذكره الشافعي ولا جمهور الأصحاب وإنما قاله ابن قاص وطائفة يسيرة فإنه قال: الرويان من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالبحر قال أصحابنا: هو سنة.

أقول: وإنما لم يأخذ الجمهور بالآثار التي وردت في مسح الرقبة؛ لأنها لم تثبت من طريق ينتهض للاحتجاج به.

قال ابن القيم في الهدى: لم يصح عنه عليه السلام في مسح العنق حديث البتة. قوله: (قَالَ مُسَدَّدٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِ... إلخ) أى: حدثت بالحديث المذكور يحيى بن سعيد القطان بعد ما حدثني به عبد الوارث فأنكره وقال: لا أصل له لجهالة مصرّف بن عمرو، وأنكر أن يكون لجدّ طلحة صحبة ولذا قال عبد الحق: هذا إسناد لا أعرفه.

وقال النووي: طلحة بن مصرّف أحد الأئمة الأعلام تابعي احتج به الستة وأبوه وجدّه لا يعرفان؛ لكن أثبت الصحبة لجدّ طلحة عبد الرحمن بن مهدي وابن أبي حاتم وأبي داود قولاه: (وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: أَنَّ ابْنَ عَيْنَةَ زَعَمُوا... إلخ) أى: قال الناس الذين سمعوا من ابن عينة أنه كان ينكر الحديث، فزعم بمعنى قال وتستعمل كثيراً فيما هو مشكوك فيه أو فيما لا أصل له. وقوله: (أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُهُ) مفعول لزعم، وجملة زعم خبر المبتدأ، وهذه الجملة فيها تقديم وتأخير والأصل يقول أحمد: زعم الناس أن ابن عينة كان ينكر هذا الحديث، وفي بعض النسخ سمعت أحمد يقول: ابن عينة كان ينكره. فقولاه: ابن عينة مبتدأ خبره كان ينكره، والجملة في محل نصب مفعول زعم التي هي معترضة بينهما.

قوله: (أَيْشٍ هَذَا؟) بفتح الهمزة وسكون المثناة التحتية وكسر الشين المعجمة أصلها أى شيء هذا ؟ فخففت الياء وحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وجعلنا كلمة واحدة وهو استفهام إنكارى أى: لا شيء هذا الحديث لأنه يرويه طلحة عن أبيه عن جده وهما لا يعرفان كما تقدم عن النوى، وفي صحبة جده خلاف ويؤيد صحبته قوله في الحديث: رأيت رسول الله ﷺ، وما يأتى في باب الفرق بين المضمضة والاستنشاق من قوله: دخلت على النبي ﷺ وهو يتوضأ.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب تعميم مسح الرأس، وعلى أن ما تحت ظاهر الأذن يمسح مع الرأس.

﴿ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ﴾

أى: في بيان أن النبي ﷺ توضأ فغسل كل عضو ثلاث مرات.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ؟ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ.

○ معنى الحديث: قوله: (أَنْ رَجُلًا إِنْخَ) لم يعرف اسمه، وفي رواية النسائي وابن ماجه: (جاء أعرابي إلى النبي ﷺ)، ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون الرجل هو الأعرابي. قوله: (كَيْفَ الطُّهُورُ؟) بضم الطاء والمراد به الوضوء، ففي رواية النسائي: يسأله عن الوضوء. وفي رواية ابن ماجه: فسأله عن الوضوء. قوله: (فَقَسَلَ كَفَّيْهِ..إِنْخَ) بيان للطهور المسئول عنه وبين له ﷺ بالفعل لأنه أبلغ وأتم في الإرشاد، ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق، إما لأنه ﷺ تركهما لبيان جواز تركهما، أو أن الراوى اكتفى بغسل الوجه عنهما.

قوله: (السَّبَّاحَتَيْنِ) بسين مهملة وموحدة مشددة وألف بعدها حاء مهملة تنثية سباحة، وهى الأصبع التى تلى الإبهام، سميت بذلك لأنه يشار بها عند التسبيح فنسبة التسبيح إليها مجاز إذ المسبح حقيقة صاحبها.

قوله: (مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ...إِنْخَ) أى: من زاد على فعله ﷺ كان زاد فى الغسل على الثلاث أو غسل عضوًا غير الأعضاء المشروع غسلها أو نقص عن ذلك الفعل كان اقتصر فى الغسل على مرة أو مرتين أو ترك عضوًا من أعضاء الوضوء أو بعضه فقد أساء إلى نفسه وظلمها بمخالفة النبي ﷺ، وبأنه أتعب نفسه فيما زاد على الثلاثة من غير حصول ثواب له وأتلف الماء بلا فائدة، وأما فى النقص فقد أساء بترك الأكمل، وظلم نفسه بنقص ثوابها إذا نقص العدد أو بعدم الاعتداد به إذا ترك عضوًا من الأعضاء أو بعضه. وإنما ذمه ﷺ إظهارًا لشدة النكير عليه وزجرًا له.

واستشكل نسبة الإساءة والظلم إلى من نقص عن الثلاث بأنه قد ثبت أنه ﷺ توضأ مرتين مرتين ومرة مرة وأجمع أئمة الحديث والفقهاء على جواز الاختصار على واحدة إذا عمت. وأجيب بأنه ﷺ اقتصر على المرة والمرة فى بعض الأوقات لبيان الجواز، والثلاث هى الأكمل لمواظبته ﷺ عليها، والإساءة والظلم لمن اقتصر على المرة

أو المرتين منظور فيها لمن فعل الثلاث فهي نسبية، على أن رواية الحديث لم يتفقوا على ذكر النقص فيه، فقد اقتصر النسائي وابن ماجه في روايتهما على قوله: (فَمَنْ زَادَ) فقط وذهب جماعة إلى تضعيف زيادة أو نقص، قال ابن حجر: عده مسلم في جملة ما أنكروه على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص عن الثلاثة والنقص عنها جائز فعله ﷺ ، فكيف يعبر عنه بأساء وظلم ؟!

وقال ابن المواق: إن لم يكن اللفظ شكاً من الراوى فهو من الأوهام البينة التي لا خفاء لها إذ الوضوء مرة ومرتين لا خلاف في جوازه، والآثار بذلك صحيحة والوهم فيه من أبى عوانة وهو وإن كان من الثقات فإن الوهم لا يسلم منه بشر إلا من عصم. وقال العيني: فقد أساء. أى: في الأدب بتركه السنة والتأدب بآداب الشرع وظلم نفسه بما نقصها من الثواب بزيادة المرات في الوضوء.

وقيل: معناه زاد على الثلاث معتقداً أن السنة لا تحصل بالثلاث أو نقص معتقداً أن الثلاث خلاف السنة.

فإن قلت: كيف يكون ظالمًا في النقصان وقد ورد في الأحاديث مرة مرة ومرتين مرتين؟! قلت: الجواب عن ذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: أن المعنى يكون ظالمًا لنفسه في تركه الفضيلة والكمال وإن كان يجوز مرة مرة أو مرتين مرتين.

والثاني: إنما يكون ظالمًا إذا اعتقد خلاف السنة في الثلاث.

والثالث: أن هذا الحديث فيه مقال من جهة عمرو بن شعيب.

وقال الحافظ في التلخيص: يجوز أن تكون الإساءة والظلم وغيرها مما ذكر مجموعاً لمن نقص ولمن زاد، ويجوز أن يكون على التوزيع، فالإساءة في النقص والظلم في الزيادة وهذا أشبه بالقواعد والأول أشبه بظاهر السياق.

وقال في المرقاة: قال الإمام النسفي: هذا إذا زاد معتقداً أن السنة هذا، فأما لو زاد لطمأنينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر، فلا بأس ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه.

قلت: أما قوله: (لطمأنينة القلب عند الشك) ففيه أن الشك بعد التلث لا وجه له، والعمل بمقتضاه يفتح باباً عظيماً للوسوسة، ولهذا أخذ ابن المبارك بظاهره فقال: لا آمن إذا زاد على الثلاث أن يأثم.

وقال أحمد وإسحاق: لا يزيد عليها إلا مبتلى يعنى: مجنوناً لمظنة أنه بالزيادة يحتاج لدينه. قال ابن حجر: ولقد شاهدنا من الموسسين من يغسل يده فوق المني وهو مع ذلك يعتقد أن حدثه لم يرتفع.

وأما قوله: (أو بنية وضوء آخر) ففيه أنه لا يتصور التجديد إلا بعد تمام الوضوء لا في الأثناء، وعلى فرض أن الشك وقع بعد تمام الوضوء فلا يستحب التجديد قبل صلاة تؤدى بهذا الوضوء.

وأما قوله: (لأنه أمر بترك ما يريه ... إلخ) ففيه أن غسل المرأة الأخرى مما يريه فينبغي تركه إلى ما لا يريه، وهو ما عينه الشارع ليتخلص من الريبة والوسوسة. قوله: (أو ظلم وأساء) شك من الراوى.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب تلث الغسل في أعضاء الوضوء والاقتصار في مسح الرأس على مرة واحدة، وعلى أنه يطلب مسح باطن الأذنين بالسبابتين، وظاهرهما بالإبهامين، وعلى أنه يطلب من المتوضئ أن يتبع الوارد فلا يزيد عليه ولا ينقص، وعلى أن من خرج عن الوارد عن النبي ﷺ فقد عرّض نفسه للوقوع في الوبال والظلم وسوء الحال.

فانظر أيها العاقل ما هو حاصل من غالب أهل الزمان من استحسانهم ضد
الوارد عن رسول الله ﷺ نعوذ بالله ﷻ من شرور نفوسنا وسيئات أعمالنا.

﴿ باب الوضوء مرتين ﴾

أى: فى بيان الوضوء الوارد عن رسول الله ﷺ مرتين لكل عضو.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.

○ معنى الحديث: قوله: (توضأ مرتين مرتين) ظاهره أنه غسل كل عضو من
الأعضاء التي يطلب غسلها مرتين، وظاهره أنه مسح الرأس مرتين ويحتمل أنه كرر
الغسل دون المسح، ويؤيده ما تقدم من الروايات الكثيرة الصحيحة أنه مسح رأسه
مرة واحدة، وعلى ظاهره يمكن الجمع بينه وبين أكثر الروايات بحمل المرتين في المسح
على اعتبار الإقبال مرة والإدبار أخرى كما تقدم في حديث الربيع.

﴿ باب الوضوء مرة مرة ﴾

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ مَرَّةً
مَرَّةً.

○ معنى الحديث: الحديث سيق لبيان أدنى مراتب الوضوء وأقل ما يجزئ فيه
وهو غسل كل عضو مرة مستوعباً ونظيره حديث ابن عمر: أنه ﷺ توضأ مرة مرة ثم
قال: "هذا وضوء من لا تقبل له صلاة إلا به" رواه البيهقي والدراقطني.

﴿ باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق ﴾

أى فيما يدل على طلب الفصل بين المضمضة والاستنشاق يجعل كل بغرفة مستقلة.

● عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: دَخَلْتُ - يَعْنِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ يَتَوَضَّأُ وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ.

○ معنى الحديث: قوله: (يَعْنِي) الظاهر أن هذه العناية ممن روى عن عمرو بن كعب وهو مصرف.

قوله: (يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ) أى: يأخذ لكل منهما ماء على حدة، وظاهر الحديث يدل لمن يرى الفصل بين المضمضة والاستنشاق، لكن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة؛ لأن فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وفيه أيضاً مصرف وفيه مقال وما يدل للفصل بينهما ما تقدم للمصنف من طريق ابن أبي مليكة عن عثمان وفيه: (فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً). وهو ظاهر في الفصل وما رواه ابن السكن في صحاحه من طريق شقيق بن سلمة قال: شهدت على بن أبي طالب وعثمان بن عفان توضع ثلاثاً ثلاثاً، وأفرادا المضمضة عن الاستنشاق ثم قالوا: هكذا رأينا رسول الله ﷺ توضعاً. فهذا صريح في الفصل.

قال الحافظ في التلخيص: أما رواية على وعثمان للفصل فتبع فيه الرافي الإمام في النهاية، وأنكره ابن الصلاح في كلامه على الوسيط فقال: لا يعرف ولا يثبت، بل روى عن على الجمع، ففي مسند أحمد عن على: أنه دعا بماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض وأدخل بعض أصابعه في فيه، واستنشق ثلاثاً. وقد روى ابن ماجه عن على

أيضاً (أن رسول الله ﷺ تَوَضَّأَ فَمُضْمَضٌ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ)، وتقدم أيضاً عن المصنف روايات كثيرة عن عليٍّ وغيره تدل على الجمع.

والحاصل أن كلاً من الوصل والفصل ثابت؛ لكن أحاديث الوصل قوية الإسناد، وتقدم بيان ذلك في باب صفة وضوء النبي ﷺ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الماء المتقاطر من العضو أثناء الوضوء طاهر وإلا لتحرز النبي ﷺ عنه، وعلى مشروعية الفصل بين المضمضة والاستنشاق.

﴿ باب في الاستنشاق ﴾

من النثر بالنون والمثلثة ؛ وهو طرح الماء من الأنف بعد الاستنشاق الذي يجذبه المتوضئ بريح أنفه لتنظيف ما في داخله؛ سواء أكان الاستنشاق بإعانة اليد أم لا، وحكى عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة، والمشهور عدم الكراهة، وإذا استنثر فالمستحب أن يكون بيده اليسرى؛ لما تقدم من أنه ﷺ كان يجعل يمينه لطعامه وشربه وثيابه، ويجعل شماله لما سوى ذلك.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أُنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْثُرْ.

○ معنى الحديث: قوله: (إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ... إلخ) أى: شرع في الوضوء فليستنشق ثم ليخرج الماء من أنفه، (وينثر) بمثلثة مضمومة وتكسر من بابي قتل وضرب. وفي بعض الروايات ثم لينثر من الانتثار، وفي رواية النسائي ثم ليستنثر يقال: نثر الرجل وانتثر إذا حرك النثرة، وهى طرف الأنف، فإنه يحركها عند إخراج ما في

الأنف. وظاهر الحديث يفيد وجوب الاستنشاق والاستنثار، وأنه مغاير للاستنشاق ومرتب عليه.

قال الحافظ في الفتح: ظاهر الأمر أنه للوجوب، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر كأحمد وإسحاق وأبي عبيدة وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار، وظاهر كلام صاحب المغنى يقتضى إنهم يقولون بذلك وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا بالاستنثار.

وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار، وفيه تعقب على من نقل الإجماع على عدم وجوبه.

واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للنذب بما حسنه الترمذى وصححه الحاكم من قوله ﷺ للأعرابي: "توضاً كما أمرك الله" فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق. وأجيب بأنه يحتمل أن يراد ما هو أعم من آية الوضوء، فقد أمر الله سبحانه وتعالى باتباع نبيه ﷺ وهو المبين عن الله أمره، ولم يحك أحد ممن وصف وضوءه ﷺ أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة، وهو يردُّ على من لم يوجب المضمضة أيضاً، وقد ثبت الأمر بها في سنن أبي داود بإسناد صحيح. أقول: وفي هذا الجواب نظر، فإنه إنمّا يتم لو أحال النبي الأعرابي ولم يبين له، أما بالنظر إلى تمام الحديث وهو فاغسل وجهك ويديك وامسح رأسك واغسل رجلك فيصير نصّاً، على أن المراد كما أمرك الله في خصوص آية الوضوء لا في عموم القرآن فلا يكون أمره ﷺ الأعرابي بالوضوء أمراً بالمضمضة والاستنشاق والاستنثار لعدم ذكرها في آية الوضوء المرادة بقول النبي ﷺ: كما أمرك الله. أفاده في النيل.

وأما قوله: ((وَلَمْ يَحْكُ أَحَدٌ مِّنْ وَصَفٍ وَضُوءٍ أَنَّهُ تَرَكَ الاسْتِنْشَاقَ... إلخ)) فيردُّه ما تقدم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال:

كيف الطهور؟ فدعا بإناء فيه ماء فغسل كفيه ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، فقد ترك النبي ﷺ المضمضة والاستنشاق والاستنثار في مقام البيان وهو ينفي وجوبها، وعلى فرض ثبوت المواظبة فلا تدل على الوجوب لعدم اقترانها بالإنكار على التارك كما هو مقرر، ولم يذكر في هذه الرواية عددًا، وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد: وإذا استنثر فليستثر وترًا. أخرجه الحميدى في مسنده، واقتصر في حديث الباب على الأنف؛ لأنه مظنة اجتماع الأقدام وحلول الشيطان، فقد روى البخارى ومسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه"، والشيطان إذا لم يمكنه الوسوسة عند النوم لزوال الإحساس يبيت على أنفه ليلقى في دماغه الرؤيا الفاسدة ويمنعه الرؤيا الصالحة؛ لأن محله الدماغ فأمر ﷺ بالاستنشاق والاستنثار إزالة للوث الشيطان ونيته.

○ فقه الحديث: والحديث يدل ظاهره على وجوب الاستنشاق والاستنثار، وعلى أن الاستنشاق غير الاستنثار، وقد علمت أن الأمر فيه محمول على الندب عند الجمهور.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَنْثَرُوا مَرَّتَيْنِ بِالْعَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

○ معنى الحديث: قوله: (بِالْعَيْنِ) أى: كاملتين كمالاً تاماً. قوله: (أَوْ ثَلَاثًا) أو فيه للتخير، فالأمر بخير فيه بين المراتين الكاملتين أو الثلاث، ولم يذكر المبالغة في الثلاث، لأن المبالغة في الاثنين قائمة مقام المرة الثالثة، والحديث يدل على طلب الاستنثار وعلى المبالغة فيه فهو من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار، وقد تقدم بيان ذلك.

● عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ قَالَ: كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ أَوْ فِي وَفْدِ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَصَادِفْهُ فِي مَنْزِلِهِ وَصَادَفْنَا عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: فَأَمَرْتُ لَنَا بِخَزِيرَةٍ فَصُنَعَتْ لَنَا قَالَ: وَأَتَيْنَا بِقَنَاعٍ - وَلَمْ يَقُلْ قُتَيْبَةُ الْقَنَاعِ، وَالْقَنَاعُ الطَّبَقُ فِيهِ تَمْرٌ - ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلْ أَصَبْتُمْ شَيْئًا أَوْ أَمَرَ لَكُمْ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَبَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ إِذْ دَفَعَ الرَّاعِي غَنَمَهُ إِلَى الْمُرَاحِ وَمَعَهُ سَخْلَةٌ تَيْعَرُ فَقَالَ: مَا وَلَدْتَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: بِهَمَّةٍ. قَالَ: فَادْبَحْ لَنَا مَكَانَهَا شَاةً. ثُمَّ قَالَ: لَا تَحْسِبَنَّ وَلَمْ يَقُلْ لَا تَحْسِبَنَّ أَنَا مِنْ أَجْلِكَ ذَبَحْنَاهَا لَنَا غَنَمٌ مَائَةٌ لَا تُرِيدُ أَنْ تُرِيدَ فَإِذَا وَلَدَ الرَّاعِي بِهَمَّةٍ ذَبَحْنَا مَكَانَهَا شَاةً. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي امْرَأَةً وَإِنَّ فِي لِسَانِهَا شَيْئًا. يَغْنِي الْبَدَاءَ، قَالَ: فَطَلَّقْهَا إِذَا. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَهَا صُحْبَةً وَلِي مِنْهَا وَلَدٌ. قَالَ: فَمُرْهَا. يَقُولُ: عَظْمًا فَإِنَّ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ فَتَسْفَعُلُ وَلَا تَضْرِبُ ظَعِينَتَكَ كَضْرِبِكَ أُمَيْتَكَ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ. قَالَ: أَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَبَالِغْ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا.

○ معنى الحديث: قوله: (وَافِدَ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ) أى: رسولهم، قال الجوهري في الصحاح: وفد فلان على الأمير أى: ورد رسولاً، وبابه وعد فهو وافد والجمع وفد مثل صاحب وصخب. والمتنفق بضم الميم وسكون النون وفتح المشاة وكسر الفاء

بعدها قاف جد صبرة. قوله: (أَوْ فِي وَفْدِ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ) شك من أحد الرواة والأقرب أنه عاصم، والوفد القوم الذين يأتون الملوك ركباً، وقيل: هم القوم الذين يجتمعون ويردون البلاد، والذين يقصدون الأمراء لزيادة أو استرفاد أو انتجاع. أفاده في اللسان، والفرق بين كونه وافداً وفي وفد أن الأول: يدل على انفراد لقيط أو كونه زعيم الوفد ورئيسهم، والثاني: يدل على أنه كان واحداً من الوفد.

قوله: (فَلَمْ تُصَادِفْهُ) أى: لم نجده يقال: صادف فلان فلاناً وجده.

قوله: (بِخَزِيرَةٍ) بخاء معجمة مفتوحة وبالزاي المكسورة بعدها المشاة التحتية الساكنة على وزن كبيرة هي لحم يُقَطَّعُ قطعاً صغاراً، وَيُصَبُّ عليه ماء كثير، فإذا نضج ذُرُّ عليه الدقيق، وإن لم يكن فيها لحم فهي عصيدة، وقيل: هي حسا من دقيق ودسم، وقيل: إذا كان من دقيق فهي حريرة، وإذا كان من نخالة فهي خَزِيرَةٌ. كذا في النهاية.

قوله: (وَأَتَيْنَا بِقِنَاعٍ) بكسر القاف وتخفيف النون الطبق من خوص ونحوه يؤكل عليه ويقال له: القنع بالكسر والضم.

قوله: (وَلَمْ يَقُلْ قُتَيْبَةُ الْقِنَاعِ) أى: لم يذكر هذا اللفظ، وفي بعض النسخ لم يقم قتيبة القناع من أقام يقيم أى: لم يثبتهما بمعنى. قوله: (وَالْقِنَاعُ الطَّبَقُ... إلخ) وفي نسخة والقناع طبق وهو مدرج من أحد الرواة فسر به القناع.

قوله: (هَلْ أَصَبْتُمْ شَيْئاً؟) أى: تناولتم شيئاً من الطعام وفي بعض النسخ فقال: أصبتم بدون هل. قوله: (أَوْ أَمَرَ لَكُمْ) بصيغة المجهول، والظاهر أن الشك من لقيط ابن صبرة. قوله: (فَبَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ... إلخ) أى: بين أوقات نحن جالسون عند رسول الله ﷺ فيها؛ إذ دفع الراعى غنمه أى: ساقها، وفي بعض النسخ: رفع بالراء وهي بمعنى الأولى، وفي بعضها إذا دفع، وإضافة الغنم للراعى لأدنى ملابسة فقد كانت الغنم لرسول الله ﷺ كما يدل عليه بقية الحديث، وبيننا أصلها بين أشبعت

الفتحة فصارت بينا وهى ظرف زمان بمعنى المفاجأة تضاف إلى جملة اسمية أو فعلية أو مبتدأ وخبر، وتحتاج إلى جواب يتم به المعنى، والأفصح فى جوابها ألا يكون فيه إذ ولا إذا وقد جاء كثيراً فى الجواب. والغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمعز ولا واحد لها من لفظها وقد تجمع على أغنام.

قوله: (إِلَى الْمَرَّاحِ) بضم الميم: الموضع الذى تأوى إليه الماشية ليلاً أما بالفتح فهو الموضع الذى يروح إليه القوم أو يروحون منه. قوله: (وَمَعَهُ سَخْلَةٌ تَيْعَرُ) بفتح السين المهملة وسكون الحاء المعجمة ولد الشاة من المعز أو الضأن حين يولد ذكراً أو أنثى، وقيل: يختص بأولاد المعز، وبه جزم صاحب النهاية، وجمعه سَخْلٌ وسِخَالٌ، (وتيعر) بفتح العين المهملة وكسرها من بابى ضرب ومنع أى: تصيح كما فى القاموس. قوله: (مَا وَلَدْتُ؟) أى: أى شىء ولدت؟ بتشديد اللام وفتح المثناة الفوقية يقال: ولدت الشاة توليداً إذا حضرت ولادتها فعاجلتها حتى ينفصل الولد منها، قال فى النهاية وأصحاب الحديث يقولون: ما ولدت بتخفيف اللام وسكون التاء يعنون الشاة والمحفوظ التشديد على الخطاب للراعى.

وقال الخطابى: هو بتشديد اللام على معنى خطاب الشاهد، وأصحاب الحديث يقولون: ما ولدت؟ خفيفة اللام ساكنة التاء أى: ما ولدت الشاة، وهو غلط.

أقول: لا وجه لتغليظهم بل يصح التخفيف أيضاً، والمعنى: ما صفة ما ولدت الشاة أذكر أم أنثى؟ أو ما عدده؟

قوله: (يَا فُلَانُ) كناية عن العَلم ولعل الصحابى نسي اسم الراعى، فكفى بهذا اللفظ عن اسمه. قوله: (قَالَ: بِهَمَّةٍ) بفتح الموحدة وسكون الهاء أى: ولدت الشاة بهمة، والبهمة ولد الضأن يطلق على الذكر والأنثى، والجمع بِهِمٌ مثل ثَمرة وتَمُرٌ وجمع البَهِمِ بِهِمٌ مثل سَهِمٍ وسِهَامٍ، وتطلق البهائم على أولاد الضأن والمعز

إذا اجتمعت تغليبا، فإذا انفردت قيل لأولاد الضأن بهام ولأولاد المعز سخال. والمراد هنا الأنثى، بدليل قوله: (اذبح لنا مكانها شاة) قال ابن الأثير: هذا الحديث يدلُّ على أن الهمزة اسم للأنثى؛ لأنه إنما سأله ليعلم أذكرا ولَد أم أنثى؟ وإلا فقد كان يعلم أن ما تولد أحدهما.

قال السيوطي: ويحتمل أنه سأله ليعلم هل المولود واحد أو أكثر؟ ليذبح بقدره من الشياه الكبار كما دلَّ عليه بقية الحديث.

قوله: (لا تُحَسِّنْ... إلخ) أى: قال النبي ﷺ للقيط: لا تحسن بكسر السين المهملة أى: لا تظن أنا ذبحنا الشاة لأجلك. قال لقيط: ولم يقل النبي ﷺ: (لا تُحَسِّنْ بفتح السين)، والغرض منه إظهار كمال حفظ الراوى حيث يقن أنه ﷺ نطق بها بكسر السين لا بفتحها، ولا يلزم منه ألا يكون النبي ﷺ نطق بالمفتوحة في وقت آخر بل قد نطق بذلك فقد قرئ بالوجهين. قال السيوطي: يحتمل أن الصحابي إنما نَبَّه على ذلك لأنه كان ينطق بالفتح فاستغرب الكسر فضبطه، ويحتمل أنه كان ينطق بالكسر ورأى الناس ينطقون بالفتح؛ فيه أن الذى نطق به ﷺ الكسر. وأراد رسول الله ﷺ بذلك إظهار ترك الامتنان بالذبح على الضيف، وأنه لم يتكلف له.

قوله: (لنا غنم... إلخ) جملة مستأنفة كالتعليل للذبح، أى: لا نريد زيادتها على المائة؛ لأن هذا القدر كاف لما تدعو إليه الحاجة والزيادة عليه ربما جرَّت إلى الاشتغال بالدنيا وهو ﷺ وإن كان معصوماً لكنه مشرع.

قوله: (يَعْنِي الْبَدَاءَ) هذا التفسير من عاصم بن لقيط على الظاهر، والبذاء بفتح الموحدة وبالدال المعجمة ممدودا، وقد يقصد الفحش في القول، وكنى لقيط عنه بالشئ تأديبا معه ﷺ. قال في المصباح بذا على القوم يذو بذاء بالفتح والمدَّ سَفَه وأَفْحَشَ في منطقهِ وإن كان كلامه صدقا، فهو بذى على فعل، وامرأة بذية كذلك،

وأبذى بالألف وبذى وبذو من بابى تعب وقرب لغات فيه وبذا يبذا مهموز بفتحهما
بذاء وبذاءة بالمدّ وفتح الأول كذلك وبذاته العين ازدترته واستخفت به.

قوله: (إِنَّ لَهَا صُحْبَةً ... إلخ) غرض لقيط بهذا الإشارة إلى الرغبة في عدم
طلاقها؛ لأن لها صحبة قديمة ولها أولاد، وحق الصحبة وحاجة الأولاد إلى من يعولهم
يشقُّ معها الفراق.

قوله: (يَقُولُ: عِظْهَا) الظاهر أن هذه الجملة من كلام عاصم، أتى بها تفسيرًا
لقوله: مُرَّهَا أَى: يريد النبى ﷺ بقوله: مرها: عظها، وعظ أمر من وعظ يعظ كوعد
يعد، والاسم الموعظة وهى الأمر بالطاعة والنهى عن المخالفة بالطريق الحسنة مع بيان
ما يترتب على الطاعة من الخير وعلى المخالفة من الشرّ وذكر الوعد والوعيد في ذلك.
قوله: (فَإِنْ يَكُ ...) أى يوجد في تلك المرأة خير فتستمثل ما تأمرها به، وفي
رواية الشافعى وابن حبان (فستقبل) بالقاف والموحدة وهو صحيح المعنى إلا أنه ليس
بمشهور، والخير اسم جامع لأنواع المكارم.

قوله: (وَلَا تَضْرِبْ ظَعِينَتَكَ) بفتح الظاء المعجمة وكسر العين المهملة أى:
امراتك، والظعينة فى الأصل وصف للمرأة فى هودجها، ثم أطلق عليها وإن لم تكن فى
الهودج، سميت بذلك لأن زوجها يظعن بها ويرتحل. قوله: (كَضْرِبِكَ أُمَيْتِكَ)
متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أى: ضربًا مثل ضربك أمتك بضم الهمزة وفتح
الميم تصغير أمة، وهى الرقيقة صغرت تحقيرًا لها بالنسبة للحرّة، والمعنى: لا تضرب
امراتك مثل ضربك أمتك، وفيه إيحاء إلى جواز ضرب المرأة ضربًا خفيفًا عند المقتضى
لكن بعد وعظها وهجرها كما فى الآية.

وظاهر الحديث يفيد جواز ضرب الممالك ضربًا مبرحًا، وليس مرادًا، فقد نهى
ﷺ عن ضربهم وأمر بالإحسان إليهم؛ بل المراد التنفير من معاملة الرجل زوجته

معاملة من يسىء إلى مملوكه فيضربه ضرباً مبرحاً مع ورود النهى عن ذل قال الخطابي: قوله: (ولا تضرب ظعنيتك.. إلخ) ليس في هذا ما يمنع من ضربهن أو تحريمه على الأزواج عند الحاجة إليه، فقال الله سبحانه وتعالى ذلك في قوله: ﴿فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ﴾ النساء/ ٣٤. وإنما فيه النهى عن تبريح الضرب كما يضرب الممالك في عادات من يستجيز ضربهم، ويستعمل سوء الملكية فيهم، وتمثله بضرب الممالك لا يوجب إباحة ضربهم، وإنما جرى ذكره في هذا على طريق الذم لأفعالهم والنهى عن الاقتداء بهم، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ضرب الممالك إلا في الحدود، وأمر بالإحسان إليهم، وقال: من لم يوافقكم منهم فيعوه ولا تعذبوا خلق الله. فأما ضرب الدواب فمباح؛ لأنها لا تتأدب بالكلام، ولا تعقل معاني الخطاب كما يعقل الإنسان، وإنما يكون تقويمها غالباً بالضرب، وقد ضرب رسول الله ﷺ وحرّك بعيره بمحجنه ونخس جمل جابر حين أبطأ فسبق الركب حتى ما يملك رأسه.

قوله: (أخبرني عن الوضوء) أى: الوضوء الكامل الزائد على ما عرفناه، وهو ما عرف واستقر في الشرع مدحه والثناء على فاعله، فـ (ال) في الوضوء للعهد الذهني. قوله: (أسبغ الوضوء) بقطع الهمزة أى: أكمله ولا تترك شيئاً من فرائضه وسننه ومستحباته.

قوله: (وخلل بين الأصابع) ظاهر الحديث يفيد وجوب تحليل الأصابع وإدخال بعضها في بعض مبالغة في إيصال الماء، وبه قالت المالكية في أصابع اليدين، وقالوا: يندب في أصابع الرجلين وذلك لإيجابهم تدليك كل عضو ولتفرق أصابع اليدين اعتبر كل أصبع كعضو مستقل يلزم تدليكه. أما أصابع الرجلين فلشدة اتصالها اعتبرت كعضو واحد فلا يلزم تحليلها.

وقال غيرهم: يسنُّ في اليدين والرجلين. وحمل الأمر في الحديث على الندب جمعاً بينه وبين سائر الروايات التي حكى فيها صفة وضوئه ﷺ، فإنه لم يذكر فيها التخليل، ومحلُّ هذا كله إذا وصل الماء إلى ما بين الأصابع بدون تخليل وإلا فيجب اتفاقاً، وقد ورد في تخليل الأصابع أحاديث في كلِّ منها مقال، فقد أخرج أحمد والترمذى وابن ماجه والحاكم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: "إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك" قال الحافظ: فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف؛ لكن حسَّنه البخارى لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح، وسماع موسى منه قبل أن يختلط.

وأخرج الترمذى من حديث المستورد بن شداد قال: رأيت النبی ﷺ إذا توضأ بذلك أصابع رجله بخصره، وسيأتى للمصنف، وفي رواية لابن ماجه يخلل بدل يدلك وفي إسناده ابن لهيعة لكن تابعه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث أخرجه البيهقي وأبو بشر الدولابي والدارقطنى في غرائب مالك من طريق ابن وهب وصححه ابن القطان، وأخرج الدارقطنى عن عثمان أنه خلل أصابع قدميه ثلاثاً وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت. وأخرجه الطبرانى في الأوسط من حديث الرُّبيع بنت معوذ وإسناده ضعيف، ورواه الدارقطنى من حديث عائشة وفيه عمر بن قيس منكر الحديث، ورواه الطبرانى في الكبير من حديث وائل بن حجر وفيه ضعف وانقطاع كذا في التلخيص.

قال في شرح المنتقى: وأحاديث الباب أى: باب تخليل الأصابع يقوى بعضها بعضاً فتنهض للوجوب لاسيما حديث لقيط بن صبرة، فإنه صححه الترمذى والبهوى وابن القطان. قال ابن سيد الناس في شرح الترمذى: قال أصحابنا: من سنن الوضوء تخليل أصابع الرجلين في غسلهما، قال: وهذا إذا كان الماء يصل إليها من غير تخليل، فلو كانت الأصابع ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل فحينئذ يجب التخليل لا لذاته لكن لأداء فرض الغسل.

والأحاديث قد صرحت بوجوب التخليل وثبتت من قوله ﷺ وفعله، ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون تخليل وعدمه ولا بين أصابع اليدين والرجلين، فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول الماء لا دليل عليه.

أقول: قد علمت أن في كل حديث من أحاديث التخليل مقالاً فلا تنهض دليلاً على الوجوب، وعلى فرض صحتها فهي محمولة على الندب جمعاً بينها وبين سائر الروايات الصحيحة الكثيرة التي لم يذكر فيها التخليل، وقد سقت لبيان صفة الوضوء فلذا ذهب الجمهور إلى استحباب تخليل أصابع اليدين والرجلين، والأكمل في تخليل اليدين أن يضع بطن الكف اليمنى على اليسرى، ويدخل الأصابع بعضها في بعض، وفي الرجلين أن يكون بخنصر اليد اليسرى بادئاً بخنصر الرجل اليمنى خاتماً بخنصر الرجل اليسرى لما فيه من السهولة والحفاظة على التيامن.

قوله: (وبالغ في الاستنشاق... إلخ) أى: أتمه بجذب الماء إلى أعلى الأنف وبامتخاطه في كل مرة إلا أن تكون صائماً، فلا تباليغ خشية دخول الماء من الخيشوم إلى الحلق فيفسد الصوم؛ فلذا كره للصائم المبالغة في الاستنشاق فإن قيل: السؤال يقتضى الجواب عن أعمال الوضوء تفصيلاً، فلم أجمل النبي ﷺ في الجواب بذكر الإسباغ، واقتصر في التفصيل على تخليل الأصابع والمبالغة في الاستنشاق؟! أجيب بأنه ﷺ من حال السائل أنه كان يعلم أصل الوضوء، فأجاب بما ذكر مفصلاً له ما ظن خفاءه عليه من تخليل الأصابع؛ لأنه قد يضمها فلا يصل الماء إلى ما بينها والمبالغة في الاستنشاق، لأن غسل أعلى باطن الأنف غير معلوم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه لا يجب على من أسلم أن يهاجر من بلاده ومحلّه حيث كان آمناً على دينه وقادرًا على إظهاره، وعلى أنه لا يجب على كل فرد أن ينتقل لتعلم أمور الدين؛ بل يكفي أن ترحل طائفة من كل جهة ليتعلموا ثم

يعودوا إليهم فيرشدوهم؛ لأن بنى السُّنْتَقِي لم يهاجروا جميعاً بل أرسلوا وفدهم، وعلى أنه يطلب إكرام الضيف بما يليق به ويقدر عليه المضيف، وعلى أنه إن لم يوجد رب المنزل يطلب من أهله إن علموا رضاه أن يقوموا بإكرام الضيف مع مراعاة الآداب الشرعية.

وعلى أنه يطلب من رب البيت إذا حضر ووجد ضيفاً أن يسأله هل قُدِّمَ له ما يليق به ؟ وعلى أنه يطلب من المضيف ألا يتكلف للمضيف مع إظهار ذلك له خشية الامتنان والرياء. وعلى جواز اقتناء الغنم واتخاذ راع لها وتحديد عددتها، وعلى طلب الزهد في الدنيا وعلى مشروعية سؤال الرئيس مرءوسه عما تحت يده من المال ولو قليلاً. وعلى جواز بثّ المرءوس شكواه إلى الرئيس؛ حتى في الأمور التي من شأنها أن تستر عن الغير. وعلى أنه يطلب من الرجل أن يفارق المرأة الوقحة بذية اللسان. وعلى طلب التخلي عن الحصال الذميمة والتحلي بالصفات الحميدة.

وعلى جواز مراجعة الصغير الكبير فيما يهمه، وعلى أنه يطلب من الرجل أن ينصح امرأته ويهجرها إذا خرجت عن حد الأدب. وأن له أن يضربها ضرباً خفيفاً إذا لم تؤثر فيها الموعظة والهجر، وليس له أن يضربها ضرباً مبرحاً. وعلى أنه لا مانع من إمساك المرأة البذية؛ إذا ترتب على تركها ضرر أو فوات مصلحة. وعلى أن الانتفاع بالموعظة والعمل على مقتضاها من علامة سعادة المرء وحسن عاقبته. وعلى أنه يطلب ممن جهل شيئاً أن يسأل عنه العالم به. وعلى أنه يطلب من العالم أن يجيب عما سئل عنه وتتبع عليه الإجابة إن لم يوجد غيره، وعلى أنه يطلب إكمال الوضوء وتحليل الأصابع والمبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وعلى كراهتها للصائم وكذا المبالغة في المضمضة، ودل بظاهره على وجوب تحليل أصابع اليدين والرجلين وقد علمت بيانه.

● عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ وَافِدِ بْنِ الْمُتَنَفِّقِ أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ قَالَ: فَلَمْ نَنْشَبْ أَنْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَقَلَّعُ يَتَكَفَّأُ وَقَالَ: عَصِيدَةٌ مَكَانَ خَزِيرَةٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (فَذَكَرَ مَعْنَاهُ) أى: ذكر ابن جريج معنى حديث يحيى بن سليم ولفظه عند البيهقي قال: حدثني إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه أنه أتى عائشة هو وصاحب له يطلبان رسول الله ﷺ فلم يجدها فأطعمتهما عائشة تمرًا وعصيدًا، فلم يلبثا أن جاء رسول الله ﷺ يَتَقَلَّعُ يَتَكَفَّأُ فقال: هل أطعمكما أحد؟ فقلت: نعم يا رسول الله، ثم قلت: يا رسول الله أخبرنا عن الصلاة. قال: أسبغ الوضوء، واخلل الأصابع وإذا استنشقت فبالغ إلا أن تكون صائمًا. فحدثنا ابن جريج ويحيى بن سليم متقاربان في المعنى غير متحدين في اللفظ.

واختلف في نقل الحديث بالمعنى فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقًا. وجوزّه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوزوه فيه. وعند الجمهور يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدّى المعنى، وهو الصواب الذى تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في روايتهم القضية الواحدة بالفاظ مختلفة. قوله: (قَالَ: فَلَمْ نَنْشَبْ ... إلخ) أى: ابن جريج في روايته زيادة عن رواية يحيى بن سليم قال لقيط: فلم ننشب. يعنى: لم نلبث في انتظار مجيئه ﷺ زمانًا طويلًا، فإن أولت ما بعدها بمصدر مجرور بمضاف محذوف، ونشب من باب علم والمصدر النشب، قال في النهاية: (لم ينشب أن فعل كذا) أى: لم يلبث وحقيقته لم يتعلق بشيء غيره ولا اشتغل بسواه. وفي بعض النسخ ينشب بالمشاة التحية وعليها فالمصدر فاعل أى: لم يلبث مجيئه إلينا زمانًا طويلًا؛ بل جاء إثر جلوسنا، واخفوظ النسخة الأولى.

قوله: (يَتَقَلَّعُ) يفتح المشاة التحتية والقاف واللام المشددة مضارع تَقَلَّعَ، ومصدره التَّقْلُع وهو انتزاع الشيء من أصله، والمراد به قوة مشيه، كأنه يرفع رجله من الأرض رفعاً قوياً لا كمن يمشى اختيلاً وتكبراً ويقارب خطاه تنعماً، فإنه من مشى النساء ويوصفن به، أفاده في النهاية. قوله: (يَتَكَفَّأُ) بالهمز أى: يميل إلى الأمام، ويقال: (يتكفأ) بدون همز للتخفيف، وكان ﷺ يميل في مشيه إلى الأمام لقوته وإسراعه فيه.

قوله: (وَقَالَ: عَصِيدَةٌ مَكَانَ خَزِيرَةٍ). أى: قال ابن جريج في روايته قال لقيط: أمرت عائشة لنا بعصيدة. بدل قوله في رواية يحيى بن سليم: أمرت لنا بخزيرة. والعصيدة دقيق يلت بالسمن ويطبخ، سميت بذلك لأنه تعصد أى: تقلب وتلوى، يقال: عصدتها عصدًا من باب ضرب إذا لويتها وأعصدتها بالالف لغة.

وقد دلت هذه الرواية على أن النبي ﷺ كان إذا مشى نقل قدمه مرتفعة عن الأرض متجهًا إلى الأمام متباعدًا عن مشية المتكبرين، فعلى العاقل أن يقتدى به ويتحلى بأخلاقه.

﴿ باب تحليل اللحية ﴾

أهو مطلوب حال الوضوء أم لا؟

● عَنْ أَنَسٍ - يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ، فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ.

○ معنى الحديث: قوله: (إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ... إلخ) ظاهره أنه ﷺ كان يعمل هذا بعد فراغ الوضوء، ويحتمل أن يكون في أثناءه بعد غسل الوجه، وهو

الأقرب لأنه من مكملاته، والحنك بفتح الحاء المهملة والنون مذكر ما تحت الذقن من الإنسان وغيره، وجمعه أحنك. وكيفية تحليله ﷺ أن يدخل الماء في خلال لحيته بالعرك وبالأصابع كما في رواية ابن عمر عند ابن ماجه والدارقطني بلفظ كان إذا توضع عرك عارضيه بعض العرك، ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها.

والحديث يدل على مشروعية تحليل اللحية في الوضوء. واختلف العلماء في ذلك فذهب الأئمة الثلاثة وأبو يوسف إلى أن تحليل اللحية الكثة التي لا ترى منها البشرة سنة، أما الخفيفة فيجب غسل باطنها وظاهرها، مستدلين بحديث الباب ونحوه، ذهب أبو حنيفة ومحمد وبعض المالكية إلى أنه مستحب لضعف الأحاديث الواردة في تحليل اللحية فلا تنهض دليلاً على السنية، فقد قال الإمام أحمد: ليس في تحليل اللحية شيء صحيح.

وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: سمعت أبي يقول: لا يثبت في تحليل اللحية حديث. وهو معارض بتصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان وابن السكن وغيرهم لبعض الأحاديث الواردة في تحليل اللحية كما سيأتي. وذهب إسحاق بن راهويه وأبو ثور والحسن بن صالح والظهيرية إلى وجوب تحليلها أخذاً بظاهر قوله ﷺ في حديث الباب: "هكذا أمرني ربى".

قال الجمهور: إن الأمر فيه وفي نحوه للاستحباب، وإنما المأمور به وجوباً بتحليل اللحية الخفيفة.

قال الشوكاني: وقد روى عن ابن عباس وابن عمر وأنس وعلى وسعيد بن جبیر وأبي قلابة ومجاهد وابن سيرين والضحاك وإبراهيم النخعي إنهم كانوا يخللون لحاهم وممن روى عنه أنه كان لا يخلل إبراهيم النخعي وابن الحنفية والحسن وأبو العالية

وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد والقاسم وابن أبي ليلى ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بأسانيده إليه.

قال الحافظ في التلخيص: وقد ورد في تحليل اللحية حديث أنس وعلى وعائشة وأم سلمة وأبي أمامة وعمار وابن عمر وجابر وجريير وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكبرة وأبي الدرداء، أما حديث أنس المذكور في الباب ففي إسناده الوليد بن زوران وهو مجهول الحال وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس. منها ما روينا في فوائد أبي جعفر بن البخترى ومستدرك الحاكم ورجاله ثقات؛ لكنه معلول فإنما رواه موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس وأخرجه ابن عدى وصححه ابن القطان من طريق أخرى، وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في الزهريات، وهو معلول وصححه الحاكم قبل ابن القطان ولم تقدر هذه العلة عندهما فيه.

وأما حديث عليّ فرواه الطبراني فيما انتقاه عليه ابن مردويه وإسناده ضعيف ومنقطع، وأما حديث عائشة فرواه أحمد وإسناده حسن. وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعقيلي والبيهقي بلفظ: (كان إذا توضأ خلل لحيته) وفي إسناده خالد بن إلياس وهو منكر الحديث. وأما حديث أبي أمامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير، وإسناده ضعيف. وأما حديث عمار فرواه الترمذي وابن ماجه عن ابن أبي عمر عن سفيان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عنه وهو معلول بأن حسان لم يسمعه من سفيان ولا قتادة من حسان. وأما حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الأوسط، وإسناده ضعيف، وأخرجه عنه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بلفظ: كان إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها، وفي إسناده عبد الواحد وهو مُخْتَلَفٌ فيه، واختلف فيه على الأوزاعي. وأما حديث جابر فرواه ابن عدى، وفيه أصرم بن غياث وهو متروك

الحديث وفي إسناده انقطاع. وأما حديث جرير فرواه ابن عدى وفيه ياسين الزيات، وهو متروك. أما حديث ابن أبي أوفى فرواه أبو عبيد وفي إسناده أبو الورقاء، وهو ضعيف. وأما حديث ابن عباس فرواه العقيلي قال ابن حزم: ولا يتابع عليه. وأما حديث عبد الله بن عكيرة فرواه الطبراني في الصغير بلفظ: التخليل سنة وفيه عبد الكريم أبو أمية وهو ضعيف. وأما حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدى بلفظ: تروضا فخلل لحيته مرتين وقال هكذا أمرني ربي. وفي إسناده تمام بن نجيح وهو لين الحديث.

قال الشوكاني والإنصاف أن أحاديث الباب أي: باب تخليل اللحية بعد تسليم انتهائها للاحتجاج وصلاحيها للاستدلال لا تدل على الوجوب لأنها أفعال، وما ورد في بعض الروايات من قوله ﷺ: "هكذا أمرني ربي" لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به وهو يتخرج على الخلاف المشهور في الأصول هل يعم الأمة ما كان ظاهر الاختصاص به أم لا؟ والفرائض لا تثبت إلا بيقين، والحكم على ما لم يفرضه الله بالفريضة كالحكم على ما فرضه بعدمها لا شك في ذلك؛ لأن كل واحد منهما من القول على الله بما لم يقل، ولا يشك أن القرعة الواحدة لا تكفي كثر اللحية لغسل وجهه وتخليل لحيته، ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه، نعم الاحتياط والأخذ بالأوثق لا شك في أولويته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب تخليل اللحية، وقد علمت ما فيه من الخلاف. من روى الحديث أيضًا البيهقي والحاكم في المستدرک. قال ابن القيم في تهذيب السنن: قال أبو محمد ابن حزم لا يصح حديث أنس هذا؛ لأنه من طريق الوليد بن زوران، وهو مجهول وبهذا أعله ابن القطان، ورد بأن الوليد هذا روى عنه

جعفر بن برقان وحجاج وأبو المليح الحسن بن عمر وغيرهم ولم يعلم فيه جرح. وقد تقدم أن المصنف أشار إلى هذا الرد.

﴿ باب المسح على العمامة ﴾

أيجزئ المسح عليها وحدها كما يؤخذ من الحديث الأول في الباب، أم لا بد من مسح بعض الرأس كما يؤخذ من الحديث الثاني؟

● عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ.

○ معنى الحديث: قوله: (سَرِيَّةً) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد المشاة التحتية فعيلة بمعنى فاعلة، وتجمع على سرايا، هي طائفة من الجيش من خمس إلى ثلاثمائة وقيل إلى أربعمائة ويقال: خير السرايا أربعمائة رجل، سميت بذلك لأن الغالب عليها أن تسير بالليل وتختفي بالأنهار خوفاً من العدو.

قوله: (أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا... إلخ) أى: أذن لهم في ذلك، بعد أن شكوا إليه ما أصابهم من البرد كما جاء في رواية أحمد، والعَصَائِبُ بفتح العين المهملة العمام جمع عُصَابَةٍ سميت بذلك لأنَّ الرأس يعصب بها فكل ما عصبت به رأسك من عمامة أو منديل أو نحو ذلك فهو عُصَابَةٌ، و التَّسَاخِينُ بفتح المشاة الفوقية والسين المهملة المخففة وكسر الخاء المعجمة الخفاف ولا واحد لها من لفظها وقيل: واحدها تسخان وتسخين وتسخن والتاء فيها زائدة.

وذكر حمزة الأصفهاني أن التسحان فارسي مُعَرَّب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس كان العلماء والمواظبة يأخذونه على رؤوسهم خاصة من النهاية. والمواظبة جمع مويذ وهو من النصارى كالقاضي من المسلمين، والحديث يدل بظاهره على أنه يجزئ المسح على العمامة، وإليه ذهب كثير من العلماء، قال الترمذي في جامعه: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وأنس وبه يقول الأوزاعي وأحمد وإسحاق قالوا: يمسح على العمامة. وقال: سمعت الجارود بن معاذ يقول: سمعت وكيع بن الجراح يقول: إن مسح على العمامة يجزئه للأثر.

وقال ابن القيم: في تهذيب السُّنن قال عمر بن الخطاب: من لم يُطَهِّرْهُ المسح على العمامة فلا طَهْرُهُ الله، والمسح على العمامة سنة من سنن رسول الله ﷺ ماضية مشهورة عند ذوى القناعة من أهل العلم في الأمصار. وقال الحافظ في الفتح: قال ابن المنذر: ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد صحَّ أن النبي ﷺ قال: إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا.

واختلفوا: هل يحتاج الماسح على العمامة إلى لبسها على طهارة؟ فقال أبو ثور: لا يمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة قياساً على الخفين. ولم يشترط ذلك أكثر أهل العلم، وكذلك اختلفوا في التوقيت، فقال أبو ثور: إن وقته كوقت المسح على الخفين. وروى مثل ذلك عن عمر، والجمهور لم يوقتوا، قال ابن حزم: إن النبي ﷺ مسح على العمامة والخمار ولم يوقت ذلك بوقت. وفيه أن الطبراني قد روى من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ويوماً وليلة في الحضر، لكن في إسناده مروان أبو سلمة قال ابن أبي حاتم: ليس بالقوى. وقال البخاري: مُنْكَر الحديث. وقال الأزدي: ليس بشيء. وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: ليس بصحيح. وذهب جماعة إلى أن المسح على العمامة لا يكفي عن

مسح الرأس. قال الترمذی: قال غیر واحد من أهل العلم من أصحاب النبی ﷺ والتابعین: لا یمسح علی العمامة إلا أن یمسح برأسه مع العمامة، وهو قول سفیان الثوری ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعی. وأجابوا عن الأحادیث التي استدل بها من قال بالجواز بأنه ﷺ مسح علی الرأس وكمل علی العمامة قال الخطابي: وأبی المسح علی العمامة أكثر الفقهاء وتأولوا الخبر فی المسح علی العمامة علی معنی أنه كان يقتصر علی مسح بعض الرأس فلا یمسحه كله مقدّمه ومؤخره، ولا ينزع عمامته عن رأسه ولا ینقضها، وجعلوا خبر المغيرة بن شعبة كالمفسر له وهو أنه وصف وضوءه ثم قال: ومسح بناصيته وعلی عمامته. فوصل مسح الناصية بالعمامة، وإلما وقع أداء الواجب من مسح الرأس بلمس الناصية، إذ هی جزء من الرأس وصارت العمامة تبعاً له، كما روى أنه مسح أسفل الخفّ وأعلاه ثم كان الواجب فی ذلك مسح أعلاه، وصار مسح أسفله كالتبع له، والأصل أن الله فرض مسح الرأس، وحديث ثوبان محتمل للتأويل فلا یرك الأصل المتیقن وجوبه بالحديث المحتمل، ومن قاسه علی مسح الخفين فقد أبعد لأن الخفّ يشقّ خلعه ونزعه ونزع العمامة لا يشقّ.

قال الحافظ فی الفتح وتعقب: بأن الذين أجازوا الاقتصار علی مسح العمامة شرطوا فيه المشقة فی نزعها كما فی الخفّ، وطريقه أن تكون مُحْكَمَةً كعمائم العرب، وقالوا: عضو يسقط فرضه فی التيمم، فجاز المسح علی حائله كالقدمين، وقالوا الآية لا تنفی ذلك ولا سیما عند من یحمل المشترك علی حقیقته ومجاز؛ لأن من قال قَبِلْتُ رأس فلان یصدق ولو كان علی حائل.

وقالت الحنفية: لا یجوز المسح علی العمامة لأن المسح علی الخف ثبت رخصة لدفع الحرج، ولا حرج فی نزعها. أجابوا عن هذا الحديث بأنه خاص بهذه السرية، ذكره فی فتح القدير، أو بأن المسح علی العمامة منسوخ، قال محمد: أخبرنا مالك،

قال: حدثنا نافع قال: رأيت صفية بنت أبي عبيد تتوضأ وتنزع خمارها، ثم تمسح برأسها، قال محمد: بهذا نأخذ لا تمسح على خمار ولا على عمامة، بلغنا أن المسح على العمامة كان فترك، ذكره في العناية، أو بأن في الكلام حذف، أى: أمرهم أن يمسحوا على ما تحت العصائب، ذكره العيني في شرحه، وقالت المالكية: لا يصح المسح على العمامة إلا لضرورة، وهو المشهور عندهم وحملوا هذا الحديث عليها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن إرسال طائفة من الناس لقضاء المصالح مشروع، وعلى أن كبير القوم يطلب منه أن يكون رحيماً بهم، وعلى أن الضرورة لها أحكام تخصها، وعلى أن الدين يسر لا عسر فيه، وعلى أن المسح على العمامة في الطهارة مشروع، وعلى مشروعية المسح على الخفين. وسأيت تمام الكلام عليه في بابه إن شاء الله تعالى.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ، فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ. ○ معنى الحديث: قوله: (وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ) بكسر القاف وسكون الطاء المهملة نسبة إلى قطر بفتحهما قرية بإقليم بالبحرين، وكسروا القاف وسكنوا الطاء عند النسبة للتخفيف، قال في النهاية: هي ضرب من البرود وفيه حُمْرَةٌ ولها أعلام فيها بعض الخشونة، وقيل: هي حلل جياذ تحمل من قبل البحرين.

قولـه: (وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ) يعنى: لم يرفعها عن رأسه، ومقصود أنس به بيان أن النبي ﷺ لم يرفع عمامته ليستوعب مسح الرأس كله، ولم ينف التكميل على العمامة وقد أثبتته المغيرة بن شعبة في حديثه، فقال: توضأ رسول الله ﷺ، ومسح على ناصيته

وعلى العمامة. رواه مسلم، فسكوت أنس عنه في هذا الحديث لا يدل على نفيه وبهذا يطابق الحديث الترجمة خلافاً لمن قال بعدم المطابقة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية التعمم بما فيه شيء من الحمرة، لكن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة. ودل على جواز إبقاء العمامة على الرأس حال الوضوء وعلى جواز الاختصار في الوضوء على مسح مقدم الرأس.

﴿ باب غسل الرجلين ﴾

وفي نسخة: غسل الرجل، والمراد تعميم غسلهما و المبالغة فيه بالدلك، وفي نسخة: باب تخليل أصابع الرجلين وهي الأنسب بالحديث.

● عَنْ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِنْصَرِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (إِذَا تَوَضَّأَ...إِلخ) يعنى: يخلل أصابع رجليه حال غسلهما كما في رواية ابن ماجه والترمذى، والدلك في الأصل إمرار اليد على العضو ومرسه بها، والتخليل نوع منه، والظاهر أن المراد بالخنصر خنصر يده اليسرى؛ لأن ذلك أصابع الرجلين ليس من الأعمال الشريفة التي تباشر باليمنى، قال في المراقبة: قال ابن حجر: إن أراد المستورد بالدلك التخليل فهو حجة لما مرّ من ندبه بالخنصر، وخصت اليسرى بذلك لأنها أليق به إذ لا تكرمة في ذلك بالنسبة إلى الرجلين، وإن أراد به إمرار الخنصر فهو حجة لندب الدلك في سائر الأعضاء، وهو مذهبننا، ولوجوبه

وهو مذهب مالك، قلت: وكذلك يستحب في مذهبا الخروج من الخلاف فإنه احتياط في الدين.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب غسل الرجلين لأن الدلك لا يكون إلا بعد الغسل أو معه، وعلى طلب الدلك ويعضده ما في رواية أحمد عن عبد الله بن زيد بن عاصم أن النبي ﷺ توضأ فجعل يقول: هكذا يدلك. وعلى مشروعية تحليل أصابع الرجلين بالخنصر.

﴿باب المسح على الخفين﴾

قدم أبواب المسح على الخفين على أبواب الغسل لأن المسح من توابع الوضوء. وقدمها على أبواب التيمم لأن التيمم خلف عن الكل والمسح خلف عن الجزء والجزء مقدم على الكل، والمسح لغة إمرار اليد على الشيء، واصطلاحاً إصابة اليد المبتلة أو ما يقوم مقامها أعلى الخف في المدة الشرعية وقد عدى المسح بعلى إشارة إلى موضعه وهو أعلى الخف دون داخله وأسفله على ما سيأتى، والخف الشرعى ما يستر الكعب ويمكن تتابع المشى فيه فرسخاً فأكثر، وثنى لأنه لا يجوز المسح على أحدهما دون الآخر. والمسح على الخفين من خصائص هذه الأمة، وهو رخصة إسقاط.

● عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّ غُرَورَةَ بِنَ الْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا سَمِعَتْ أَبَاهُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ: عَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فِي غُرُورَةِ ثَبُوكَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَعَدَلْتُ مَعَهُ فَأَنَاحَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَبَرَّزْتُ، ثُمَّ جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ حَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ

كَمَا جَبَّتْهُ فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجَبَّةِ، فَعَسَلَهُمَا إِلَى الْمِرْفَقِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ رَكِبَ، فَأَقْبَلْنَا نَسِيرُ حَتَّى نَجِدَ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمْ حِينَ كَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَوَجَدْنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَصَلَّى وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ فَفَزِعَ الْمُسْلِمُونَ، فَأَكْثَرُوا التَّنْسِيحَ لِأَنَّهُمْ سَبَقُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمْ: قَدْ أَصَبْتُمْ أَوْ قَدْ أَحْسَنْتُمْ.

○ معنى الحديث: قوله: (عَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... إلخ) أى: مال عن الطريق إلى غيرها لقضاء حاجته قبل صلاة الفجر، كما صرح به في رواية مسلم، وفي رواية لابن سعد فتبعته بماء بعد الفجر، ولا تنال بينهما؛ لأن خروجه كان بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح، وغزوة تبوك آخر مغازيه ﷺ بنفسه، وتبوك بالمشاة الفوقية فالموحدة المضمومة المخففة لا تنصرف للعلمية والتأنيث؛ حيث أريد به البقعة أو وزن الفعل لأنه على مثال تقول، وهى مكان معروف بينها وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة، سميت به لقوله ﷺ وقد رأى قومًا من أصحابه ييكونون عين الماء أى: يدخلون فيها القدح ويحركونه ليخرج الماء ما زلتم تبكونها بوكًا، وقيل: تسميتها بذلك قديمة. قوله: (فَتَبَرَّزَ) أى: خرج إلى البراز وأصله القضاء الواسع كنى به عن قضاء الحاجة، وزاد في رواية للشيخين فانطلق حتى توارى عنى ثم قضى حاجته.

قوله: (من الإداوة) بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء. وفي رواية أحمد أن الماء أخذه المغيرة من أعرابية صبته له من قربة من جلد ميتة، فقال له ﷺ: سلها فإن كانت دبغتها فهو طهورها. فقالت: إى والله دبغتها، ودلت رواية أحمد هذه على قبول خبر الواحد في الأحكام ولو امرأة سواء أكان مما تعم به البلوى أم لا؛ لقبول خبر الأعرابية.

قوله: (ثُمَّ حَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ) بحاء وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل أى: كشف عنهما يقال: حسرت كمي عن ذراعي، وحسرت العمامة عن رأسي كشفتهما عنهما، والمراد أنه شرع ﷺ في كشف كمي عن ذراعيه فلم يستطع من ضيق كُمَي السَّجَّة والكمان تشية كم بضم الكاف وشد الميم معروف، والجنة بضم الجيم وشد الموحد جمعها جُبَّبُ وجَبَاب وهي ضرب من مقطعات الثياب. وهذه الجنة كانت من صوف من جَبَاب الروم كما في الرواية الآتية أو شامية كما في رواية للبخاري.

قوله: (ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خُفَيْهِ) أى: مسح عليهما كما في سائر الروايات فهو من إطلاق اسم الكل على الجزء، وفي هذا دلالة على مشروعية المسح على الخفين خلافاً للعترة والإمامية والخوارج وأبي بكر بن داود الظاهري القائلين بعدم جواز المسح عليهما. واستدلوا بآية المائدة، وبقوله ﷺ لمن علمه: (واغسل رجلك). ولم يذكر المسح، وقوله بعد غسلهما: (لا يقبل الله الصلاة بدونه). وقوله: (ويل للأعقاب من النار). قالوا: والأخبار الواردة بمسح الخفين منسوخة بآية المائدة.

وإلى جواز المسح عليهما ذهب الجماهير من المتقدمين والمتأخرين؛ قال ابن الهمام في فتح القدير: والأخبار فيه مستفيضة. قال أبو حنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار. وعنه: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين؛ لأن الآثار التي

جاءت فيه في حيز التواتر، وقال أبو يوسف: خير المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته. وقال العيني: لا ينكره إلا المبتدع الضال. وقال الحسن البصري: أدركت سبعين من الصحابة كلهم يرون المسح على الخفين. ولهذا رآه أبو حنيفة من شرائط السنة والجماعة، فقال: نحن نفصل الشيخين، ونحب الختين، ونرى المسح على الخفين. وقال النووي: أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء أكان حاجة أم لغيرها، حتى يجوز للمرأة الملازمة بيتها والزمن الذي لا يمشي، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم.

وقد روى عن مالك - رحمه الله - روايات كثيرة فيه، والمشهور أن مذهبه كمذهب الجماهير، وقد روى المسح على الخفين خلاق لا يحصون من الصحابة، وما نسب إلى عليّ وعائشة وابن عباس وأبي هريرة من إنكار المسح على الخفين لم يثبت، أما قول عليّ: سبق الكتاب الخفين. فلم يرو عنه بإسناد موصول. وأما عائشة فثبت عنها أنها أحالت علم ذلك على عليّ، وأما ابن عباس فإنما كرهه حين لم يثبت مسح النبي ﷺ بعد نزول المائدة، فلما ثبت رجوع إليه، وقال أحمد: لا يصح حديث أبي هريرة في إنكار المسح، وهو باطل وقول من قال بعدم الجواز مستدلاً بما ذكره من الآية والأحاديث مردود، أما قولهم في الآية أنها ناسخة للأخبار فغير مُسَلَّم لأن الآية نزلت في غزوة المريسيع، وهذه القصة كانت في غزوة تبوك، وهي متأخرة عنها، وسيأتي للمصنف عن جرير أنه بال ثم توضاً ومسح على الخفين وقال: ما يمنعني أن أمسح وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح، قالوا: إنما كان ذلك قبل نزول المائدة. قال: ما أسلمت إلا بعد المائدة. وذكر مسلم نحوه ويمنع دعوى النسخ أيضاً أن الوضوء قبل نزول المائدة بالاتفاق فإن كان المسح على الخفين ثابتاً قبل نزول المائدة، فورودها بتقرير الغسل وعدم التعرض للمسح لا يوجب نسخ المسح على الخفين، ولا يقال: إن

الأمر بالشئ نهى عن ضده، والمسح ضد الغسل المأمور به في الآية؛ لأن كون الأمر بالشئ نهياً عن ضده محل نزاع واختلاف، وكذلك كون المسح على الخفين ضد الغسل إذ يتأتى اجتماعهما، وما كان بهذه المثابة حقيق بأن لا يعول عليه، لاسيما في إبطال مثل هذه السنة التي سطعت أنوار شمسها في سماء الشريعة المطهرة. وأما إذا كان المسح غير ثابت قبل نزول الآية فلا نسخ قطعاً.

وأما حديث: "واغسل رجلك". فغاية ما فيه الأمر بالغسل، وليس فيه ما يشعر بالقصر، ولو سلم وجود ما يدل عليه لكان مخصصاً بأحاديث المسح على الخفين المتواترة. وأما حديث: "لا يقبل الله الصلاة بدونه". فلا ينتهض للاحتجاج به، فكيف يصلح لمعارضة الأحاديث المتواترة مع أنه لم يوجد بهذا اللفظ من وجه يعتد به؟ وأما حديث: "ويل للأعقاب من النار". فهو وعيد لمن مسح رجله ولم يغسلهما ولم يرد في المسح على الخفين، ولا يقال: هو عام لا يقصر على السبب، لأننا نقول: لا نسلم شموله لمن مسح على الخفين فإنه يدع رجله كلها، ولا يدع العقب فقط، ولئن سلم شموله لمن مسح على الخفين فأحاديث المسح عليهما مخصصة للماسح من ذلك الوعيد، أفاده الشوكاني، واختلف القائلون بالجواز: أغسل الرجلين أفضل أم المسح على الخفين أم هما سواء؟ فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أن الغسل أفضل لكونه الأصل، وهو قول جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الأنصاري، وذهب جماعة إلى أن المسح أفضل منهم الشعبي والحاكم وحמד، وعن أحمد روايتان أصحهما المسح أفضل، والثانية هما سواء واختاره ابن المنذر.

قوله: (فَأَقْبَلْنَا نَسِيرُ... إلخ) أى: قدمنا إلى المدينة ساترين إلى أن وجدنا الناس في الصلاة وقد قَدَّمُوا عيد الرحمن بن عوف حين جاء وقت الصلاة، وصلى بهم ركعة من الصبح، فقوله: (حتى نجد الناس) فيه التعبير بالمضارع بدلاً عن الماضي استحضاراً

للصورة الماضية كأنها حاضرة. وفي رواية أحمد قال المغيرة: فأردت تأخير عبد الرحمن فقال ﷺ: دعه.

قوله: (فَصَفَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ...إِخ) أى: دخل معهم في صف الصلاة، وصلى وراء عبد الرحمن الركعة الثانية، فلما سلم قام ﷺ لأداء الركعة الثانية. قوله: (لَأَنَّهُمْ سَبَقُوا النَّبِيَّ ﷺ...إِخ) علة لفزعهم وكثرة تسبيحهم، حيث بادروا بالصلاة قبل مجئ النبي ﷺ حتى فوّتوا عليه ركعة من الصلاة، وظاهر سياق المصنف أن ذلك وقع منهم بعد فراغهم من الصلاة فيكون تسبيحهم للتعجب من سبقهم النبي ﷺ، وفي رواية ابن سعد: "فانتهينا إلى عبد الرحمن وقد ركع ركعة فسبح الناس له حين رأوا رسول الله ﷺ؛ حتى كادوا يفتنون، فجعل عبد الرحمن يريد أن ينكص فأشار إليه ﷺ أن ائب"، وعليه فتسبيحهم لتبنيه الإمام ليتأخر ويتقدم النبي ﷺ، ولا تنافي بينهما لإمكان حصول الفزع والتسبيح في كلتا الحالتين. قوله: (قَالَ لَهُمْ: قَدْ أَصَبْتُمْ) أى: وافقتم الصواب في مبادرتكم للصلاة في أول وقتها.

قوله: (أَوْ قَدْ أَحْسَنْتُمْ) شك من عروة أو من أبيه، وقال ﷺ لهم هذا تسكيناً لفزعهم وتأييماً لهم، فإن قيل: كيف قام عبد الرحمن في صلاته وتأخر أبو بكر حين مجئ النبي ﷺ فتقدم رسول الله ﷺ كما جاء في الصحيح عن عائشة رضى الله تعالى عنها؟ وفيه قالت: "لما مرض النبي ﷺ مرضه الذى مات فيه فحضرت الصلاة، فأذن فقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس. فخرج أبو بكر يصلى فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهادى بين رجلين كأنى أنظر رجله يخطان الأرض من الوجع، فأراد أبو بكر أن يتأخر، فأومأ إليه النبي ﷺ أن مكانك، ثم أتى به حتى جلس إلى جنبه"، فقيل للأعمش وكان النبي ﷺ يصلى وأبو بكر يصلى بصلاته، والناس يصلون بصلاة أبي بكر؟ فقال: نعم. أوجب بأن عبد الرحمن كان قد ركع ركعة فترك النبي ﷺ التقدم لئلا

يختل ترتيب الصلاة في حق المأمومين، بخلاف قصة أبي بكر رضي الله عنه فإنه لم يركع ركعة وقت مجيئه رضي الله عنه، أو بأنه رضي الله عنه أراد أن يبين لهم حكم قضاء المسبوق بفعله كما بينه بقوله: ولا يقال إنه رضي الله عنه أشار إلى كل من الصديق وابن عوف بعدم التأخر، فلم تأخر الصديق دون ابن عوف؟ لأن أبا بكر فهم أن سلوك الأدب أولى من امتثال الأمر الذي ليس للوجوب، بخلاف عبد الرحمن فإنه فهم أن امتثال الأمر أولى، ولا شك أن الأول أكمل، وقد يقال: إن أبا بكر بلغ من الفرح بشقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مبلغاً لم يملك نفسه معه عن التأخر، لا ينافي عدم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر، كما في حديث عائشة ما رواه الترمذي وصححه عن جابر والنسائي عن أنس قالاً: آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد متوشحاً به خلف أبي بكر. وما أخرجه أيضاً عن عائشة قالت: صلى صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً وروى ابن حبان عنها: أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه؛ لأنه صلى صلى الله عليه وسلم في مرضه صلاتين في المسجد جماعة كان في إحدهما مأموماً وفي الثانية إماماً أما ما قاله ابن حبان والبيهقي وبين أن الصلاة التي صلاها أبو بكر مأموماً صلاة الظهر، والتي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم خلفه صلاة الصبح يوم الاثنين، وهي آخر صلاة صلاها، وكذا أجاب ابن حزم فقال: إنهما صلاتان متغايرتان بلا شك إحدهما: التي رواها الأسود عن عائشة وعبيد الله عنها وعن ابن عباس صفتها أنه صلى الله عليه وسلم أمّ الناس، والناس خلفه، وأبو بكر عن يمينه في موقف المأموم، يسمع الناس تكبيره، والثانية: التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة وحيد عن أنس صفتها أنه صلى الله عليه وسلم كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه يطلب من الشخص التباعد عن الناس والطريق عند قضاء الحاجة، وعلى مشروعية خدمة من يستحق الخدمة، وعلى جواز الاستعانة في الوضوء، وقد ثبت من حديث أسامة بن زيد أنه صبّ على النبي صلى الله عليه وسلم الماء

وهو يتوضأ حين انصرف من عرفة وقد جاء في أحاديث ليست بثابتة النهي عن الاستعانة في الوضوء، فلا يصح الركون إليها، وعلى مشروعية لبس الثياب ضيقة الأكمام، وعلى عدم كراهة الوضوء من تحت ملابسه، وعلى مشروعية المسح على الخفين في الوضوء، وعلى مشروعية اقتداء الفاضل بالمفضل، وعلى جواز صلاة النبي ﷺ خلف بعض أمته، وعلى بيان حال المسبوق وأنه يصلي مع الإمام ما أدركه ثم يصلي ما بقي عليه بعد سلام الإمام ولا يسقط ذلك عنه، وعلى طلب اتباع المسبوق للإمام في ركوعه وسجوده وجلوسه وإن لم يكن موضع جلوس للمأموم، وعلى أن المأموم إنما يفارق الإمام بعد سلام الإمام، وعلى أن الأفضل تقديم الصلاة في أول الوقت، حيث إنهم فعلوها في أول الوقت ولم ينتظروا رسول الله ﷺ ومدحهم على ذلك، وعلى أن من بادر إلى الطاعة يُشكر، وعلى أنه يطلب من الجماعة أن يقدموا أحدهم يصلي بهم إذا تأخر الإمام الراتب عن أول وقت الصلاة، وعلى فضل عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حيث قدموه للصلاة بهم.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ نَاصِيَتَهُ، وَذَكَرَ فَوْقَ الْعِمَامَةِ. قَالَ عَنِ الْمُعْتَمِرِ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَعَلَى نَاصِيَتِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَمَسَحَ نَاصِيَتَهُ) أى: مقدّم رأسه، وفي بعض النسخ على ناصيته وهو من عطف الخاص على العام، وفائدته التنبيه على أن مسح الناصية والتكميل على العمامة كافٍ في الوضوء. قوله: (وَذَكَرَ فَوْقَ الْعِمَامَةِ) أى: ذكر مسدّد عن يحيى بن سعيد بسنده إلى المغيرة: أنه ﷺ توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة وعلى

الخفين، وفي رواية النسائي: توضأ فمسح ناصيته وعلامة وعلى الخفين. قوله: (قَالَ عَنْ الْمُعْتَمِرِ... إلخ) بحذف حرف العطف أى: وقال مسدد في روايته عن المعتمر: (سَمِعْتُ أَبِي... إلخ)، وأشار المصنف بهذا إلى أن المعتمر ذكر في روايته المسح على الخفين دون يحيى بن سعيد؛ لكن قد علمت أن مسلماً والنسائي رويا الحديث من طريق يحيى بن سعيد وفيه المسح على الخفين، فلعل هذا الاختلاف جاء من تلاميذ يحيى لا منه.

ورواية المعتمر أخرجها مسلم بسنده إلى المغيرة بلفظ: إِنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَمَقْدُمَ رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ. قال العيني: وقد استدلَّ به أبو حنيفة على أن فرض المسح هو ربع الرأس؛ لأن الناصية ربع الرأس. وقال النووي: هذا مما احتج به أصحابنا على أن مسح بعض الرأس يكفي ولا يشترط الجميع، قلت: هذا حجة عليهم لا لهم؛ لأن الفرض عندهم أدنى ما ينطلق عليه اسم المسح وهنا قد نص على الناصية وهو ربع الرأس. واستدلَّت الشافعية بقوله: (وعلى عمامته) على استحباب تميم المسح بالعمامة لتكون الطهارة على جميع الرأس، ولا فرق عندهم بين أن يكون لبس العمامة على طُهرٍ أو على حَدَثٍ، وكذا لو كان على رأسه قُلَنْسُوءٌ ولم ينزعها ومسح بناصرته يستحب أن يتم على القُلَنْسُوءِ كالعمامة، ولو اقتصر على العمامة ولم يمسح من الرأس شيئاً لم يجزئه ذلك عندهم لا عندنا ولا عند مالك، وهو مذهب أكثر العلماء وذهب أحمد إلى جواز الاختصار، ووافقه على ذلك جماعة من السلف.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على مشروعية مسح الخفين، وعلى جواز المسح على الناصية والعمامة معاً في الوضوء.

● حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَكْبِهِ،

وَمَعِيَ إِدَاوَةٌ، فَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ فَتَلَقَّيْتُهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ فَعَسَلَ
كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ مِنْ جَبَابِ
الرُّومِ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ فَصَاقَتْ فَأَذْرَعَهُمَا ادَّرَاعًا، ثُمَّ أَهْوَيْتُ إِلَى الْخُفَيْنِ
لَأُنْزِعَهُمَا، فَقَالَ لِي: دَعْ الْخُفَيْنِ فَإِنِّي أَذْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخُفَيْنِ وَهُمَا
طَاهِرَتَانِ. فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا قَالَ أَبِي: قَالَ الشَّعْبِيُّ: شَهِدَ لِي عُزْرَةٌ عَلَى أَبِيهِ،
وَشَهِدَ أَبُوهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

○ معنى الحديث: قوله: (فِي رَكْبِهِ) بفتح الراء والكاف أى: جماعة مسافرين
راكبين أقل من عشرة. وفي نسخة في ركبته بفتح الراء وسكون الكاف مضافاً إلى
الضمير وهو في الأصل راكب الإبل في السفر دون الدواب، ثم اتسع فاطلق على كل
من ركب دابة، والركب العشرة فما فوقها والجمع أَرْكَبَ وَرُكُوبَ.
قوله: (وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ... إلخ) جملة حالية، والروم اسم قبيلة سميت باسم جدّها روم
بن عيصو بن إسحاق وهم سكان الجهات الشمالية من بلاد العرب.

قوله: (فَأَذْرَعَهُمَا ادَّرَاعًا) يعنى: أَنَّهُ ﷺ أَخْرَجَ ذِرَاعِيهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ وَمَذَّهْمَا
بَعْدَ أَنْ نَزَعَهُمَا مِنَ الْكُمَيْنِ وَأَذْرَعَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ، وَأَصْلُهُ أَذْزَعَ عَلَى وَزْنِ
الْفَعْلِ، قَلَبْتُ التَّاءَ ذَالًا مَعْجَمَةً وَأَدْغَمْتُ الذَّالَ فِي الذَّالِ، وَفِي نَسْخَةٍ أَذْرَعَ بِالذَّالِ
الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ وَأَصْلُهُ أَذْزَعَ قَلَبْتُ التَّاءَ دَالًا مَهْمَلَةً ثُمَّ قَلَبْتُ الذَّالَ الْمَعْجَمَةَ دَالًا
مَهْمَلَةً وَأَدْغَمْتُ. قوله: (ثُمَّ أَهْوَيْتُ لَأُنْزِعَهُمَا) أى: مَلْتُ أَوْ مَدَدْتُ يَدِي إِلَى الْخُفَيْنِ
لَأُنْزِعَهُمَا، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَ بِرَخْصَةِ الْمَسْحِ، أَوْ عَلِمَ بِهَا وَظَنَّ أَنَّهُ ﷺ سَيَفْعَلُ
الْأَفْضَلَ الَّذِي هُوَ الْغَسْلُ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ شَرْطُ الْمَسْحِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ
لِقَوْلِهِ: (دَعَهُمَا... إلخ).

قوله: (دَغُ الخُفَيْن... إلخ) أى: اتركهما فإنى أدخلتهما فى الخفين حال طهارتهما، ودع من الأفعال التى قلّ ماضيها، قال فى المصباح: ودعته أدعه ودعا تركته وأصل المضارع الكسر ومن ثمّ حذفت الواو ثم فتح لمكان حرف الحلق، قال بعض المتقدمين وزعمت النحاة: أن العرب أماتت ماضى يدع ومصدره واسم الفاعل، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبى عبلّة ويزيد النحوى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ الضحى/٣. بالتخفيف، وفى الحديث: لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات. أى: عن تركهم فقد رويت هذه الكلمات عن أفصح العرب ونقلت من طريق القراء فكيف يكون إماتة، وقد جاء الماضى فى بعض الأشعار، وما هذا سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال ولا يجوز القول بالإماتة.

وفى رواية البخارى: "فإنى أدخلتهما طاهرتين". وهى رواية الأكثر، وللحميدى فى مسنده قلت: "يا رسول الله أيمسح أحدنا على خفيه؟ فقال: نعم؛ إذا أدخلهما وهما طاهرتان".

والحديث يدل على اشتراط تقدّم الطهارة الكاملة فى المسح على الخفين لتعليله عدم النزع بإدخالهما طاهرتين، وهو يستلزم أن إدخالهما غير طاهرتين يقتضى النزع، وقد ذهب إلى ذلك مالك والشافعى وأحمد وإسحاق، فلو غسل إحدى رجله ثم أدخلها الحفّ، ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزئ المسح على الخفين بهذه الطهارة.

قال النووى: فيه دليل على أن المسح لا يجوز إلا إذا لبسهما على طهارة كاملة، بأن يفرغ من الوضوء بكماله ثم يلبسهما؛ لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين أن تكون كل واحدة منهما أدخلت وهى طاهرة.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فمذهبنا أنه يشترط لبسهما على طهارة كاملة حتى لو غسل رجله اليمنى ثم لبس خفها، قبل غسل اليسرى ثم غسل اليسرى ثم لبس خفها لم يصح لبس اليمنى فلا بد من نزع أو إعادة لبسها، ولا يحتاج إلى نزع اليسرى لكونها ألبست بعد كمال الطهارة، وهو مذهب مالك وأحمد وإسحاق.

وذهب داود إلى أن المراد بالطهارة في الحديث طهارة القدمين من النجاسة، فلو لبسهما على حدث وكانت طاهرتين من النجاسة جاز المسح عليهما.

وذهب أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور إلى أنه لا يشترط كمال الطهارة وقت اللبس؛ بل وقت الحدث، فإذا غسل إحدى رجليه ثم لبسها، وغسل الأخرى ثم لبسها صح له أن يمسخ عليهما بهذه الطهارة؛ لصدقه بأنه أدخل كلاً من رجليه وهى طاهرة وتعقب بأن الحكم المرتب على التنية غير الحكم المرتب على الوحدة.

واستضعفه ابن دقيق العيد فقال: وقد استدلل به بعضهم على أن إكمال الطهارة فيها شرط حتى لو غسل إحداها وأدخلها الخف، ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح، وفي هذا الاستدلال عندنا ضعف أعنى: في دلالة على حكم هذه المسألة فلا يمتنع أن يعبر بهذه العبارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة؛ بل ربما يدعى أنه ظاهر في ذلك، فإن الضمير في قوله: "أدخلتهما" يقتضى تعليق الحكم بكل واحدة منهما، نعم من روى: "فإن أدخلتهما وهما طاهرتان" قد يتمسك برواية هذا القائل من حيث إن قوله: "أدخلتهما" يقتضى كل واحدة منهما.

وقوله: (وهما طاهرتان) حال من كل واحدة منهما فيصير التقدير أدخلت كل واحدة في حال طهارتهما، وذلك إنما يكون بكمال الطهارة، وهذا الاستدلال بهذه الرواية من هذا الوجه قد لا يتأتى في رواية من روى أدخلتهما طاهرتين، وعلى

كل حال فليس الاستدلال بذلك القوي جداً لاحتمال الوجه الآخر في الروايتين معاً. اللهم إلا أن يضمَّ إلى هذا دليل يدلُّ على أنه لا تحصل الطهارة لإحدهما إلا بكمال الطهارة في جميع الأعضاء، فحينئذ يكون ذلك مع هذا الحديث مستنداً لقول القائلين بعدم الجواز أعني: أن يكون المجموع هو المستند دليلاً على اشتراط طهارة كل واحدة منهما، ويكون ذلك الدليل دالاً على إنهما لا يُطَهَّران إلا بكمال الطهارة، ويحصل من هذا المجموع حكم المسألة المذكورة في عدم الجواز.

وقال العيني: وفي الحديث دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلا أن يلبس على كمال الطهارة وهذا بالإجماع؛ ولكن كمال الطهارة شرط وقت اللبس أو وقت الحدث. فعند أصحابنا وقت الحدث حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم أكمل الطهارة ثم أحدث يجزئه المسح وبه قال الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود. وقال الشافعي ومالك وأحمد: لا يجوز لأن كمال الطهارة شرط عندهم وقت اللبس. وقال الخطابي: في تعليل هذه المسألة وذلك أنه جعل طهارة القدمين معاً قبل لبس الخفين شرطاً لجواز المسح عليهما وعلّة لذلك، والحكم المعلق بشرط لا يصح إلا بوجود شرطه. قلت: سلمنا أن الحكم المعلق بشرط لا يصح إلا بوجود شرطه؛ ولكن لا نسلم أنه عليه الصلاة والسلام شرط كمال الطهارة وقت اللبس؛ لأنه لا يُفْهَمُ من نص الحديث غاية ما في الباب أنه أخبر أنه لبسهما وقدماه كانتا طاهرتين، فأخذنا من هذا اشتراط الطهارة لأجل جواز المسح سواء أكانت الطهارة حاصلة وقت اللبس أم وقت الحدث، وتقييده بوقت اللبس أمر زائد لا يُفْهَمُ من العبارة.

واشترط الفقهاء للمسح على الخفين شروطاً غير ما ذكر، وهي أن تكون الطهارة مائية لا ترابية، وأن يكون الخفُّ طاهراً لا نجساً، وأن يمكن تتابع المشي فيه عادة، وقيدته الحنفية بالفرسخ والشافعية بمسافة القصر، وأن يكون ساتراً غلّ الفرض.

واشترطت المالكية شروطًا أخرى أن يكون جلدًا، وأن يكون مخروّزًا، وأن لا يكون مترفهاً بلبسه كمن لبسه لخوف على حياء برجليه، أو تجرد النوم، أو لكونه حاكمًا، وأن لا يكون عاصيًا بلبسه كمحرم بحج أو عمرة لم يضطر لللبسه بخلاف المضطر والمرأة.

وأما المغصوب ففيه خلاف عندهم واستظهر إجزاء المسح عليه لأن التحريم في الغصب لم يرد على خصوص لبسه بل في أصل مطلق الاستيلاء عليه، وأما نهى الحرم فوارد على خصوص لبس المخيط والوارد على الخصوص أشد. وزادت الحنابلة أيضًا شروطًا: أن يكون ثابتًا ولو بزرّ والإ فلا يصح المسح عليه، قالوا: لأن الرخصة وردت في الخفّ المعتاد، وما لا يثبت بنفسه ليس في معناه فلا يصح المسح على ما يسقط لفوات شرطه. وأن يكون مباحًا؛ لأن المسح رخصة فلا تستباح بالمعصية، فلا يصح المسح على مغصوب ولا حرير ولو في ضرورة كمن هو في بلد ثلج وخاف على نفسه سقوط بعض أصابعه بخلع المغصوب، والحرير فلا يصح المسح عليه لأنه منهي عنه في الأصل، وهذه ضرورة نادرة، وأن لا يكون واصفًا للقدم لصفاته كالزجاج الرقيق؛ لأنه غير ساتر لمحل الفرض، وكذا ما يصف البشرة لخفته لا يصح المسح عليه كالجورب الخفيف، وأن لا يكون واسعًا يرى منه بعض محل الفرض.

وزادت الحنفية أيضًا أن يبقى من مقدّم القدم قدر المفروض، وهو قدر ثلاثة أصابع من أصغر اليد، فإذا قُطعت رجله فوق الكعب صح مسح خفّ الأخرى، وإن قُطعت تحت الكعب ولم يبق من مقدّم القدم قدر المفروض لا يصح مسح خفّ الأخرى؛ لأن ما بقى من المقطوعة لفرضه الغسل ولا يجمع بين غسل ومسح، وشرطوا أيضًا إمساكه على الرجل بلا شد لثخاته ومنعه وصول الماء إليها لتلا يشفّ الماء، وأكثر هذه الشروط يمكن أخذها من الحديث.

قال في سبل السلام: وللمسح عند القائلين به شرطان الأول: ما أشار إليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين، وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما. والثاني: مستفاد من مسمى الخف، فإن المراد به الكامل؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق وذلك بأن يكون ساتراً قوياً مانعاً نفوذ الماء غير مُخَرَّق فلا يمسح على ما لا يستر العقبين ولا على مُخَرَّق يبدو منه محل الفرض، ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء، ولا على مغصوب لوجوب نزعها.

قوله: (فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا) أى: على الخفين وظاهره أنه عمهما بالمسح. وقد اختلف في القدر المجزئ في المسح فقالت الحنفية: يجزئ قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد على أعلاه. وقالت الشافعية: يكفي ما يقع عليه اسم المسح في ظاهر أعلى الخف من محل الفرض. وقالت المالكية: لابد من مسح الأعلى كله. وقالت الحنابلة: يجب مسح الأكثر منه. وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى في باب كيف المسح.

قوله: (شَهِدَ لِي عُرْوَةَ) أى: قال عروة: أشهد أني سمعت أبي يذكر هذا الحديث، والشهادة الإخبار عن الشيء المتيقن، وقد جرى على السنة الأمة سلفها وخلفها في أداء الشهادة أشهد مقتصرين عليه دون غيره من الألفاظ الدالة على تحقيق الشيء نحو أعلم وأتيقن وهو موافق لألفاظ الكتاب والسنة، فكان كالإجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها، ولا يخلو من معنى التعبد إذا لم ينقل غيره، ولعل السر فيه أن الشهادة اسم من المشاهدة التي هي الاطلاع على لا شيء عياناً فاشتراط في الأداء ما ينبئ عن المشاهدة، وأقرب شيء يدل على ذلك ما اشتق من اللفظ، وهو أشهد بلفظ المضارع. قوله: (وشَهِدَ أَبُوهُ) أى: قال أبوه المغيرة بن شعبة: أشهد أني رأيت رسول الله ﷺ يفعل ما ذكر في الحديث، وغرض الشعبي من ذكر هذه الشهادة تقوية الحديث.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية خدمة الصغير للكبير، وعلى مشروعية لبس الضيق من الثياب الذي لا يصف العورة لاسيّما في السفر، فإنه أعون بخلاف ما يصف العورة، وعلى مشروعية المسح على الخفين، وعلى اشتراط الطهارة لصحة المسح عليهما، وعلى أنه لا يصح الوضوء إلا بتعميم غسل اليدين إلى المرفقين ولا يكفي فيه غسل ما ظهر منها ومسح ماستر بالكم ولو ضيقاً، ولذا أخرج النبي ﷺ يده من تحت السجّة، ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه، وعلى جواز الانتفاع بشباب الكفار ما لم تتحقق نجاستها لأنه ﷺ لبس الجبة الرومية.

● عن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ قَالَ: فَأَتَيْنَا النَّاسَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْماً إِلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ، قَالَ: فَصَلَّيْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَلْفَهُ رَكْعَةً، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَ بِهَا وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئاً.

○ معنى الحديث: قوله: (فَذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ) أى: قصة الوضوء والمسح على الخفين وإخراج اليدين من الكمين وغير ذلك، والقصة الخبر، يقال: قص من باب قتل، ذكر الخبر على وجهه ويقال أيضاً: القصة الأمر والحديث. قوله: (فَأَتَيْنَا النَّاسَ... إلخ) هذه الجملة زادها زارعة في روايته عن المغيرة ولم تكن في رواية الشعبي عن عروة عنه. قوله: (فَأَوْماً إِلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ) أى: أشار النبي ﷺ إلى عبد الرحمن أن يستمر في صلاته ويتمها ولا يتأخر لما تقدم من خوف تغير ترتيب الصلاة لأنه قد كان صلى بهم ركعة قوله: (فلما سلم قام النبي ﷺ... إلخ) وفي رواية لمسلم: "فقام النبي ﷺ

وقمت معه فصلينا الركعة التي سبقتنا". قوله: (ولم يزد عليها شيئاً) أى: لم يزد على الركعة التي صلاها بعد تسليم عبد الرحمن شيئاً والمراد أنه لم يسجد سجدة السهو.

○ فقه الحديث: والحديث يدلّ زيادة على ما تقدم على أنه يطلب من القوم أن يتأدبوا مع كبيرهم وعلى أن المسبوق ببعض الصلاة لا يطالب بسجود سهو، وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيده قوله ﷺ: "ما فاتكم فأقوا"، وفي رواية: "فاقضوا" ولم يأمر بسجود السهو.

● عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ أَنَّ جَرِيرًا بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَقَالَ: مَا يَمْتَعْنِي أَنْ أَمْسَحَ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ؟ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ. قَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ.

○ معنى الحديث: قوله: (ما يمتنعى ... إلخ) أى: أى شيء يمتنعى من المسح والحال أنى قد رأيت رسول الله ﷺ يمسح؟ وهو مرتب على محذوف صرح به في رواية ابن ماجه فقل له: أتفعل هذا؟! فقال وما يمتنعى ... إلخ، وفي رواية البيهقي فقل: تفعل هذا؟! قال: نعم رأيت رسول الله ﷺ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ. وفي رواية البخارى فسل فقال: رأيت رسول الله ﷺ صنع مثل هذا، وفي الطبراني من طريق الأعمش أن السائل له همام بن الحارث وعاب عليه بعض القوم قوله: (إنما كان ذلك ... إلخ) أى: قال من أنكى على جرير مسحه على خفيه إنما المسح عليهما كان قبل نزول المائدة التي ذكر فيها الوضوء وأرادوا بهذا القول أن المسح على الخفين كان رخصة ثم نسخ بهذه الآية فقال جرير ردّاً عليهم: ما أسلمت إلا بعد نزول آية المائدة فليس المراد جميع سورة المائدة لأن منها ما تأخر نزوله عن إسلامه كآية

﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة/٣. فإنها نزلت يوم عرفة في حجة الوداع وإسلام جرير كان في رمضان سنة عشر من الهجرة أما آية الوضوء التي هي قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة/٦. فنزلت في غزوة بنى المصطلق وكانت سنة خمس أو أربع فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة لاحتمل كون حديثه في مسح الخفين منسوخاً بهذه الآية فلما كان إسلامه متأخراً علمنا أن حديثه غير منسوخ يعمل به وهو مبين أن المراد بالآية غير صاحب الخف فيكون حديثه مخصصاً للآية، والقدرح في جرير بأنه فارق علياً ممنوع، فإنه لم يفارقه وإنما احتبس عنه بعد إرساله إلى معاوية لأعذار، على أنه قد نقل الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير الإجماع من طريق أكابر أئمة الآل وأتباعه على قبول رواية الصحابة قبل الفتنة وبعدها فالاسترواح إلى الخلوص عن أحاديث المسح بالقدرح في ذلك الصحابي الجليل بذلك الأمر مما لم يقل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الإسلام، فحديثه يدل على بقاء حكم المسح على الخفين بعد نزول المائدة لا كما زعمه من ينكر المسح، ولو لم يتحقق أنه رآه بعد الإسلام يمسح على الخفين لما تم استدلاله لأن مجرد إسلامه بعد نزول المائدة لا يدل على أنه رآه بعد نزولها يمسح عليهما إذ يمكن أنه رآه قبل الإسلام، ولا يضر ذلك في رواية الحديث لأنه يجوز التحمل حال الكفر والأداء حال الإسلام فلا دلالة فيها على بقاء حكم المسح بعد نزولها لأننا نقول إن الآية تحتل المسح، وقد تواتر عدم نسخ المسح بعمل الصحابة بعده ﷺ عليه، ومثل هذا يكفي في إفادة التواتر وعدم النسخ، وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته، قال الحافظ في الفتح: وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر. وجمع بعضهم رواته فجازوا

الثمانين ومنهم العشرة، وقال الإمام أحمد فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة، وقال ابن عبد البر في الاستذكار: روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة، وذكر أبو القاسم ابن منده أسماء من رواه في تذكرته فكانوا ثمانين صحابياً، وذكر الترمذى والبيهقى في سننهما جماعة منهم وقد تقدم رد أدلة من منع المسح على الخفين أول الباب.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية المسح على الخفين، وعلى أنه يطلب من رأى شيئاً يخالف الشرع بحسب ظنه أن لا يسكت عليه بل يبادر إلى إنكاره بالتى هي أحسن، وعلى أنه يطلب ممن أنكر عليه شيء وكان يعتقد صحة ما فعل أن يبين مستنده في ذلك، وعلى أن للمنكر أن يردّ دليل المدعى، وعلى أن المطلوب من المدعى أن يمنع ما رد به دليله حتى يسلم دليله من الطعن، وعلى أنه يجوز الاستدلال بالتاريخ عند الحاجة إليه فقد استدلّ جرير بتاريخ إسلامه على بقاء حكم المسح على الخفين وأنه لم ينسخ.

● عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. قَالَ مُسَدَّدٌ عَنْ ذَلْهِمِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ.

○ معنى الحديث: قوله: (أن النجاشي) بفتح النون وكسرهما وتخفيف الجيم على الصحيح وتشديد المثناة التحتية وحكى المطرزي التخفيف ورجحه الصغافى، واسمه أصحمة بن بحر وقيل: مصحمة وقيل: أصحم وقيل غير ذلك، وهو بالعربية عطية، وهو اسم لكل ملك من ملوك الحبشة كما أن كل من ملك الشام والجزيرة والروم يسمى قيصرًا، وكل من ملك الفرس يسمى كسرى، وكل من ملك مصر

كافراً يسمى فرعون، وكل من ملك الإسكندرية يسمى المقوقس، وكل من ملك اليمن يسمى تبعاً، وكل من ملك الهند وقيل اليونان يسمى بطليموس، وكل من ملك الترك يسمى خاقان، وكل من ملك اليهود يسمى القطيون، وكل من ملك الصابئية يسمى ثروذاً، وكل من ملك العرب من قبل العجم يسمى النعمان، وكل من ملك البربر يسمى جالوت، وكل من ملك فرغانة يسمى الإخشيد، وقد أسلم النجاشي في عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه، وسبب إسلامه أنه لما رأى رسول الله ﷺ ما يصيب أصحابه من الأذى وأنه لا يقدر أن يمنع عنهم ذلك البلاء قال لهم: لو خرجتم إلى الحبشة فإن فيها ملكاً لا يظلم أحد عنده حتى يجعل لكم الله فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه فخرج بعض المسلمين إلى أرض الحبشة مخافة الفتنة وفراراً إلى الله تعالى بدينهم فكانت أول هجرة في الإسلام، فلما رأت قريش أن المهاجرين قد اطمأنوا بالحبشة وأمنوا وأن النجاشي قد أحسن صحبتهم انتمروا بينهم فبعثوا عمرو بن العاص وعبد الله بن أبي ربيعة ومعهما هدية إليه وإلى أعيان أصحابه، فساروا حتى وصلا الحبشة فحملا إلى النجاشي هديته وإلى أصحابه هداياهم وقالوا لهم: إن ناساً من سفهائنا فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا في دين الملك جاءوا بدين مبتدع لا نعرفه نحن ولا أنتم وقد أرسلنا أشراف قومهم إلى الملك ليردّهم إليهم فإذا كلمنا الملك فيهم فأشيروا عليه بأن يرسلهم معنا من غير أن يكلمهم. وخاف أن يسمع النجاشي كلام المسلمين فيمتنع من تسليمهم فوعدهما أصحاب النجاشي بالمساعدة على ما يريدان ثم حضرا عند النجاشي وأعلماه بما جاء له فأشار أصحابه بتسليم المسلمين إليهما فغضب من ذلك وقال: لا والله لا أسلم قوماً جاوروني ونزلوا بلادى واختاروني على من سوى حتى أدعوهم وأسألم عما يقول هذان فإن كانا صادقين أسلمتهم إليهما وإن كانوا على غير ما يذكر هذان منعتهما وأحسن جوارهم. ثم أرسل النجاشي إلى أصحاب النبي ﷺ فحضروا وقالوا:

يستأذن أولياء الله. فقال: ائذنوا لهم فمرحباً بأولياء الله. فلما دخلوا عليه قالوا: السلام عليكم. فقال الرهط من المشركين: أيها الملك ألا ترى أنا صدقناك؟ إنهم لم يحبك بتحيتك التي تحيا بها. فقال لهم الملك: ما منعكم أن تحيوني بتحيتي؟ قالوا: إنا حينناك بتحية أهل الجنة وتحية الملائكة - وقد اتفقوا على أن يقولوا الصدق - وكان المتكلم عنهم جعفر بن أبي طالب. فقال لهم النجاشي: ما هذا الدين الذي فارقتم فيه قومكم ولم تدخلوا في ديني ولا دين أحد من الملل؟ فقال جعفر: أيها الملك كنا أهل جاهلية نعبد الأصنام ونأكل الميتة ونأتي الفواحش ونقطع الأرحام ونسئ الجوار ويأكل القوي منا الضعيف حتى بعث الله إلينا رسولاً منا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا لتوحيد الله وأن لا نشرك به شيئاً ونخلع ما كنا نعبد من الأصنام، وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة وصلة الرحم وحسن الجوار والكف عن المحارم والدماء، ونهانا عن الفواحش وقول الزور وأكل مال اليتيم وأمرنا بالصلاة والصيام - وعدد عليه أمور الإسلام - فآمنا به وصدقناه وحررنا ما حرم علينا وحللنا ما أحل لنا فتعدى علينا قومنا فعذبونا وفتنونا عن ديننا ليردونا إلى عبادة الأوثان فلما قهرونا وظلمونا وحالوا بيننا وبين ديننا خرجنا إلى بلادك واخترتناك على من سواك، ورجونا أن لا نظلم عندك أيها الملك. فقال النجاشي: هل معك مما جاء به عن الله شيء؟ قال: نعم. فقرأ عليه سورة مريم فبكى النجاشي وأسأفته وقال النجاشي: إن هذا والذي جاء به عيسى يخرج من مشكاة واحدة انطلقا والله ما أسلمهم إليكما أبداً. فلما خرجا من عنده قال عمرو بن العاص: والله لآتينه غداً بما يبيد خضرأهم. فقال له عبد الله ابن أبي ربيعة وكان أتقى الرجلين: لا تفعل فإن لهم أرحاماً. فلما كان الغد قال عمرو للنجاشي: إن هؤلاء يقولون في عيسى بن مريم قولاً عظيماً فأرسل النجاشي فسألهم عن قولهم في المسيح فقال جعفر: نقول فيه الذي جاءنا به نبينا هو عبد الله ورسوله

وروحه وكلمته ألقاها إلى مريم العذراء البتول. فأخذ النجاشي عودًا من الأرض وقال: ما زاد على ما قاله عيسى مثل هذا العود فنخرت بطارقه فقال: وإن نخرتم وقال للمسلمين: اذهبوا فأنتم آمنون ما أحب أن لي جبلاً من ذهب وإنني آذيت رجلاً منكم. ورد هدية قريش وقال: ما أخذ الله الرشوة مني حتى أخذها منكم ولا أطاع الناس في حق أطيعهم فيه. وأقام المسلمون بخير دار وكتب إلى رسول الله ﷺ إني أشهد أنك رسول الله صادق مصدق وقد بايعتك وبايعت ابن عمك جعفر بن أبي طالب وأسلمت لله رب العالمين. وكان ﷺ رداءً للمسلمين نافعاً حاكماً بالقسط وأمره في ذلك أشهر من أن يذكر. مات بأرض الحبشة وﷺ وأصحابه رضى الله تعالى عنهم بالمدينة.

قوله: (ساذجين) بفتح الذال المعجمة وكسرهما أى: غير منقوشين أو لا شعر عليهما أو على لون واحد لم يخالط سوادهما لون آخر قال العراقي: وهذه اللفظة تستعمل في العرف كذلك ولم أجدها في كتب اللغة بهذا المعنى ولا رأيت المصنفين في غريب الحديث ذكروها. لكن في القاموس الساذج معرب سادة يعنى غير منقوش. قوله: (قال مسدّد ... إلخ) أى: قال أبو داود: وقال مسدّد في روايته: حدثنا وكيع عن دهم بن صالح بالعننة وأما أحمد بن أبي شعيب فقال حدثنا وكيع قال: حدثنا دهم قوله: (هذا مما تفرد به أهل البصرة) يشير بهذا إلى أن الحديث غريب، وظاهر عبارته أن جميع رواة الحديث في هذا السند بصريون وليس كذلك لأنه ليس من رواة بصرى سوى مسدّد بن مسرهد مع أنه لم يتفرد به بل تابعه أحمد بن أبي شعيب عند المصنف وتابعه على بن محمد عند ابن ماجه ولم يتفرد به أيضاً شيخه وكيع بل تابعه محمد بن ربيعة عن الترمذى إنهما التفرد في دهم وهو كوفي عن حجير الذى تفرد عن ابن

بريدة قال الترمذى: هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث دهم. وقال الدارقطنى
تفرد به حجر بن عبد الله عن ابن بريدة ولم يروه عنه غير دهم بن صالح.
○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية قبول الهدية من الكافر فإن
النجاشى أهدى إليه ﷺ قبل إسلامه كما قاله ابن العربى وأقره العراقى، وعلى أن
المهدى إليه يطلب منه أن يتصرف فى الهدية عقب وصولها إليه على الوجه الذى
أهديت لأجله إظهاراً لقبولها ووقوعها الموقع الحسن؛ لأنه ﷺ لبس الخفين عقب
وصولهما إليه وفى ذلك إدخال السرور على المهدى، وعلى أنه يجوز لبس الخفاف
السود من غير كراهة.

● عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ فَقُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ نَسِيتَ؟ قَالَ: بَلْ أَتَتْ نَسِيْتَ بِهَذَا أَمَرَنِى رَبِّى ﷺ.

○ معنى الحديث: قوله: (مسح على الخفين) أى: توضأ فمسح على الخفين
فهو معطوف على محذوف بحذف حرف العطف قوله: (نسييت ... إلخ) أى: أنسييت
غسل الرجلين؟ فهمزة الاستفهام مقدرة وقد صرح بها فى بعض النسخ،
ويحتمل عدم تقدير همزة فتكون جملة نسييت خبراً وبل للإضراب الإبطالى مثل
قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ الأنبياء/
٢٦. أى: بل هم عباد، أى: لم أنس بل أنت نسييت مشروعية المسح على الخفين بعد
أن رأيتنى أمسح عليهما أو علمت ذلك من غيرى. ويحتمل أن يكون نسييت بمعنى
أخطأت فى نسبة النسيان إلى وعبر بالنسيان مشاكلة، وهذا الاحتمال مبنى على أن
نسييت الأولى خبر لا إنشاء قوله: (بهذا أمرنى ربى ﷺ) أى: أذن لى فيه، قال فى
المراقبة: أشار به إلى أنه ثابت بالكتاب والسنة. والظاهر أنه أراد بالكتاب قوله تعالى:

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة/٦. وعلى قراءة الجرّ وحملها على المسح على الخفين وبالنسبة ما ورد من الأحاديث في جواز المسح عليهما.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث زيادة على ما تقدّم على تأكيد المسح على الخفين، وعلى أن ما اشبه عليه أمر يطلب منه أن يسأل عنه العالم ولا تمنعه هيبة المسئول وإن كان عظيماً.

﴿باب التوقيت في المسح﴾

أى: في تحديد مدة المسح على الخفين بالزمن.

● عَنْ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ... إلخ) المسح مبتدأ وهو على تقدير مضاف أى: مدة المسح.

وقوله: (لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) جملة خبره، والمراد بالمسافر الذى يمسيح ثلاثة أيام المسافر سفيراً طويلاً تقصر فيه الصلاة وهو ثمانية وأربعون ميلاً، وقدره بالمراحل مرحلتان متوسطتان.

والحديث يدلّ على توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر وباليوم واللييلة للمقيم وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة وأصحابه، والثورى والحسن بن صالح والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وجمهور العلماء من أصحاب النبى ﷺ والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء.

قال الخطابي: التوقيت قول عامة الفقهاء. وقال ابن عبد البر وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك وهو الأحوط عندى لأن المسح ثبت بالتواتر، واتفق عليه أهل السنة والجماعة واطمأنت النفس إلى اتفاقهم فلما قال أكثرهم: لا يجوز المسح للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم وليلة، ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام ولياليها، فالواجب على العالم أن يؤدى صلاته بيقين؛ واليقين الغسل حتى يجمعوا على المسح، ولم يجمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فرق اليوم والليلة للمقيم.

واستدلوا بأحاديث أخرى منها ما روى شريح بن هانئ قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين فقالت: سل علياً فإنه أعلم بهذا منى، كان يسافر مع رسول الله ﷺ فسألته فقال: قال رسول الله ﷺ: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهنّ وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد والنسائي ومسلم وابن ماجه ومنها ما روى عن صفوان بن عسال قال: أمرنا يعنى النبی ﷺ أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا يوماً وليلة إذا أقمنا، ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم، ولا نخلعهما إلا من جنابة. رواه أحمد وابن خزيمة والأحاديث في التوقيت كثيرة.

وذهب جماعة إلى عدم التوقيت وقالوا: يمسح ما شاء مقيماً كان أو مسافراً. منهم الشعبي وأبو سلمة بن عبد الرحمن والليث وربيعة ومالك في المشهور عنه والتوقيت عنه لا يصح.

قال الباجي: قال غير واحد من أصحابنا البغداديين في الرسالة المنسوبة إلى مالك في التوقيت أنها لا تصح عنه، وفيها أحاديث لا تصح عنه واستدل من قال بعدم التوقيت بما في حديث: "ولو استزدناه لزدانا" ومحدث ابن عمارة الآتى قال فيه: "حتى بلغ سبعاً". قال رسول الله ﷺ: "إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليصلّ فيهما وليمسح عليهما، ثم لا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة" أخرجه الحاكم في المستدرک وقال: إسناده

صحيح على شرط مسلم ورواته عن آخرهم ثقات، وأخرجه الدارقطني في سننه عن أسد بن موسى، قال صاحب التنقيح: إسناده قوى وأسد بن موسى صدوق، ووثقه النسائي وغيره، وبحديث عقبة بن عامر قال: خرجت من الشام إلى المدينة يوم الجمعة فدخلت على عمر بن الخطاب فقال: متى أولجت خفيك في رجلك ؟ قلت: يوم الجمعة. قال: فهل نزعتهما ؟ قلت: لا. قال: قد أصبت السنة. رواه البيهقي، وقالوا أيضًا: إن هذه طهارة فلم توقت بزمن مقدّر كفعل الرجلين والمسح على الجبائر؛ لكن الأحاديث التي استدلو بها ضعيفة.

أما حديث أبي بن عمارة فقد رواه أهل السنن، واتفقوا على أنه ضعيف مضطرب لا يحتج به.

وأما حديث خزيمة المذكور في الباب فضعيف من وجهين فالبخاري لا يعرف للجدلي سماع من خزيمة، وقال البيهقي: قال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: لا يصح، ولو صح لم يكن فيه دلالة؛ لأنه ظن إنهم لو استزادوه لزادهم، والأحكام لا تثبت بمثل هذا. قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: لو ثبتت هذه الزيادة لم تقم بها حجة؛ لأن الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة إنهم لو سألوا لزادهم وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا؛ فكيف تثبت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها ؟.

وأما حديث أنس فضعيف كما قاله البيهقي، أفاده النووي، وفي العيني قال ابن الجوزي: هو محمول على مدة الثلاث. وقال ابن حزم: هذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد. وأسد منكر الحديث لا يحتج به. وأما ما روى عن عمر من قوله: "قد أصبت السنة". فليس في ذلك دليل على أنه من النبي ﷺ؛ لأن السنة قد تكون منه ﷺ وقد تكون من خلفائه، كما ورد: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين"، فقد يجوز

أن يكون عمر رأى ما قاله لعقبة وهو من الخلفاء الراشدين، فسمى رآه ذلك سنة على أنه قد ورد التوقيت عنه في عدة أحاديث. فعن سويد بن غفلة قال: قلنا لبنانة الجعفرى - وكان أجراًنا على عمر-: سله عن المسح على الخفين فسأله فقال: للمسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة، وعن زيد بن وهب قال: كتب إلينا عمر في المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة. رواهما الطحاوى في شرح معاني الآثار، وقال: فهذا عمر قد جاء عنه ما يوافق ما روينا عن رسول الله ﷺ في التوقيت.

ولو صحت أحاديث عدم التوقيت لكانت محمولة على جواز المسح أبداً بشرط مراعاة التوقيت، فهي كقوله ﷺ: "الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين". فإن معناه: أن له التيمم مرة بعد أخرى، وإن بلغت مدة عدم الماء عشر سنين، وليس معناه: أن مسحة واحدة تكفيه عشر سنين. أفاده النووي.

أما قياس مسح الخفين على غسل الرجلين والمسح على الجباثر فإنه معارض للأحاديث الصحيحة فلا يعمل به. إذا علمت ما تقدم تعلم أن الأحوط العمل على أحاديث التوقيت ثلاثة أيام بلياليها للمسافر، ويوم وليلة للمقيم، ويتبدئ الوقت المذكور عند القائلين به من حين يحدث المسح بعد لبسه للخف، لا من وقت اللبس ولا من وقت المسح.

واختار النووي أنه من وقت المسح، فإذا نزع قدميه أو أحدهما قبل انقضاء المدة وبعد المسح عليهما غسل قدميه عند الشافعية والحنفية، ولا يلزم استئناف الطهارة سواء أغسلهما على الفور أم لا، وقالت الحنابلة بطلب طهارته مطلقاً، وقالت المالكية: يغسل قدميه على الفور وإلا بطلت طهارته إن كان ذاكرًا وبنى بنية إن كان ناسيًا، قال الحافظ في الفتح: لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد

الوضوء عند أحمد وإسحاق وغيرهما، وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور، وكذا قال مالك والليث إلا إن تطاول، وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة: ليس عليه غسل قدميه، وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن مدة المسح على الخفين يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر كما تقدم بيانه.

● عَنْ أَبِي بِنِ عِمَارَةَ قَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْقَبْلَتَيْنِ، أَلَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: يَوْمًا. قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: وَيَوْمَيْنِ. قَالَ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: نَعَمْ وَمَا شِئْتَ.

○ معنى الحديث: قوله: (أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ) على تقدير همزة الاستفهام كما صرح به في بعض النسخ، ولعله لم يبلغه رخصة المسح أو ظن أنه خاصٌّ به ﷺ قوله: (وَمَا شِئْتَ) أى: امسح ثلاثة أيام وماشئته من الأيام زيادة على الثلاثة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية المسح على الخفين من غير توقيت، وعلى مشروعية سؤال المفضل للفاضل.

﴿ باب المسح على الجوربين ﴾

تشية جورب بفتح الجيم ما يصنع من قطن أو كتان أو صوف على هيئة الخفّ قال في اللسان: الجورب لفافة الرجل معرّب وجمعه جَوَارِبَةٌ زادوا الهاء للعجمة، ويجمع أيضاً على جوارب.

وقال الدهلوي: الجورب خفّ يلبس على الخفّ إلى الكعب للبرد ولصيانة الخفّ الأسفل من الدرن والفسالة، وقال العيني: الجورب هو الذي يلبسه أهل البلاد الشامية الشديدة البرد، وهو يتخذ من غزل الصوف المقتول يلبس في القدم إلى ما فوق الكعب. ولعل الاختلاف في تفسيره ناشئ من اختلاف اصطلاح أهل الجهات فيه.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالتَّغْلَيْنِ.

○ معنى الحديث: قوله: (ومسح على الجوربين والتغلين) أى: مسح على التغلين والجوربان تحتها قاصداً مسح الجوربين لا التغلين، فكان مسحه على الجوربين هو الذى تطهر به وأما مسحه على التغلين ففضل، والتعلان تشية نعل وهو الخذاء وجمعها نعال بالكسر والتعل، والنعل خلاف الخفّ لغة وعرفاً قال ابن العربي: النعل لباس الأنبياء وإنما اتخذ الناس غيره لما في أرضهم من الطين وكانت نعله ﷺ ليس فيها شعر ولها قبالان، فعن عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر: رأيتك تلبس النعال السبتية. قال: إني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليست فيها شعر ويتوضأ فيها فانا أحب أن ألبسها. وعن قتادة قلت لأنس بن مالك: كيف كان نعل رسول الله ﷺ؟ قال: لها قبالان. وعن ابن عباس قال: كان لنعل رسول الله ﷺ قبالان مثني شراكهما.

والقبالان تشية قبال وهو السير الذى يكون فى مقدّم النعل ليجعل بين أصابع الرجل ويربط بالشرائط وهو السير الذى يجعل على ظهر القدم، وذكر ابن الجوزى أنه كان لنعل رسول الله ﷺ سيران يضع أحدهما بين إبهام رجله والتي تليها ويضع الأخرى بين الوسطى والتي تليها ويجمع السيرين إلى السير الذى على وجه قدمه ﷺ المعروف بالشراك، كذا فى شرح شمائل الترمذى، وفى هذا دليل على مشروعية المسح على الجوربين حال لبس النعلين، ولا دليل فيه على جواز مسح النعلين فقط.

وقال ابن القيم فى تهذيب السنن قال البيهقى: وتأول أبو الوليد حديث المسح على الجوربين على أنه مسح جوربين منعلين لا أنه مسح على جورب على انفراج ونعل على الانفراد، قلت: والظاهر أنه مسح على الجوربين الملبوس عليهما نعلان منفصلان، فإنه فصل بينهما وجعلهما شيئين، ولو كانا جوربين منعلين لقال: مسح على الجوربين المنعلين وأيضاً فإن الجلد الذى فى أسفل الجورب لا يسمى نعلأ فى لغة العرب. وأيضاً المنقول عن عمر بن الخطاب أنه مسح على سيور النعل التى على ظاهر القدم مع الجورب وأما أسفله وعقبه فلا. وأيضاً فإن تجليد أسافل الجوربين لا يخرجهما عن كونهما جوربين، ولا يؤثر اشتراط ذلك فى المسح، وأى فرق بين أن يكونا مجلدين أو غير مجلدين.

وقد اختلف العلماء فى المسح على الجوربين، فذهب الحنفية وأحمد وإسحاق بن راهويه والثورى وابن المبارك إلى جواز المسح عليهما سواء أكانا مجلدين أم منعلين أم ثخينين. وذهب المالكية إلى جواز المسح عليهما بشرط أن يكونا مجلدين من أعلاهما وأسفلهما، والنعل ما وضع الجلد على أسفله فقط، والثخين ما يثبت على الساق من غير ربط ولا يرى ما تحته قالوا لأنه يمكن متابعة المشى فيه والرخصة لأجله فصار كالحفّ وكان أبو حنيفة لا يجوز المسح على الثخين ثم رجع إلى الجواز قبل موته بثلاثة

أيام وقيل بسبعة، ومسح على جوريه الثخينين في مرضه وقال لعواده: فعلت ما كنت أنهي الناس عنه.

واضطربت أقوال الشافعية فمنهم من اشترط كونه مجلداً أو منعلاً، ومنهم من اشترط وكونه صفيقاً يمكن متابعة المشى فيه.

قال النووي: والصحيح بل الصواب ما ذكره أبو الطيب والقفال وجماعات من المحققين، أنه إن أمكن متابعة المشى فيه جاز كيف كان وإلا فلا. وقوله: كيف كان أى سواء أكان مجلداً أم منعلاً أم لم يكن كذلك.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية المسح على الجوربين حال لبس النعلين.

﴿باب﴾

بالتنوين أى: في بيان المسح على النعلين كما ترجم به البيهقي والطحاوي. وفي بعض النسخ إسقاط لفظ باب.

● حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَعَبَّادُ بْنُ مُوسَى قَالَا: ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَغْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ - قَالَ عَبَّادٌ: قَالَ أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى كِطَامَةَ قَوْمٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ، وَقَالَ عَبَّادٌ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى كِطَامَةَ قَوْمٍ يَغْنَى الْمِیْضَاءُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسَدَّدٌ الْمِیْضَاءَ وَالْكِطَامَةَ، ثُمَّ اتَّفَقَا: فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَمَسَحَ) عطف على توضأ من عطف الجزء على الكل، وفائدته التنبيه على جواز المسح على النعلين، ولعل المراد بالقدمين الجوربان، فيكون فيه إطلاق اسم الحال على المحل والمعنى أنه مسح على الجوربين والنعلين فيكون موافقاً للحديث الذى قبله. قال ابن رسلان: هذه الرواية محمولة على الرواية التى قبلها أنه مسح على الجوربين والنعلين، ولعل المراد بالمسح على القدمين المسح على الجوربين. وقال ابن قدامة: الظاهر أن النبى ﷺ إنما مسح على سبور النعل التى على ظاهر القدم فعلى هذا يكون المراد مسح على سبور نعليه وظاهر الجوربين اللتين فيهما قدماه. وقال العيني: قوله: (ومسح على نعليه وقدميه) ظاهره يقتضى جواز المسح على النعلين والقدمين؛ لكن المراد منه أنه كان فى وضوء التطوع لا فى الوضوء من حدث يؤيده ما أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه وترجم عليه باب: ذكر الدليل على أن مسح النبى ﷺ على النعلين كان فى وضوء تطوع لا من حدث، عن سفيان عن السدى عن عبد خير عن على ؓ: أنه دعا بكوز من ماء ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ومسح على نعليه ثم قال: هكذا وضوء رسول الله ﷺ للظاهر ما لم يحدث.

وقال ابن حبان فى صحيحه: هذا إنما كان فى الوضوء النفل، ثم استدلّ عليه بحديث أخرجه عن النزال بن سبرة عن على أنه توضأ ومسح برجليه وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت، وهذا وضوء ما لم يحدث. وقال البيهقى: معنى مسح على نعليه أى: غسلهما فى النعل، وهذا أيضاً جواب حسن لأننا قد ذكرنا أن المسح قد يحى بمعنى الغسل، وجواب آخر أن الذى نقل عن النبى ﷺ أنه غسل رجليه جم غفير والذى نقل عنه أنه مسح على نعليه عدد قليل، والقضية واحدة والعدد الكثير أولى بالحفظ من العدد اليسير مع فضل من حفظ على من لم يحفظ. كلام العين. وقال الطحاوى بعد تخريج الحديث: فذهب قوم إلى المسح على النعلين كما مسح على

الخفين، وقالوا: قد شذ ذلك ما روى عن أبي ظبيان أنه رأى علياً بال قائماً ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه، ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم صلى، وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: لا نرى المسح على النعلين. وكان من الحجة لهم في ذلك أنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ مسح على نعلين تحتهما جوربان وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوربيه لا إلى نعليه وجورباه مما لو كانا عليه بلا نعلين جاز له أن يمسح عليهما فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به الجوربين فأتى ذلك على الجوربين والنعلين فكان مسحه على الجوربين هو الذى تطهر به، ومسحه على النعلين فضل، وقد بين ذلك ما حدثنا على بن معبد بسنده عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ مسح على جوربيه ونعليه، وكذلك أخرجه بسنده عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله ﷺ بمثله، فأخبر أبو موسى والمغيرة عن مسح النبي ﷺ على نعليه كيف كان منه، وقد روى عن ابن عمر في ذلك وجه فأخرجه بسنده عن نافع: أن ابن عمر كان إذا توضأ ونعلاه في قدميه مسح على ظهور قدميه بيديه ويقول: كان رسول الله ﷺ يصنع هكذا فأخبرنا ابن عمر أن رسول الله ﷺ قد كان في وقت ما كان يمسح على نعليه يمسح على قدميه، فقد يحتمل أن يكون ما مسح على قدميه هو الفرض، وما مسح على نعليه كان فضلاً، فحديث ابن أبي أوس يحتمل عندنا ما ذكر فيه عن رسول الله ﷺ من مسحه على نعليه أن يكون كما قال أبو موسى والمغيرة أو كما قال ابن عمر فإن كان كما قال أبو موسى والمغيرة فإننا نقول بذلك؛ لأننا لا نرى بأساً بالمسح على الجوربين إذا كانا صفيقين، قد قال ذلك أبو يوسف ومحمد، وأما أبو حنيفة فإنه كان لا يرى ذلك حتى يكونا صفيقين، ويكونا مجلدين فيكونان كالخفين، وإن كان كما قال ابن عمر فإن في ذلك إثبات المسح على القدمين فقد ثبت ذلك، فعلى أى المعنيين كان وجه الحديث فليس في ذلك ما يدل على جواز المسح على النعلين.

قوله: (وَقَالَ عَبَادٌ... إلخ) أى: قال عباد فى روايته قال أوس بن أبى أوس: رأيت رسول الله ﷺ أتى كظامه قوم. بكسر الكاف وفتح الظاء المعجمة المخففة هى كالقناة، وجعلها كظام، قال فى اللسان: هى آبار متناسقة تحفر ويباعد ما بينها، ثم يخرق ما بين كل بئرين بقناة تؤدى الماء من الأولى إلى التى تليها تحت الأرض فتجتمع مياهها جارية ثم يخرج عند منتهائها فيسبح على وجه الأرض وإنما ذلك من عوز الماء ليقبى فى كل بئر ما يحتاج إليه أهلها للشرب وسقى الأرض، ثم يخرج فضلها إلى التى تليها فهذا معروف عند أهل الحجاز، وقيل: الكظام السقاية.

قوله: (يَعْنَى الْمِيضَاءَ) هذا التفسير لأحد الرواة غير مسدد وعباد، والميضأة بكسر الميم وسكون المثناة التحتية وهمزة مقصورة وقد تمد مطهرة كبيرة معدة للوضوء منها، ولم نجد فى كتب اللغة التى بين أيدينا أن الكظام تطلق على الميضأة، ولعل الراوى فسرهما بالميضأة لقربة قامت عنده على ذلك.

قوله: (ثُمَّ اتَّفَقَا) أى: عباد ومسدد فى بقية ألفاظ الحديث والحاصل أن مسدداً وعباداً قد اختلفا فى هذا الحديث فى ثلاثة مواضع الأول: لفظ أخبرى أوس. ففى رواية عباد: أخبرى بصيغة الإخبار وليس ذلك فى رواية مسدد. الثانى: فى سياق روايتهما للحديث فرواية عباد: رأيت رسول الله ﷺ. الثالث: زيادة جملة أتى على كظامه قوم يعنى الميضأة، فهى مذكورة على رواية عباد دون رواية مسدد. فرواية مسدد عن أوس بن أبى أوس الثقفى أن رسول الله ﷺ توضعاً ومسح على نعليه وقدميه. ورواية عباد أخبرى أوس بن أبى أوس الثقفى رأيت رسول الله ﷺ أتى على كظامه قوم، يعنى الميضأة فتوضعاً ومسح على نعليه وقدميه.

﴿ باب كيف المسح ﴾

أى: فى بيان كيفية المسح على الخفين.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَقَالَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ: عَلَى ظَهْرِ الْخُفَيْنِ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَقَالَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ... إلخ) أى: لم يذكر محمد بن الصباح فى روايته أن المسح كان على أعلى الخف فقط أو مع أسفله وذكر غيره أن النبى ﷺ مسح الأعلى، ومراده بالغير على بن حجر، ففى الترمذى حدثنا على بن حجر ثنا عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما. وقال: حديث حسن. وقد روى مسح الأعلى من طرق أخرى عن المغيرة منها ما سيأتى آخر الباب ومنها ما أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه بسنده إلى المغيرة بن شعبة قال: "رأيت رسول الله ﷺ بال ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه، ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين". ومنها ما أخرجه الدارقطنى بسنده إلى ابن أبى الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال: "رأيت رسول الله ﷺ مسح على ظهر الخفين".

ومنها ما أخرجه البيهقى من طريق أبى داود الطيالسى بسنده إلى المغيرة بن شعبة: "أن النبى ﷺ مسح على ظاهر خفيه" ثم قال: وكذلك رواه إسماعيل بن موسى ورواه

سليمان بن داود الهاشمي ومحمد بن الصباح وعلى بن حجر عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة.

واختلف في القدر الواجب من المسح وفيما يسنُّ منه، فذهبت المالكية في المشهور عنهم إلى أنه يجب مسح جميع أعلاه إلى الكعبين ويسنُّ مسح أسفله، وقال ابن نافع وابن عبد الحكم: يجب مسح أعلاه وأسفله لأنه موضع من الخفِّ يحاذي المغسول من القدم فوجب مسحه كالظاهر، وقال أشهب: الفرض مسح أسفل الخفِّ وإن مسحه دون ظاهره أجزاءه. وكيفية المسح المسنونة عندهم أن يضع يده اليمنى على أطراف أصابع رجله اليمنى من الأعلى ويده اليسرى تحت أطراف الأصابع من الأسفل ويمرُّهما إلى الكعبين، وفي اليسرى يضع اليد اليمنى تحت القدم من أطراف الأصابع واليسرى من فوقها، وذهبت الشافعية إلى أن الواجب مسح جزء من ظاهر أعلى الخفِّ من محلِّ الفرض وهو المشهور في المذهب، وقال أبو إسحاق المروزي: يجزئ مسح الأسفل، وضعفه النووي. وقالوا: يسنُّ مسح أعلاه وأسفله خطوطاً. والأفضل أن يضع كفه اليسرى تحت عقب الخفِّ وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمرُّ اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه.

واختلفوا في العقب فقليل: يسنُّ مسحه وهو المعتمد. وقالت الحنفية: الواجب مسح قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد من ظاهر أعلى الخفِّ من كل رجل. وقالوا: لا يسنُّ المسح على باطن الخفِّ وعقبه وجوانبه. وكيفية المسح المستحبة عندهم أن يضع أصابع يمينه على مقدم خفه الأيمن، وأصابع يساره على مقدم خفه الأيسر، ويمرُّهما إلى أصل الساق فوق الكعبين، وإن وضع الكفَّ مع الأصابع كان أحسن، وأن يكون المسح خطوطاً. وقالت الحنابلة: الواجب مسح أكثر أعلاه فلا يجزئ مسح أسفله وعقبه بدلا من مسح أعلاه، ولا يسنُّ مسحهما معه ويسنُّ أن

يكون المسح باليد اليسرى مفرجة الأصابع مبتدئاً من رءوس أصابع الرجل منتهياً إلى الساق.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية المسح على ظهر الخفين في الوضوء.

● عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ... إلخ) أى: لو كان مأخذ الأحكام الشرعية مجرد العقل لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه؛ لأن الأسفل يلاقى الأقدار والنجاسات؛ لكن الرأى متروك بالنصّ فلذا كان الواجب مسح الأعلى فقط ولا يجزئ الاقتصار على الأسفل.

والدين لغة: الذل والطاعة. يقال: دانه يدينه أذله، ويطلق على التعبد يقال: دان بالإسلام ديناً أى: تعبد به، ويطلق أيضاً على الحساب والجزاء، وشرعاً ما شرعه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من الأحكام. والرأى العقل ويطلق أيضاً على التدبر وعلى الاعتقاد، والمراد هنا الأول، وأراد الإمام عليه السلام بهذا أن يسد مدخل الرأى وباب الذرائع؛ لتلا يفسد العامة على أنفسهم دينهم. قال في المرقاة: هو صريح في امتناع مسح الأسفل فتعين أن مراده بظاهر خفيه أعلى ظاهرهما؛ فإذا عرفت هذا فاعلم أن العقل الكامل تابع للشرع لأنه عاجز عن إدراك الحكم الإلهية فعليه بالتعبد المحض بمقتضى العبودية، وما ضلّ من ضلّ من الكفرة والحكماء والمبتدعة وأهل الأهواء إلا بمتابعة العقل وترك موافقة النقل. وقال أبو حنيفة: لو قلت بالرأى لأوجبت الغسل بالبول لأنه

نجس متفق عليه والوضوء بالمنى لأنه نجس مختلف فيه ولأعطيت الذكر في الإرث نصف الأنثى لكونها أضعف منه. وبذلك تزداد علماً بطلان جميع البدع التي شاعت وذاعت وعمت البقاع وعكف عليها غالب الناس وملأ بها بعض متأخري المؤلفين كتبهم وأحلوها محل سنن نبيهم واستحسنوها وقدموها في العمل على الشرع، واعتقد العامة أنها هي الدين الوارد عن الرب اللطيف، وما عقلوا أنها من ترهات المتساهلين المخطئين الغافلين عن معرفة الدين، ومن ثم ضاعت معالم الشرع القويم وبلغ مراده من الضلال والإضلال إبليس الرجيم وغفل أولئك المغرورون الواضعون البدع مكان سنن النبي المختار ﷺ عن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ الحشر/٧.

وقوله ﷺ: "إنه من يعيش منكم فسرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، عضواً عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة". رواه أبو داود والترمذى، وكذا ابن ماجه وزاد "وكل ضلالة في النار". إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الناطقة بأنه لا يتدين إلا بما ورد عن سيد المرسلين ﷺ، وأن فعل البدع هلاك ومقت من رب العالمين. من أجل ذلك تبرأت الصحابة والأئمة المجتهدون والسلف الصالح من كل قول أو فعل أو تقرير يخالف قول أو فعل أو تقرير سيد الأولين والآخرين، نسأله سبحانه وتعالى أن يهدينا أجمعين.

قوله: (وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... إلخ) هو كالتعليل لمخدوف، وتقدير الكلام لو كان الدين بال رأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه؛ لكن أسفل الخف ليس أولى بالمسح لأنى رأيت النبي ﷺ يمسح على ظهر خفيه، وهو يفيد أنه ﷺ مسح على أعلى الخفين فقط. وفي رواية ابن حيوة الآتية أنه ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما. ولا

منافاة بينهما فقد كان النبي ﷺ يقتصر على مسح الأعلى أحياناً، ويمسح الأعلى والأسفل أحياناً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز الاكتفاء بمسح أعلى الخف وتقدم بيانه.

● عَنْ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْعَسَلِ؛ حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفِّهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى... إلخ) أى: قال على ﷺ: ما كنت أرى بضم الهمزة أى: أظن ويفتحها بمعنى أعلم أن أسفل القدمين أى: الخفين إلا أولى بالغسل أى: بالمسح من أعلاهما، ففيه إطلاق اسم الحال على المحل والمفضل عليه محذوف وهذا استثناء من عموم الأحوال والقصر فيه إضافي وإنما كان أسفل الخفين أولى بالمسح عنده لمباشرته الأقدام والأوساخ كما تقدم نظيره.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَمَسَحَ أَغْلَى الْخُفَّيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا. قَالَ: أَبُو دَاوُدَ بَلَّغْنِي أَنْ ثَوْرًا لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رَجَاءٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ) بتشديد الضاد المعجمة أى: صببت له الماء في الوضوء قوله: (بَلَّغْنِي أَنْ ثَوْرًا لَمْ يَسْمَعْ... إلخ) أشار به إلى ضعف هذا الحديث لعدم سماع ثور من رجاء، وفي نسخة: يروى أن ثورا لم يسمع... إلخ، وفي أخرى: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث... إلخ. ورد بأن البيهقي روى

الحديث من طريق داود بن رشيد قال: ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة وذكر الحديث فقد صرح في هذه الرواية بأن رجاء حدث ثوراً، وسيأتي نحوه عند الدراقطني وبهذا يثبت سماع ثور من رجاء. وبه استدل من قال يطلب مسح أسفل الخف وأعله كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين فقد ثبت أن ابن عمر كان يمسح أعلى الخف وأسفله، كما رواه البيهقي وغيره وعلى الجملة فقد دلت أحاديث الباب أنه ورد عنه ﷺ الاقتصار على مسح الأعلى وورد عنه الجمع بين مسح الأعلى والأسفل فكان كل مشروعاً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية الاستعانة في الوضوء. وعلى مشروعية الجمع بين مسح أعلى الخف وأسفله.

﴿ باب في الانتضاح ﴾

أى: في رشّ الماء بعد الفراغ من الوضوء، قال ابن الأثير: الانتضاح أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس، وقد نضج عليه الماء ونضحه به إذا رشه عليه ونضج الوضوء بالتحريك ما يترشش منه عند الوضوء.

● عَنْ سُفْيَانَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ أَوْ الْحَكَمِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَالَ يَتَوَضَّأُ وَيَنْتَضِحُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَافَقَ سُفْيَانَ جَمَاعَةً عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَكَمُ أَوْ ابْنُ الْحَكَمِ.

○ معنى الحديث: قوله: (يَنْتَضِحُ) أى: يرشُ الماء على مذكيره بعد الوضوء، وكان ﷺ يفعل ذلك تشريعاً لأمره لدفع الوسواس؛ لأنه قد يتخيل للإنسان بعد أن يتوضأ أنه خرج من فرجه بلل، فيحصل له الشك؛ فإذا فعل ذلك انقطع عنه سبيل الوسواس وقال الخطابي: الانتضاح ها هنا الاستنجاء بالماء، وكان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة لا بمسح الماء، وقد يتأول الانتضاح على رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء ليندفع بذلك وسوسة الشيطان. وذكر النووي أن رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء هو المراد من الحديث عند الجمهور.

قوله: (وَأَفَقَى سَفِيَانٌ جَمَاعَةً... إلخ) أى: وافق قوم سفيان الثوري في رواية هذا الحديث عن منصور عن مجاهد عن الحكم الثقفي بلا ذكر أبيه، وهم معمر وزائدة وأبو عوانة وروح بن القاسم وجريز بن عبد الحميد. فقد رووا الحديث عن منصور عن الحكم بن سفيان مسنداً، ولم يذكروا أباه. وخالفهم شعبة ووهب وعمار بن رزيق، فرووا الحديث عن منصور عن مجاهد عن الثقفي عن أبيه. وكذا رواه ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد كما ذكره المصنف بعد، قال البيهقي بعد تخريج حديث الباب كذا رواه الثوري ومعمر وزائدة عن منصور ورواه شعبة كما أخبرنا أبو الحسن المقرئ ثنا الحسن بن محمد بن إسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن منصور عن مجاهد عن رجل يقال له الحكم أو أبو الحكم من ثقيف عن أبيه أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها. وكذلك رواه وهيب عن منصور. ورواه أبو عوانة وروح بن القاسم وجريز بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن الحكم بن سفيان مسنداً ولم يذكروا أباه، قال أبو عيسى: سألت محمداً. يعنى ابن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال أصح ما روى شعبة ووهيب؟ وقالوا عن أبيه: وربما قال ابن عينة في هذا الحديث عن أبيه. ومن وافق الثوري زكريا بن أبي

زائدة عن ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا زكريا بن أبي زائدة قال: قال منصور حدثنا مجاهد عن الحكم بن سفيان الثقفي أنه رأى رسول الله ﷺ توضأ، ثم أخذ كفاً من ماء، فنضح به فرجه، ووافقه أيضاً عمار بن رزيق كما في النسائي قال: أخبرنا العباس بن محمد الدوري حدثنا الأحوص بن جواب حدثنا عمار بن رزيق عن منصور وأنبأنا أحمد بن حرب حدثنا قاسم وهو ابن يزيد الجرمي حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد عن الحكم بن سفيان قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ونضح فرجه.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْحَكَمُ أَوْ ابْنُ الْحَكَمِ) أَيْ: قَالَ بَعْضُ الرِّوَاةِ وَهِيَ زَائِدَةٌ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ سَفْيَانَ أَوْ ابْنِ الْحَكَمِ أَيْ: سَفْيَانَ يَعْنِي عَنْ أَبِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ. وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا بَيَانُ قَوْلِ آخَرٍ فِي اسْمِ شَيْخِ مُجَاهِدٍ قَالَ الْخَافِظُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ: قَدْ اخْتَلَفَ عَلَى مُجَاهِدٍ فِي اسْمِ شَيْخِهِ فَقِيلَ عَنْهُ: عَنِ الْحَكَمِ أَوْ ابْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيهِ وَقِيلَ: عَنِ الْحَكَمِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ أَبِيهِ وَقِيلَ: عَنِ الْحَكَمِ غَيْرِ مَنْسُوبٍ عَنْ أَبِيهِ وَقِيلَ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ عَنْ أَبِيهِ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي اسْمِهِ الْحَكَمُ بْنُ سَفْيَانَ.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على مشروعية رش الماء على الفرج والسراويل بعد الفراغ من الوضوء وقد ورد الأمر به في رواية الترمذي وابن ماجه عن الحسن بن علي الهاشمي عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "جاءني جبريل فقال: يا محمد إذا توضأت فانتضح". قال الترمذي: حديث غريب، وسمعت محمداً يقول: الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث. وقال المنذري: والهاشمي هذا ضعفه غير واحد من الأئمة ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. وإلى طلب الانتضاح ذهب جماعة من العلماء قال العيني: وكان ابن عمر إذا توضأ نضح فرجه، قال عبيد

الله كان أبي يفعل ذلك، وروى ذلك عن مجاهد وميمون وسلمة وابن عباس وعن هذا قال أصحابنا من جملة مستحبات الوضوء أن ينضح الماء على فرجه وسراويله بعد فراغه من الوضوء ولا سيما إذا كان به وسوسة.

﴿ باب ما يقول الرجل إذا توضأ ﴾

أى: فى بيان الأذكار التى يقولها من توضأ عقب فراغه من وضوئه. وفى نسخة: إذا فرغ من وضوئه.

● عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُدَّامَ أَنْفُسِنَا نَتَنَاقَبُ الرِّعَايَةَ رِعَايَةَ إِبِلِنَا، فَكَانَتْ عَلَى رِعَايَةِ الْإِبِلِ فَرَوْحَتُهَا بِالْعَشِيِّ، فَأَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَخْطُبُ النَّاسَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُومُ فَيَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ يُقْبِلُ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ إِلَّا قَدْ أُوجِبَ. فَقُلْتُ: بَخٍ بَخٍ مَا أَجْوَدَ هَذِهِ! فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ: الَّتِي قَبْلَهَا يَا عُقْبَةُ أَجْوَدُ مِنْهَا. فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقُلْتُ: مَا هِيَ يَا أَبَا حَفْصٍ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ آنَفًا قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ وَضُوئِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ.

○ معنى الحديث: قوله: (خُدَّامُ أَنْفُسِنَا) أى: أنه كان يقوم كل واحد منهم بخدمة نفسه وليس له خادم خاص، ولعل بالنسبة إلى معظمهم وإلا فقد كان لبعضهم خدام، وخُدَّام بضم الخاء المعجمة وتشديد الدال المهملة جمع خادم يطلق على الذكر والأنثى، وهو من يؤدى مصالح سيده أو مخدومه.

قوله: (تَتَنَاقَبُ الرَّعَايَةُ... إلخ) أى: تتبادل رعى الإبل، والمراد إنهم كانوا يضمون إبلهم بعضها إلى بعض، فيراها كل واحد منهم يوماً ليكون أرفق بهم، وينصرف الباقون في مصالحهم. قوله: (فَكَانَتْ عَلَى رَعَايَةِ الْإِبِلِ) أى: في يومى ونوبتى. وفي رواية مسلم: كانت علينا رعاية الإبل فجاءت نوبتى.

قوله: (فَرَوَّحْتُهَا بِالْعَشِيِّ) عطف على محذوف أى رعيها فروَّحها، ورَّوَح بتشديد الواو أى رددتها في آخر النهار إلى مبيتها. والرواح فى الأصل يطلق على الغدو أى: الذهاب أول النهار وعلى الرجوع فى آخره يقال: راح يروح رواحاً وتروح مثله يكون بمعنى الغدو، وبمعنى الرجوع وقد طابق بينهما فى قوله تعالى: ﴿غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾ سب/١٢. أى: ذهابها ورجوعها. وقد يتوهم بعض الناس أن الرواح لا يكون إلا فى آخر النهار وليس كذلك؛ بل الرواح والغدو عند العرب يستعملان فى المسير أى وقت كان من ليل أو نهار. قال الأزهري وغيره: وعليه قوله ﷺ: من راح إلى الجمعة فى أول النهار فله كذا أى: من ذهب. ثم قال الأزهري: وأما راحت الإبل فهي راحة فلا يكون إلا بالعشى إذا أراحها راعيها على أهلها، يقال سرحت بالغداة إلى الرعى وراحت بالعشى على أهلاً أى: رجعت من الرعى إليهم وقال ابن فارس: الرواح رواح العشى، وهو من الزوال إلى الليل والعشى آخر النهار، ويطلق على ما بين الزوال إلى الغرب، وقيل من الزوال إلى الصباح. مصباح.

قوله: (فَيُحَسِّنُ الْوُضُوءَ). أى: يتقنه بأن يأتي به تمامًا مستجمعًا لفرائضه وسننه ومندوباته. قوله: (ثُمَّ يَقُومُ) عطف على ما قبله وذكر القيام لكونه أكمل في صلاة النفل من الجلوس إلا لعذر. قوله: (يُقْبَلُ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ) أى: يخشع فيهما بقلبه ويخضع بجوارحه، والإقبال في الأصل ضد الإدبار، والمراد هنا بإقبال القلب خشوعه وإقبال الوجه خضوع الأعضاء، والقلب من الحيوان معروف ويطلق على العقل، وهو المراد هنا ومنه ينشأ صلاح الجسد وفساده كما جاء في الحديث، وسمى قلب لتقلبه في أمره، وأراد بالوجه ذاته فقيه إطلاق اسم الجزء على الكل، وجمع بشاهتين اللفظتين أنواع الخشوع والخضوع لأن الخضوع في الأعضاء والخشوع في القلب. قوله: (إِلَّا قَدْ أُوجِبَ) وفي نسخة: إلا فقد أوجب. وفي أخرى: إلا وجبت له الجنة. وهي رواية مسلم أى أوجب له ربه الجنة، بمعنى أنه استحق دخولها بلا سابقة عذاب وإلا فمطلق الدخول يكفي فيه مجرد الإيمان، والاستثناء من عموم الأحوال.

قوله: (فَقُلْتُ: بَخٍ بَخٍ) هى كلمة تقال عند الرضا والمدح والإعجاب بالشيء وتفخيمه وتعظيمه، وتكرر للمبالغة، قال في القاموس: (بَخٍ) كقَد أى: عظم الأمر وفخم، تقال وحدها وتكرر بَخٍ بَخٍ الأول منون والثاني مسكن، وقل في الأفراد بَخٍ ساكن وبَخٍ مكسورة وبَخٍ منونة وبَخٍ منونة مضمومة ويقال: بَخٍ بَخٍ مسكين، وبَخٍ بَخٍ منونين، وبَخٍ بَخٍ مشددين، كلمة تقال عند الإعجاب بالشيء أو الفخر والمدح.

قوله: (مَا أَجُودَ هَذِهِ) أى: ما أحسن هذه الفائدة والبشارة، وتعجب من جودتها لسهولتها على كل أحد مع عظم أجرها. قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيَّ) أى: أمامي وفي بعض النسخ إسقاط من. قوله: (آفًا) أى: قريبًا وهو بالمدّ على اللغة المشهورة وبالقصر على لغة صحيحة، وقرئ بها في السبع.

قوله: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أى: أقر بلساني وأذعن بقلبي من الشهادة وهي الإخبار بما شوهد، فهي خبر قاطع، يقال: شهد الرجل على كذا وشهده شهوداً حضره، وقوم شهود حضور، وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والأصل أشهد أنه لا إله إلا الله وخبر لا محذوف أى: موجود، وإلا ملغاة ولفظ الجلالة مرفوع على البدلية من الضمير في الخبر، ويقال فيه غير ذلك. قوله: (لَا شَرِيكَ) جملة حالية مؤكدة لوحده و يصح أن تفسر الوحدة بوحدانية الذات، والثاني بوحدانية الصفات والأفعال، والأبحاث المتعلقة بتلك الكلمة المشرفة مشهورة في علم الكلام.

قوله: (وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) وفي بعض النسخ وأشهد أن محمداً، ومحمد في الأصل اسم مفعول من حمد مبالغة في الثناء، نقل من الوصفية إلى الاسمية، وسماه جدّه عبد المطلب رجاء أن يحمد في السماء والأرض، وقد حقق الله تعالى رجاءه ووصفه بالعبودية التي هي غاية التذلل والخضوع؛ لأنه ﷺ كان أتقى الخلق على الإطلاق، ولم يبلغ أحد ما بلغه ﷺ من التذلل والخضوع لمولاه، والإضافة فيه للتشريف إشارة إلى كمال مرتبته في مقام العبودية بالقيام في أداء حق الربوبية، وقُدّمه على الرسول لأنه أشرف أوصافه وأعلاها، ووصف بالعبودية لئلا يتوهم ضعفاء العقول أن سيدنا محمداً لعظم قدره إله أو ابن الله كما زعم النصارى في عيسى ﷺ، ووصفه أيضاً بالرسالة إشارة إلى أنه ﷺ بلغ أعلى مراتب القرب وأسمى منازل الحب، وزاد الترمذى في روايته: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين. وروى الحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد الخدري من تَوْضُأً فقال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، كتبت في رقٍّ ثم طُبع بطابع فلا يُكسر إلى يوم القيامة.

قوله: (إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ) مرتب على ما ذكر من إحسان الوضوء والإتيان بالشهادتين عقبه، والفتح يحتمل أن يكون على حقيقته بالنسبة للدار الآخرة، ويحتمل أن يكون مجازاً عن التوفيق للطاعات في الدنيا؛ فإنها سبب في فتح أبواب الجنة في الآخرة، وإنما فتحت له الأبواب الثمانية تكرماً له لعظم عمله وإلا فالدخول يكون من باب واحد.

قوله: (مِنْ أَيَّهَا شَاءَ) أى: أراد الدخول منه وكذا في رواية النسائي بدون من وفي رواية الترمذى: "فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء" وهى تدل على أنها أكثر من ثمانية بناء على أن من تبيضية، وفي كلام القرطبي ما يؤيده وهو لا ينافي رواية المصنف لأن اسم العدد لا مفهوم له والأبواب الثمانية هى باب الإيمان، وباب الصلاة، وباب الصيام، وباب الصدقة، وباب الكاظمين الغيظ، وباب الراضين، وباب الجهاد، وباب التوبة.

ولا يعارض حديث الباب حديث إن باب الريان لا يدخل منه إلا الصائمون؛ لأنه يخير فلا يوفق للدخول من باب الريان إن لم يكن من الصائمين، وفائدة التخيير حينئذ إظهار التعظيم والشرف، كما روى أن الله أخذ الميثاق على الأنبياء أن يؤمنوا به ﷺ إن أدركوه، ومعلوم أنه لا يظهر في زمان أحد منهم وإنما ذلك لإظهار الشرف. وما ذكر من الأدعية عقب الفراغ من الوضوء هو الثابت عنه ﷺ. أما ما اعتاده بعض الناس من الأدعية على أعضاء الوضوء كقولهم عند غسل الوجه: اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه. فلم يصح عن النبي ﷺ منه شيء، قال الشوكاني في شرح هذا الحديث: والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور، ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره، وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من

الدعاء عند كل عضو كقولهم عند غسل الوجه: اللهم بَيِّض وجهي... إلخ. فقال الرافعي وغيره: ورد بهذه الدعوات الأثر عن الصالحين.

وقال الحافظ في التلخيص: قال النووي في الروضة: هذا الدعاء لا أصل له، ولم يذكره الشافعي والجمهور، وقال في شرح المذهب لم يذكره المتقدمون، وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث. قلت: روى فيه عن علي من طرق ضعيفة جدًا أوردها المستغفرى في الدعوات وابن عساكر في أماليه وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي إسحاق السبيعي عن علي وفي إسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الرازي عن أحمد بن عبد الله ابن داود ثنا محمود بن العباس ثنا المغيث بن بديل عن خارجة بن مصعب عن يونس بن عبيد عن الحسن بن علي نحوه ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس نحو هذا وفيه عباد بن صهيب وهو متروك. وقال ابن القيم في الهدى: لم يحفظ عنه رحمه الله أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولا علمه لأمته ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله وقوله: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ السُّمُّطَهِرِينَ) في آخره.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية التواضع وخدمة الشخص نفسه وعدم تكبره وإن كان عظيمًا، وعلى مشروعية التعاون في الأمور المعاشية، وعلى الحث على إتقان الوضوء وعلى طلب الإتيان بالشهادتين عقب الوضوء مع الذكر الوارد بعدهما، وعلى مشروعية صلاة ركعتين بعده، وإلى سُنَّةِ هاتين الركعتين، ذهب الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة وعلى الترغيب في ذلك بالثواب العظيم، وعلى أن الإخلاص والإقبال على العبادة وترك الشواغل الدنيوية هو روح العبادة، وعلى أن الله

تعالى يعطى الثواب الكثير الدائم على العمل القليل الخالص له ﷺ، وعلى أنه يطلب من الشخص أن يدلّ غيره على فعل الخير ويرغبه فيه، وعلى طلب الملاطفة في خطاب الغير بذكر الكُنَى والألقاب، وعلى مزيد عظم الشهاداتين وكلمة التوحيد، وعلى أن هناك جنة ذات أبواب دار جزاء للمطيعين.

● عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الرَّعَايَةِ قَالَ: عِنْدَ قَوْلِهِ: فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ رَفَعَ بَصْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ الرَّعَايَةِ... إلخ) أى: لم يذكر أبو عقيل أو من دونه قصة رعايتهم للإبل، بل قال عند قول النبي ﷺ: ما منكم من أحد توضاً فأحسن الوضوء ثم رفع بصره إلى السماء، وفي نسخة: نظره. وهذه الجملة هي الزائدة في رواية أبي عقيل والظاهر أن رفع البصر يكون من ابتداء الذكر إلى منتهاه، وأنه لا يختص بالبصير، ولعل الحكمة فيه أن السماء قِبْلَةُ الدعاء ومهبط الملائكة والرحمات.

قوله: (وَسَاقَ الْحَدِيثِ... إلخ) أى: ذكر أبو عقيل أو من دونه حديث معاوية بالفاظ تؤدّي معنى حديث معاوية وإن كان اللفظ مختلفاً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث زيادة على ما تقدّم على مشروعية رفع التوضّئ بصره إلى السماء عقب الوضوء عند إتيانه بالشهادتين.

﴿ باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد ﴾

● عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْجَلِّي قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ أَبُو أَسَدٍ بْنُ عَمْرِو قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْوُضُوءِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْوُضُوءِ) أى: أيكفى الوضوء الواحد الصلوات كلها أم يتوضأ لكل صلاة وإن لم يُحَدِّثْ؟ وفي رواية النسائي من طريق شعبة عن عمرو أنه سأل أنسًا، أكان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة؟ قال: نعم.

قوله: (يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) أى: مفروضة طاهرًا أو غير طاهر، كما في رواية الترمذى وهذه كانت عادته ﷺ الغالبة وإلا فقد جمع بين صلاتين فأكثر بوضوء واحد كما في الحديث الآتى وحديث البخارى المروى عن سويد بن النعمان بلفظ: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالصهباء صلى لنا رسول الله ﷺ العصر، فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق فأكلنا وشربنا، ثم قام النبي ﷺ إلى المغرب، فمضمض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ. وقيل: يحتمل أن ذلك كان واجبًا عليه ﷺ خاصة، ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة الآتى، ويحتمل أنه كان يفعله استحبابًا ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز وهذا أقرب. وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان، فإنه كان في خيبر وهى قبل الفتح بزمن، ويمكن أن يقال هذا إخبار من أنس على حسب ما اطلع عليه، فلا ينافى ثبوت غيره في الواقع.

قوله: (وَكُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ) المراد صلاة اليوم واللييلة، ولعل ذلك كان يقع لهم أحياناً؛ وإلا فقد ثبت أنهم كانوا يتوضؤون لكل صلاة تحصيلاً للفضيلة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت طائفة من الظاهرية والشيعة إلى وجوب الوضوء لكل صلاة في حق المقيمين دون المسافرين واحتجوا بحديث بريدة بن الحصيب الآتي، وذهبت طائفة إلى أن الوضوء واجب لكل صلاة مطلقاً ولو من غير حدث، وروى ذلك عن ابن عمر وأبي موسى وجابر بن عبد الله وعبيدة السلماني وأبي العالية وسعيد بن المسيب وإبراهيم والحسن، وحكى ابن حزم في كتاب الإجماع هذا المذهب عن عمرو بن عبيد.

وقال النووي في شرح مسلم وحكى أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن بن بطلال في شرح صحيح البخاري عن طائفة من العلماء: إنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ المائدة/ ٦. وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة. قال: وروينا عن إبراهيم النخعي أنه لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات. ومذهب أكثر العلماء من الأئمة الأربعة وأكثر أصحاب الحديث وغيرهم أن الوضوء لا يجب إلا من حدث، واستدلوا بالأحاديث الصحيحة كحديثي الباب وحديث سويد بن النعمان في صحيح البخاري الذي تقدّم ذكره، وفي معناها أحاديث كثيرة كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة وسائر الأسفار، والجمع بين الصلوات الفائتة يوم الحندق وغير ذلك وأما الآية الكريمة فالمراد بها والله أعلم: إذا أردتم القيام إلى الصلاة وأنتم مُخْذِنُونَ، واستدل الدارمي على ذلك بقوله ﷺ: "لا وضوء إلا من حَدَثَ".

وحكى الشافعى عمن لقيه من أهل العلم: أن التقدير إذا قمتم من النوم، فإن قلت: ظاهر الآية يقتضى التكرار؛ لأن الحكم المذكور وهو قوله: (فاغسلوا) معلق بالشرط وهو إذا قمتم إلى الصلاة فيقتضى تكرار الحكم عند تكرار الشرط كما هو القاعدة عندهم. قلنا: المسألة مختلف فيها والأكثر على أنه لا يقتضيه لفظاً. وقال الزمخشري رحمه الله تعالى: فإن قلت: ظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة محدث وغير محدث، فما وجهه؟ قلنا: يحتمل أن يكون الأمر للوجوب فيكون الخطاب للمحدثين خاصة، وأن يكون للندب. فإن قلت: هل يجوز أن يكون الأمر شاملاً للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الندب؟ قلت: لا، لأن تناول الكلمة الواحدة لمعتنين مختلفين من باب الألفاظ والتعمية.

وقال الطحاوى رحمه الله تعالى: قد يجوز أن يكون وضوءه ﷺ لكل صلاة على ما روى بريدة لإصابة الفضل، لا لأنه كان واجباً عليه.

ويدل عليه ما رواه هو وابن أبي شيبة من حديث أبي غطفان الهذلي قال: صليت مع عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما الظهر، فانصرف في مجلس في داره فانصرفت معه حتى إذا نودى بالعصر دعا بوضوء فتوضأ ثم خرج وخرجت معه، فصلى العصر ثم رجع إلى مجلسه ورجعت معه، حتى إذا نودى بالمغرب دعا بوضوء فتوضأ، فقلت له: أى شيء هذا يا أبا عبد الرحمن الوضوء عند كل صلاة؟ فقال: وقد فطنت لهذا منى ليست بسنة إن كان لكافياً وضوئى لصلاة الصبح وصلواتى كلها ما لم أحدث، ولكنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من توضأ على طهر كتب الله له بذلك عشر حسنات ففى ذلك رغبت يا ابن أخى). وقال الطحاوى: وقد روى أنس بن مالك ما يدل على ما ذكرنا فأخرج بسنده عن عمرو بن عامر عن أنس بن مالك قال: أتى رسول الله ﷺ بوضوء فتوضأ منه فقلت لأنس: أكان رسول الله ﷺ يتوضأ عند كل

صلاة؟ قال: نعم. قلت: فأنتم؟ قال: كنّا نصلّي الصلوات بوضوء، وقال فهذا أنس قد علم حكم ما ذكرنا من فعل رسول ﷺ ولم ير ذلك فرضاً. أى: بل كان ذلك لإصابة الفضل وإلا لما وسعه ولا غيره أن يخالفوه، وقال ابن شاهين: لم يبلغنا أن أحداً من الصحابة والتابعين كانوا يتعمدون الوضوء لكل صلاة إلا ابن عمر وفيه نظر لأنه روى ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين كان الخلفاء يتوضأون لكل صلاة، وفي لفظ كان أبو بكر وعمر وعثمان يتوضأون لكل صلاة، وقال بعضهم: يمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الأمر في حق المُخَدِّثِينَ على الوجوب وفي حق غيرهم للندب؛ لكن قد علمت أن هذا لا يصح لما تقدّم أنه يكون من باب الإلغاز. ذكره العيني في شرح البخارى.

○ فقه الحديث: والحديث يدلُّ على أنّه يُسْتَحَبُّ الوضوء لكل صلاة، قال النووى في شرح مسلم: وفي شرط استحباب التجديد أوجه أحدهم: أنه يستحب لمن صلى به صلاة سواء أكانت فريضة أم نافلة. الثانى: لا يستحب إلا لمن صلى فريضة. الثالث: يستحب لمن فعل به ما لا يجوز إلا بطهارة: كمسّ المصحف وسجود التلاوة. الرابع: يُسْتَحَبُّ وإن لم يفعل به شيئاً أصلاً بشرط أن يتخلل بين التجديد والوضوء زمن يقع بمثله تفريق، ولا يستحب تجديد الغسل على المذهب المشهور، وفي استحباب تجديد التيمم وجهان أشهرهما لا يستحب. ودلُّ الحديث أيضاً على مشروعية تأديّة صلوات كثيرة بوضوء واحد.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى والنسائى والبيهقى وابن ماجه والترمذى.

● عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنِّي رَأَيْتُكَ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ قَالَ: عَمْدًا صَنَعْتُهُ.

○ معنى الحديث: قوله ﷺ: (يَوْمَ الْفَتْحِ) أى: فتح مكة المُشْرِفة الذى حصل به أعظم فتوح الإسلام، وأعزَّ الله به دينه ورسوله وجنده وحرَّمه، واستبشر به أهل السماء، ودخل الناس فى دين الله أفواجًا، وسببه على ما ذكره المؤرخون أنه وقع الصلح بالحديبية على أنه ﷺ لا يتعرَّض لمن دخل فى عقد قريش، وأنسهم لا يتعرَّضون لمن دخل فى عقده، وكان ممن دخل فى عقده خزاعة وفى عقدهم بنو بكر، وكانا متعادين، فخرج بعض بنى بكر وخزاعة فاقتتلوا فأمدَّ قريش بنى بكر فخرج أربعون من خزاعة إليه ﷺ يخبرونه ويستتصرونه، فقام وهو يجرُّ رداءه ويقول: لا نُصِرْتُ إن لم أنصركم بما أنصر به نفسى. ولما أحسَّ أبو سفيان جاء إلى المدينة ليجدَّ العهد ويزيد فى المدة فأبى ﷺ فرجع فأمر رسول الله ﷺ الناس بالجهاز، وأمر أهله أن يجهزوه وأعلم الناس أنَّه سائر إلى مكة وقال: اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتَّى نبغتها فى بلادها. فتجهز الناس ومضى رسول الله ﷺ بهم عامدًا إلى مكة لعشر مضين من رمضان وقيل لليلتين مضتا منه سنة ثمان من الهجرة، فصام رسول الله ﷺ والناس معه؛ حتى إذا كان بالكديد أفطر وعقد الألوية والرايات ودفعها إلى القبائل، ثم مضى حتى نزل مر الظهران المسمى الآن بوادى فاطمة فى عشرة آلاف وقيل: اثنى عشر ألفًا من المسلمين، ولم يتخلف من المهاجرين والأنصار عنه أحد فلما نزل بهم أمرهم أن يوقدوا عشرة آلاف نار كل نار على حدة، فخرج أبو سفيان بن حرب وحكيم بن حزان وبديل بن ورقاء يتجسسون الأخبار، وكان العباس بن عبد المطلب لقى رسول الله ﷺ ببعض الطريق مهاجرًا بعياله، فلما رأى ذلك الأمر قال: والله لئن دخل رسول

الله ﷺ مكة عنوة قبل أن يستأمنوه هلكت قريش إلى آخر الدهر. قال العباس: فركبت
 بغلة رسول الله ﷺ البيضاء وخرجت لأجد خطاباً أو ذات حاجة يدخل مكة فيخبرهم
 بمكان رسول الله ﷺ ليخرجوا إليه فيستأمنوه قبل أن يدخلها عليهم عنوة، وإذا أنا
 بأبي سفيان فعرفت صوته، فقلت: يا أبا حنظلة. فعرف صوتي، فقال: أبو الفضل!
 فقلت: نعم. قال: مالك فذاك أبي وأمي؟ قلت: ويحك يا أبا سفيان ! هذا رسول الله
 ﷺ قد جاءكم بما لا قبل لكم به بعشرة آلاف من المسلمين. قال: وما الحيلة؟ قلت:
 والله لئن ظفر بك ليضربن عنقك فأركب عجز هذه البغلة حتى آتي بك رسول الله ﷺ.
 فكلما مررت بنار من نيران المسلمين نظروا وقالوا: عمُّ رسول الله ﷺ على بغلة رسول
 الله ﷺ؛ حتى مررت بنار عمر بن الخطاب، فقال: من هذا؟ وقام إلى فلما رأى أبا
 سفيان على عجز الدابة قال: يا أبا سفيان عدو الله قد أمكن الله منه بغير عهد ولا عقد
 فدعني أضرب عنقه، قال: فقلت: يا رسول الله إني قد أجرتة. فقال رسول الله ﷺ:
 اذهب به يا عباس إلى رحلك؛ فإذا أصبحت فاتني به. قال: فذهبت به إلى رحلي،
 فبات عندي فلما أصبح غدوت به إلى رسول الله ﷺ، فلما رآه قال: ويحك يا أبا
 سفيان ألم يأن لك أن تعلم أن لا إله إلا الله؟ قال: بأبي أنت وأمي ما أحلمك وأكرمك
 وأوصلك، والله لقد ظننت أن لو كان مع الله غيره لأغنى عني شيئاً بعد. قال: ويحك يا
 أبا سفيان ! ألم يأن لك أن تعلم أني رسول الله حقاً؟ فقال: أما هذه ففي النفس منها
 شيء حتى الآن. فقال له العباس: أسلم قبل أن تُضرب عنقك. فأسلم مرغماً، قال
 العباس: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل يحب الفخر فاجعل له شيئاً. قال: نعم من
 دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق بابه عليه فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو
 آمن. فلما ذهب لينصرف قال رسول الله ﷺ: أحبسه بمضيق الوادي حتى تمر به جنود
 الله. قال: ففعلت ومرت به القبائل معها راياتها ثم كانت قد عظم أمرها في نفسه.

فقال أبو سفيان للعباس: يا أبا الفضل لقد أصبح ملك ابن أخيك عظيماً. فقال له العباس: ويحك إنها النبوة ! قال: فنعنم إذا. قلت: الحق الآن بقومك فحذرهم فخرج أبو سفيان سريعاً حتى أتى مكة فصرخ في المسجد بأعلى صوته: يا معشر قريش هذا محمد قد جاءكم فيما لا قبل لكم به. قالوا: وكيف السبيل؟ قال: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن. قالوا: ويحكم ! وما تغني عنا دارك؟ قال: ومن دخل المسجد فهو آمن، ومن أغلق عليه داره فهو آمن. فتفرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد ثم إن رسول الله ﷺ دخل مكة وضرب قبة بأعلى مكة وكانت راية النبي ﷺ والمهاجرين مع الزبير فبعثه ومعه المهاجرون وخيلهم وأمره أن يدخل من أعلى مكة وأن يفرز رايته بالحنجون ولا يبرح حتى يأتيه، ثم إن رسول الله ﷺ لما اطمأن خرج بالناس حتى جاء البيت فطاف به سبعاً على راحلته يستلم الركن بمحجن في يده، فلما قضى طوافه دعا عثمان بن طلحة فأخذ منه مفتاح الكعبة ففتحت له فدخلها ثم وقف على باب الكعبة وقد استكنَّ له الناس في المسجد فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، ثم قال: يا معشر قريش ما ترون أنى فاعل فيكم؟ قالوا: خيراً، أخ كريم وابن أخ كريم. ثم قال: اذهبوا أنتم الطلقاء. فاعتقهم رسول الله ﷺ، وقد كان الله أمكن منهم عنوة، فبذلك سمى أهل مكة الطلقاء، واجتمع الناس للبيعة فجلس إليهم رسول الله ﷺ على الصفا فبايعوه على السمع والطاعة فيما استطاعوا، فلما فرغ من بيعة الرجال بايع النساء وقد أصدق به الأنصار فقالوا فيما بينهم: أترون رسول الله ﷺ إذ فتح الله عليه أرضه وبلده يقيم به؟ فقال: ماذا قلت؟ قالوا: لا شيء يا رسول الله. فلم يزل بهم حتى أخبروه، فقال النبي ﷺ: معاذ الله الحيا محياكم والممات مماتكم. وأقام رسول الله ﷺ بمكة بعد فتحها خمس عشرة ليلة يقصر الصلاة.

قوله: (خُمْسَ صَلَوَاتِ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ) حصل منه ﷺ على خلاف عادته الغالبة، فإنه كان يتوضأ لكل صلاة كما تقدم؛ ولذلك استغرب عمر رضي الله عنه وفي هذا الحديث دلالة على جواز فعل الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث، وهذا جائز بإجماع من يُعتدُّ به. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم. وقد تقدم بيان المذاهب في ذلك.

قوله: (صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا) هو تأديته ﷺ الصلوات الخمس بوضوء واحد قيل: والمسح على الخفين وليس بشيء لأن المسح على الخفين كان قبل الفتح وكان يعلمه عمر.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على جواز تأدية الصلوات المفروضة بوضوء واحد، وعلى أنه ﷺ كان قبل هذا اليوم يواظب على الوضوء لكل صلاة عملاً بالفضل، وعلى مشروعية المسح على الخفين، وعلى جواز سؤال المفضل الفاضل عن بعض أعماله التي في ظاهرها مخالفة للعادة؛ لأنها قد تكون عن نسيان فيرجع عنه، وقد تكون عمداً لمعنى خفي على المفضل فيستفيده، وعلى أنه ينبغي للمسئول إجابة السائل.

﴿ باب تفريق الوضوء ﴾

أى: في بيان حكم عدم موالاة أعمال الوضوء.

● عن أنس بن مالك أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ عَلَى قَدَمَيْهِ مِثْلَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ وَخَدَّه.

○ معنى الحديث: قوله: (أَنَّ رَجُلًا) لم يعرف اسمه، قوله: (وَتَرَكَ عَلَى قَدَمِهِ... إلخ) أى: ترك على ظهر قدمه مقدار موضع ظفر الإبهام كما فى رواية الدارقطنى، والظفر من الإنسان معروف وهو مذكر وفيه لغات أجودها ظُفْر بضم الظاء المعجمة والفاء وبها جاء القرآن الكريم ويجوز إسكان الفاء، ويقال: ظُفْر بكسر الظاء وإسكان الفاء، وظفر بكسرهما، وقرى بهما فى الشواذ وجعه أظْفَار، ويقال فى الواحد أظفور ويجمع على أظافير.

قوله: (ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ) أى: أكمله بغسل ما تركته، وبه استدُلَّ من قال إن الموالاة ليست بواجبة وهم الحنفية والشافعية فى الجديد. قالوا: لأنه لو كانت الموالاة واجبة لقال ﷺ: ارجع فأعد وضوءك؛ لأنه مبعوث لبيان أمور الشريعة ولا سيما فى موضع الحاجة إلى البيان، وإلما قال: أحسن وضوءك. وإحسان الوضوء إكماله وذلك لا يكون إلا فى أمر معتد به، غاية ما فى الباب أنه لا يجوز له أن يصلى بذلك الوضوء حتى يكمله.

وقوله: (ارْجِعْ) لا يدلُّ على الإعادة وإلما قال: ارجع ليرجع ويمسَّ ذلك الموضع بالماء. ويُؤيده ما رواه ابن أبى شيبَةَ حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن قتادة عن خِلاس فيما يعلمه حماد عن على قال: إذا توضأ الرجل فنسى أن يمسح برأسه؛ فوجد فى لحيته بللاً أخذ من لحيته فمسح برأسه. وهذا أبلغ من ذلك حيث إنه هنا قد نسى ركنًا كاملاً فأجزأه إمساس الماء من غير إعادة الوضوء، ذكره العيني ويحتمل أن المراد بالإحسان ابتداء الوضوء وإليه ذهب القاضى عياض والأوزاعى والليث وقاتدة وعبد العزيز بن أبى سلمة من المالكية والشافعية فى القديم وأحمد فى

رواية واستدلوا به على وجوب الموالاة حيث قال: أحسن وضوءك. ولم يقل: اغسل
الموضع الذى تركته. قال النووى فى شرح مسلم: وهذا الاستدلال ضعيف أو باطل،
فإن قوله ﷺ: "أَحْسِنْ وَضُوءَكَ" محتمل للتيميم والاستئناف، وليس حملة على أحدهما
أولى من الآخر.

لكن قال العيني: هو وإن كان محتمل المعنيين لكن حملة على التيميم أولى، نعم
الاستدلال به على وجوب الموالاة لا وجه له لعدم ما يدل على ذلك وإن دل فلا
نسلم أن يكون واجباً؛ بل يكون مستحباً لما عرف من أنه يلزم من ذلك الزيادة على
مطلق النص وذا غير جائز. وقال الحافظ فى الفتح: باب تفريق الوضوء والغسل أى:
جوازه وهو قول الشافعى فى الجديد واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل الأعضاء،
فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقها أو نسقها ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر،
وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة وقال ربيعة ومالك: من تعمد ذلك فعليه
الإعادة ومن نسي فلا، وعن مالك إن قرب التفريق بنى وإن طال أعاد، وقال قتادة
والأوزاعى: لا يعيد إلا إن جف. وأجازه النخعى مطلقاً فى الغسل دون الوضوء، ذكر
جميع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الجفاف لذلك حجة. وقال الطحاوى:
الجفاف ليس يحدث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة.

وقال الخطاطبى: فى هذا الحديث دلالة على أنه لا يجوز تفريق الوضوء وذلك لأنه
قال: (ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ) وظاهر معناه إعادة الوضوء فى تمام ولو كان تفريقه
جائزاً لأشبه أن يقتصر فيه على الأمر بغسل ذلك الموضع، وكان يأمره بإمساسه الماء
فى مقامه ذلك، وأن لا يأمره بالرجوع إلى المكان الذى يتوضأ فيه.

وقال النووى فى شرح المذهب: إن التفريق اليسير لا يضر بالإجماع، وأما الكثير
فالصحيح فى مذهبنا أنه يضر وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وسعيد بن المسيب وعطاء

وطاوس والحسن البصرى والنخعى وسفيان الثورى وأحمد فى رواية وداود وابن المنذر، وقالت طائفة: يضُرُّ التفريق وتجب الموالاة، حكاه ابن المنذر عن قتادة وربيعة والأوزاعى والليث وأحمد قال: واختلف فيه عن مالك رحمته الله، وحكى الشيخ أبو حامد عن مالك والليث إن فرَّق بعذر جاز وإلا فلا. واحتج من أوجب الموالاة بما رواه أبو داود والبيهقى عن خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلاً يصلى وفى ظهر قدمه لُصْمَةٌ قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً توضأ، فترك موضع ظُفُر على قدمه، فأبصره النبى صلى الله عليه وسلم فقال: (ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ) فرجع ثم صلى. رواه مسلم، وعن عمر أيضاً موقوفاً عليه أنه قال لمن فعل ذلك: أعد وضوءك. وفى رواية: اغسل ما تركت. واحتج من لم يوجب الموالاة بأن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء، ولم يوجب موالاة وبالأثر الصحيح الذى رواه مالك عن نافع أن ابن عمر توضأ فى السوق؛ فغسل وجهه وبديه ومسح برأسه، ثم دعى إلى جنازة فدخل المسجد، ومسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى، قال البيهقى: هذا صحيح عن ابن عمر مشهور بهذا اللفظ وهذا دليل حسن فإن ابن عمر فعله بحضرة حاضرى الجنازة ولم ينكر عليه، والجواب عن حديث خالد أنه ضعيف الإسناد وحديث عمر لا دلالة له فيه، والأثر عن عمر روايتان إحداهما للاستحباب والأخرى للجواز.

قال بعضهم: وهذا الجواب عن الأثر صحيح ويدلُّ عليه أن مذهب عمر رضي الله عنه عدم وجوب الموالاة.

قوله: (وَلَمْ يَرْوِهِ إِلَّا ابْنُ وَهْبٍ) أى: لم يروه أحد عن جرير إلا عبد الله بن وهب، وهو تعليل لكونه غير معروف، وقال الدارقطنى: تفرَّد به جرير بن حازم عن

قتادة وهو ثقة ولم يروه عنه إلا ابن وهب. فعلم أن الحديث غريب؛ لأنه لم يروه عن قتادة إلا جرير ولم يروه عن جرير إلا ابن وهب وحده.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على وجوب تعميم الأعضاء بالغسل في الوضوء، وأن من ترك جزءاً يسيراً ولو جاهلاً أو ناسياً مما يجب تطهيره لا تصح طهارته، وهذا متفق عليه، ودلّ الحديث أيضاً على أنه يطلب تعليم الجاهل مع الرّقق به، وعلى أنه يطلب من العالم إذا رأى منكراً أن يغيّره ولا يسكت عليه.

● عَنْ خَالِدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةٌ قَدَرُ الدَّرْهِمِ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءُ؛ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةٌ) بضم اللام تجمع على لِمَاعٍ وَلُمْعٌ مثل بُرْمَةٍ وَبَرَامٍ وَبُرْمٍ، وهي بياض أو سواد أو حمرة تبدو من بين لون سواها، وهي في الأصل البقعة من الكلاء، ويقال: هي قطعة من النبت أخذت في اليس، وفي اصطلاح الفقهاء: الموضع الذي لم يصبه الماء في الوضوء والغسل. قوله: (قَدَرُ الدَّرْهِمِ) أى: قدره مساحة، وهو المعروف عند بعض الفقهاء بالدرهم البغلي، وهو الدائرة التي تكون في ذراع البغل.

قوله: (فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ) أما الأمر بإعادة الصلاة فظاهر لأنه صلى بلا طهارة تامة، وأما إعادة الوضوء فعند من يقول بوجوب الموالاة فظاهر أيضاً، وعند من يرى عدم وجوبها فلأجل أن تقع صلاته بعد ذلك بطهارة ما أتى بها على وجه الكمال للاحتياط في العبادات، وظاهر الحديث يدل لمن قال

بوجوب الموالاة في الوضوء؛ لكن الحديث فيه مقال ولم سلم؟ فالأمر فيه للنذب جمعا بين الروايات وتقدم بيان ذلك وأقيا.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن من ترك جزءا ولو قليلا من أعضاء وضوئه بدون غسل يجب عليه إعادة الوضوء والصلاة إن صلى به. وعلى مشروعية الموالاة في الطهارة.

﴿باب إذا شك في الحدث﴾

أينقض الوضوء أم لا؟ والشك في اللغة خلاف اليقين فيشمل التردد بين الطرفين سواء أرجح أحدهما على الآخر أم كانا متساويين، وعليه اصطلاح الفقهاء وهو المراد هنا، وعند الأصوليين التردد بين الطرفين على السواء فإن رجح أحدهما على الآخر فالراجح ظنُّ والمرجوح وهم، والحدث لغة التجدد، وشرعا الحالة الناقضة للطهارة وجمعه أحداث مثل سبب وأسباب.

● عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: شَكِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: لَا يَنْقُتْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا.

○ معنى الحديث: قوله: (شكى إلى النبي ﷺ الرجل) بالناء للمجهول وكذا في رواية مسلم والرجل مرفوع على أنه نائب فاعل وعلى هذا فيكون الشاكي غير معلوم. وفي رواية البخاري أنه شكّا بالالف مبنيا للفاعل وفاعله عمُّ عبّاد وعلى هذا فيكون الشاكي معلوماً والرجل بالنصب مفعول، ويجوز فيه الرفع على

الحكاية، وشكا من باب قتل يقال: شَكَوْتُهُ شَكْوًا والاسم شَكْوَى وشَكَايَة، وشَكَاهُ، فهو مَشْكُو ومَشْكِي، والشَّكَايَة الإخبار عما يُسَىء، ومثل الرجل في ذلك المرأة.

قوله: (يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ) أى: يحسُّ حالة التلبس بها بالحدوث، وَكُنِيَ عنه بالشيء تأديبًا لاستهجان التصريح به، وفي رواية البخارى ومسلم: أنه يجد الشيء. وفي رواية الإسماعيلي: يخيل إليه في صلاته أنه يخرج منه شيء. وقد تمسك بعض المالكة بظاهره فخصوا الحكم بمن كان داخل الصلاة، وأوجبوا الوضوء على من شك في الحدث خارجها، وفرقوا بينهما بالنهي عن إبطال العبادة، وسيأتى لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

قوله: (حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ) أى: يتوهم المصلى أنه خرج منه ريح. وحتى تفريعية، ويخيل بضم المثناة التحتية وفتح الحاء المعجمة مبنى لما لم يسمَّ فاعله مأخوذ من التخيل، وهو الوهم، قال الحافظ في الفتح: وأصله من الخيال والمعنى يظن، والظن هنا أعمُّ من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين.

قوله: (لَا يَنْفَتِلُ...إِلخ) أى: لا ينصرف، وهو مجزوم بلا الناهية، ويجوز فيه الرفع على أن لا نافية، والنفي بمعنى النهي، والمعنى أنه يستمرُّ في صلاته إلى أن يسمع صوت ريح خارج من دُبُرِهِ أو يجد ريحًا، وأو للتويع، والمراد حتى يعلم وجود الريح، ولا يشترط السماع والشمُّ بالإجماع، فإن الأصمُّ لا يسمع شيئًا، والأخشم الذى ذهب حاسة شمه لا يشمُّ أصلاً، والتقييد بسماع الريح ووجدانه خرج مخرج الغالب إذ غيره كذلك وقال الخطابي: لم يراد بذكر هذين النوعين من الحدث تخصيصهما وقصر الحكم عليهما حتى لا يحدث بغيرهما وإنما هو جواب خرج على طريق المسألة التى سأل عنها السائل، وقد دخل في معناه كل ما يخرج من السيلين، وقد يخرج منه

الريح ولا يسمع لها صوتًا، ولا يجد لها ريحًا؛ فيكون عليه استئناف الوضوء إذا تيقن ذلك، وقد يكون بأذنه وَقُرْ فلا يسمع الصوت، أو يكون أخشم فلا يجد الريح، والمعنى إذا كان أوسع من الاسم كان الحكم للمعنى، وهذا كما روى أنه ﷺ قال: إذا استهل الصبي ورث. لم يرد تخصيص الاستهلال الذي هو الصوت دون غيره من أمارات الحياة من حركة وقبض وبسط ونحوها.

والحديث الذى أشار إليه رواه المصنف عن أبى هريرة فى باب المولود يهل ثم يموت، وحديث الباب أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهى أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضرُّ الشكُّ الطارئ عليه، فمن ذلك مسألة الباب التى ورد فيها الحديث وهى أن من تيقن الطهارة وشك فى السحْث حُكِمَ ببقائه على الطهارة، لا فرق بين حصول الشك فى الصلاة وحصوله خارجها وهذا مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ووافقهم ابن نافع من المالكية، واستدلوا بحديث الباب قائلين إن التقييد فيه بالصلاة إنما وقع فى السؤال فهى واقعة حال لا تفيد التقييد، ويدلُّ عليه ما رواه مسلم من حديث أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: "إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجنَّ من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً" والمراد بالمسجد الصلاة جمعاً بين الروايات ففيه إطلاق اسم الخلل على الحال، وللمالكية فى المسألة قولان آخران: فذهب الجمهور منهم: إلى أنه إن شك فى السحْث قبل الدخول فى الصلاة بطل وضوءه، ولا يجوز له الدخول فى الصلاة إلا بطهارة متيقنة، أما إن شك أثناء الصلاة فإنه يتمادى ولا يقطعها لحرمها ما لم يتبين حَدْثُهُ، فإن تبين طُهره فلا شيء عليه، وإن دام على شكه أو تبين حَدْثُهُ أعاد الوضوء والصلاة، وهذا هو المشهور، واستدلوا بظاهر حديث الباب وقالوا: الفرق بين من كان فى الصلاة وغيره أن من

دخل في الصلاة دخل بوجه جائز فلا تبطل الصلاة التي دخل فيها إلا بيقين، وهو ما نصَّ عليه في الحديث بخلاف من كان خارج الصلاة، لكن قد علمت أن التقييد في الحديث بالصلاة إنما هو واقعة حال لا تفيد التخصيص، ويردُّ عليهم أن الشك في الحدث شك في المانع، والشك في المانع لا يؤثر؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم دليل على خلافه كما هو مقرر.

وأجيب بأن الشك في المانع لما كان مستلزماً لدخول الصلاة شاكاً في بقاء الطهارة والطهارة شرط، والشك في الشرط شك في المشروط، والصلاة في ذمته بيقين فلا يبرأ منها إلا بطهارة متيقنة، فلذا وجب الوضوء، وقال ابن حبيب: إذا خيل إليه أن ريحاً خرج منه فلا يتوضأ إلا أن يوقن بخلاف ما إذا شك أبال أو تغوَّط أم لا فإنه ينتقض وضوءه أخذاً بظاهر حديث الباب؛ لكن قد علمت أن التقييد بسماع الريح ووجدانه خرج مخرج الغالب فلا يفيد التقييد وأما إذا تيقن الحَدَث وشك أتوضأ أم لا فعليه الوضوء اتفاقاً، وإذا تيقن كلاً من الطهارة والحَدَث وشك في السابق منهما ففيه خلاف، والظاهر أنه كمن تيقن الحدث وشك في الطهارة.

ومن القاعدة المأخوذة من الحديث التي هي أن الأصل واليقين لا يطرح حكمهما بالشك يتفرَّع عدَّة فروع ذكرها النووي فقال: لو كان مع الشخص ماء أو مائع من لبن أو عسل أو دهن أو طيبخ أو ثوب أو عصير أو غيرها مما أصله الطهارة وتردد في نجاسته فلا يضركُ تردده وهو باق على طهارته، وسواء أكان تردده بين الطهارة والنجاسة مستويًا أم ترجح احتمال النجاسة، وكذا لو شك في طلاق أو عتق أو حدث أو طهارة أو حيض زوجته وأمه فله البناء على الأصل، ولا يلزمه شيء من هذا كله ما لم يستند الظن إلى سبب معين، فإن استند كمسألة بول الحيوان في ماء كثير إذا تغير، ومسألة المقبرة المشكوك في نبشها وثياب المتدينين باستعمال النجاسة وغير ذلك فلها

أحكام؛ ففي بعضها يعمل بالظاهر بلا خلاف كمسألة بول الحيوان، وفي بعضها قولان كمسألة المقبرة ونحوها وفي آنية الكفار المتدينين باستعمال النجاسة وجهان أحدهما: أنها محكوم بنجاستها عملاً بالظاهر. والثاني: بطهارتها عملاً بالأصل. والثاني هو الأصح وقد أجرى الخراسانيون القولين في ثياب مدمني الخمر والقصاصين أي: الجزّارين وشبههم ممن يخالط النجاسة ولا يتصوّن منها مسلم كان أو كافر. وقالوا: كل مسألة تعارض فيها أصل وظاهر أو أصلان ففيها قولان فرع واشتدّ إنكار الشيخ أبي محمد في كتاب التبصرة على من لا يلبس ثوباً جديداً حتى يغسله لما يقع من يعانى قصر الثياب وتحفيفها وطبها من التساهل وإلقائها وهى رطبة على الأرض النجسة ومباشرتها لما يغلب على القلب نجاسته ولا يغسل بعد ذلك، قال: وهذه طريقة الحرورية الخوارج ابتلوا بالغلوّ في غير موضعه وبالتساهل في موضع الاحتياط، قال: ومن سلك ذلك فكأنه يعترض على أفعال رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين وسائر المسلمين، فإنهم كانوا يلبسون الثياب الجديدة قبل غسلها، وحال الثياب في ذلك في أعصارهم كحالها في عصرنا بلا شك، ثم قال: أرأيت لو أمرت بغسلها أكنت تأمن في غسلها أن يصيبها مثل هذه النجاسة المتوهمة؟ فإن قلت: أنا أغسلها بنفسى فهل سمعت في ذلك خبراً عن رسول الله ﷺ أو عن أحد من الصحابة أنهم وجهوا على الإنسان على سبيل الإيجاب أو الندب والاحتياط غسل ثوبه بنفسه احترازاً من أوهام النجاسة؟ فرع قال أبو محمد في التبصرة: نبيغ قوم يغسلون أفواههم إذا أكلوا خبزاً، ويقولون: الخنطة تداس بالبقر وهى تبول وتروث في المداسة أيام طويلة، ولا يكاد يخلو طحين ذلك عن نجاسته قال: وهذا مذهب أهل الغلوّ والخروج عن عادة السلف، فإنا نعلم أن الناس في العصور السالفة مازالوا يدرسون بالبقر كما يفعل أهل هذا العصر، وما نقل عن

النبي ﷺ والصحابة والتابعين وسائر ذوى التقوى والورع أنهم رأوا غسل الفم من ذلك.

قال الشيخ أبو عمرو: والفقه فى ذلك أن ما فى أيدى الناس من القمح المتنجس بذلك قليل جداً بالنسبة إلى القمح السالم من النجاسة؛ فقد اشبه إذاً واختلط قمح قليل نجس بقمح طاهر لا ينحصر، ولا منع من ذلك بل يجوز تناول من أى موضع أراد كما لو اشتهت أخته بنساء لا ينحصرن فله نكاح من شاء منهن وهذا أولى بالجواز، وفى كلام البغدادى إشارة إلى أنه وإن تعين ما سقط الروث عليه فى حال الدراس فمغفو عنه لتعذر الاحتراز عنه، (فرع) قال الشيخ أبو محمد فى التبصرة: لو أصاب ثوبه أو غيره شىء من عاب الخيل والبغال والحمير وعرقها جازت صلاته فيه؛ لأنها وإن كانت لا تزال تتمرغ فى الأمكنة النجسة وتحك بأفواها قوائمها التى لا تخلو من النجاسة، فإننا لا نتيقن نجاسة عرقها ولعابها؛ لأنها تخوض الماء الكثير، وتكرع فيه كثيراً، قال ولم يزل رسول الله ﷺ وأصحابه وسائر المسلمين بعدهم يركبون الخيل والبغال والحمير فى الجهاد والحج وسائر الأسفار، ولا يكاد ينفك الراكب فى مثل ذلك عن أن يصيبه شىء من عرقها أو لعابها، وكانوا يصلون فى ثيابهم التى ركبوا فيها ولم يعدوا ثوبين ثوباً للركوب وثوباً للصلاة، فرع سئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح فى فتاويه عن جوخ حكى أن الكفار الذين يعملونه يجعلون فيه شحم خنزير واشتهر ذلك عنهم من غير تحقيق، فقال: إذا لم يتحقق فيما بيده نجاسة لم يحكم بالنجاسة. وسئل عن بقل فى أرض نجسة أخذه البقالون وغسلوه غسلأ لا يعتمد عليه فى التطهير؛ هل يحكم بنجاسة ما يصيبه فى حال رطوبته؟ فقال: إذا لم يتحقق نجاسة ما أصابه من البقل بأن احتمل أنه مما ارتفع عن منبته النجس لم يحكم بنجاسة ما أصابه من ذلك؛ لتظاهر أصلين على طهارته. وسئل عن الأوراق التى تعمل وتبسط

وهى رطبة على الحيطان المعمولة برماد نجس وينسخ فيها ويصيب الثوب من ذلك المداد الذى يكتب به فيها مع عموم البلوى فقال: لا يحكم بنجاسته. وسئل عن قليل قمح بقى فى سفلى جبٍّ وقد عمَّت البلوى ببعر الفأر فى أمثال ذلك فقال ما معناه: إنه لا يحكم بنجاسة. ذلك إلا أن يعلم نجاسة فى هذا الجبِّ المعين والله تعالى أعلم.

(فرع) قال إمام الحرمين وغيره فى طين الشوارع الذى يغلب على الظن نجاسته قولان: أحدهما: يحكم بنجاسته. والثانى: بطهارته بناء على تعارض الأصل والظاهر فرع وماء الميزاب الذى يُظَنُّ نجاسته ولا يتيقن طهارته ولا نجاسته: قال المتولى والرويانى فى القولان فى طين الشوارع، وهذا الذى ذكره فيه نظر، والمختار الجزم بطهارته لأنه إن كان هناك نجاسة انغسلت، فرع إن الشافعى رحمه الله تعالى نصَّ على طهارة ثياب الصبيان فى مواضع، ويدلُّ له أن النبى ﷺ وهو حامل أمانة رضى الله عنها وهى طفلة رواه البخارى ومسلم. وكذا يجوز مؤاكلة الصبيان فى إناء واحد من طبخ وسائر المانعات وأكل فضل مائع أكل منه صبي وصبيبة ما لم يتيقن نجاسة يده، فإن يده محمولة على الطهارة حتى يتحقق نجاستها. وقد ثبت فى الصحيحين أن رسول الله ﷺ أكل مع الصبي طبيخاً، ولم تزل الصحابة والتابعون ومن بعدهم على ذلك من غير إنكار، وكذا ريق الصبي، وإن كان يكثر منه وضع النجاسة فى فمه فهو محمول على الطهارة حتى تتيقن نجاسته.

(فرع) هذا الذى ذكرناه كله فيما علم أن أصله الطهارة وشك فى عروض نجاسته. أما ما جهل أصله ففيه مسائل منها ما لو كان معه قطعة لحم وشك هل هى من مأكول أو غيره؟ فلا يباح له تناول منها؛ لأنه قد شك فى الإباحة والأصل عدمها، وقد ذكر القاضى حسين فيها تفصيلاً حسناً فقال: لو وجد قطعة لحم ملقاة وجهل حالها فإن كانت ملقاة على الأرض غير ملفوفة بخرقه ونحوها فالظاهر أنها ميتة

وقعت من طائر ونحوه فتكون حراماً وإن كانت في مكمل أو خرقة ونحوها فالظاهر أنها مذكاة فتكون حلالاً إلا إذا كان في البلد مجوس واختلطوا بالمسلمين فلا تباح، ومنها ما لو رأى حيواناً مذبوخاً ولم يدر أذبحه مسلم أو مجوسى فلا يباح لأنه إنما يباح بركة أهل الزكاة وشككنا في ذلك والأصل عدمه. باختصار.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الطهارة لا تنتقض بالشك في الحدث حتى يتيقنه، وعلى مشروعية سؤال أهل الذكر عما خفى حكمه ولو كان مما يستقبح، وعلى طلب التأدب في السؤال بالتكنية عما يستقبح ذكره، وعلى مشروعية بثّ المرءوس شكواه فيما ينزل به لرئيسه.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ حَرَكَةً فِي ذُبْرِهِ أَحَدَثَ أَوْ لَمْ يُحْدِثْ فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره ... إلخ) أى: أن من طرأ عليه هذا الأمر وشك وهو في الصلاة أحدث أم لا فلا يخرج من الصلاة حتى يتيقن الحدث، وقوله: (فأشكل عليه) أى: التبس عليه الأمر عطف لازم على ملزوم وذكره لزيادة الإيضاح ويحتمل أن فيه تقدماً وتأخيراً والأصل فأشكل عليه أحدث أو لم يحدث، وقال العيني: الضمير الذى في أشكل يرجع إلى الحدث الذى دلّ عليه قوله: أحدث. والمعنى أشكل عليه أخرج منه ريح أم لا فلا ينصرف من الصلاة لأن اليقين لا يزول بالشك إلا إذا تيقن فحينئذ ينصرف ويتوضأ ثم هل يبني على ما مضى أو يستأنف؟ فعندنا له أن يبني وعند الشافعي ومالك وأحمد يستأنف وهو أفضل عندنا. ونهاه ﷺ عن الخروج من الصلاة قبل تيقن الحدث لأن هذه

الحركة يحتمل أن تكون من نفخ الشيطان كما جاء عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: يأتي أحدكم الشيطان في صلاته فينفخ في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. أخرجه البزار.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث بظاهره لما يقوله المالكية من الفرق بين من شك في الحدث في الصلاة فلا ينصرف حتى يتحقق من خروج شيء ومن شك خارج الصلاة وذلك أن النبي ﷺ قيد الحكم بمن كان في صلاة، وتقدم الكلام في ذلك والبحث فيه، وفيه دليل على أن الريح الخارج من الدبر ناقض للوضوء وهو مجموع عليه وكذا الريح الخارج من القبل عند ابن المبارك والشافعي وإسحاق وأحمد وهو رواية عن محمد من الحنفية والمشهور عندهم أنه لا ينقض. وكذا عند المالكية إلا إذا انسدت الدبر وصار القبل مخرجاً معتاداً له.

﴿ باب الوضوء من القبلة ﴾

أى: في بيان حكم الوضوء من قبلة الرجل امراته، والقبلة بضم القاف وسكون الموحدة اسم من التقبيل، وهى معروفة والجمع قُبل مثل غرفة وغرف.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَذَا رَوَاهُ الْفَرَّيَابِيُّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ مُرْسَلٌ، إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ شَيْئًا.

○ معنى الحديث: قوله: (قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وفي رواية للدارقطني عنها: لقد كان نبي الله ﷺ يقبلني إذا خرج للصلاة ولم يتوضأ، وظاهره يدل على أن لمس المرأة لا

ينقض الوضوء، وإليه ذهب علي وابن عباس وعطاء وطاوس وأبو حنيفة وأصحابه، واستدلوا بأدلة منها حديث الباب وهو وإن كان منقطعاً لكن تؤيده الأحاديث الأخر ومنها ما أخرجه مسلم والترمذى وصححه عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتصمت، فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك. ومنها ما أخرجه الشيخان من حديث أبي سلمة عن عائشة قالت: كنت أنا بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي، فإذا قام بسطتهما والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح. وفي لفظ: فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فضممتها إلي ثم سجد، ومنها ما أخرجه النسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليصلي وإني لمعرضة بين يديه اعتراض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله. قال الحافظ في التلخيص الكبير: إسناده صحيح. وقال الزيلعي: إسناده على شرط الصحيح ومنها ما أخرجه ابن ماجه عن زينب السهمية عن عائشة: (أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعله بي) قال الزيلعي: سنده جيد. وفيه نظر؛ لأن الحديث فيه حجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس، وزينب السهمية مجهولة صرح به البيهقي وغير واحد وحملوا اللبس في الآية على الجماع بقرينة الأحاديث المتقدمة، ولتصريح ابن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة نبيه ﷺ بأن اللبس المذكور في الآية هو الجماع، وقد تقرر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية، وإلى تفسير الآية بما ذكر ذهب علي رضي الله عنه والحسن، وذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والأوزاعي والشافعي إلى أن اللبس ناقض للوضوء واستدلوا بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ النساء/ ٤٣. قالوا: إن الآية

صرحت بأن اللمس من جملة الأحداث الناقضة للوضوء، وهو حقيقة في لمس اليد، ويؤيد بقاءه على معناه الحقيقي قراءة حمزة والكسائي (أو لمستم) فإنها ظاهرة في مجرد اللمس دون الجماع فإن قيل: إن الملامسة من باب المفاعلة ولا تكون إلا من اثنين، واللمس باليد إنما يكون من واحد. فثبت أن الملامسة هي الجماع، فالجواب: أن الملامسة هي التقاء بشرتين سواء أكان ذلك من فعل واحد أم فعل اثنين لأن كل واحد منهما يوصف بأنه لامس ولمموس. وأجاب الأولون على هذا بأنه لا تنكر صحة إطلاق اللمس في الجلوس باليد؛ بل هو المعنى الحقيقي له ولكن المقام مخوف بقرائن توجب المصير إلى المجاز وهي حديث عائشة في التقبيل وحديثها في لمسها لبطن قدم رسول الله ﷺ وغيرهما من الأحاديث المتقدمة، وقد فسر اللمس بالجماع على ابن عباس كما تقدم ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم إن المراد بقول بعض الأعراب للنبي ﷺ إن امرأته لا ترد يد لامس كناية عن كونها زانية؛ ولهذا قال له رسول الله ﷺ: طلقها. على أن بعض المحققين قال: إن المتجه أن الملامسة حقيقة في تماس البدنين بشيء من أجزائهما من غير تقييد باليد وعلى هذا فالجماع من أفراد مسمى الحقيقة فيتناول اللفظ حقيقة وإنما يكون مجازاً لو اقتصر على إرادته باللفظ. والقول بأن اللمس في حديث عائشة يحتمل أنه كان مع حائل أو أنه خاص به ﷺ تكلف ومخالفة للظاهر.

واستدل أيضاً من قال بنقض الوضوء باللمس بما أخرجه مالك والشافعي عن ابن عمر أن من قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء ورواه مالك أيضاً في الموطأ عن ابن مسعود بلفظ: من قبل الرجل امرأته الوضوء. وبما أخرجه الدارقطني وصححه من حديث عمر. القبلة من اللمس فتوضأوا منها. وبما أخرجه أيضاً عن ابن عمر قال: من قبل امرأته وهو على وضوء أعاد الوضوء. وما رواه أيضاً عن ابن شهاب عن سالم عن

أبيه أنه كان يقول: قبلة الرجل وجسته بيده من الملامسة، ومن قَبَّل امرأته أو جسها بيده فقد وجب عليه الوضوء. لكن أثر عمر قد ضعفه ابن عبد البر وقال: هو خطأ. وهو صحيح عن ابن عمر لا عن عمر، على أنه ثبت أنه كان يَقَبِّل امرأته ثم يصلى ولا يتوضأ. فالرواية عنه مختلفة فيحمل ما قاله في الوضوء إن صحَّ عنه على الاستحباب وبقية هذه الآثار كلها ليس فيها حجة لعدم رفعها إلى النبي ﷺ، ولا سيما إذا وقعت معارضة لما ورد عن صاحب الشريعة قال في المراقبة: هذه الأحاديث كلها موقوفة على بعض الصحابة من قال ينقض اللمس وليست في حكم المرفوع إذ للرأى فيه مجال مع احتمال أن يحمل قوله على الاستحباب للاحتياط، وللمجتهد أن يختار من أقوال الصحابة ما شاء، لا سيما وقد ثبت عن النبي ﷺ عدم النقض باللمس كما تقدم عن عائشة، والأصل عدم التخصيص مع أن الشافعي لا يرى تقليد المجتهد للصحابي. وذهب مالك والليث بن سعد وأحمد في إحدى الروايات عنه إلى أن اللمس إن كان بشهوة نقض وإلا فلا جمعاً بين الآية والأحاديث المتقدمة، فحملوا اللمس في الآية على ما إذا كان بشهوة، وفي الأحاديث على ما إذا كان بدونها حيث وقعت ملامسته ﷺ للسيدة عائشة وهو في الصلاة مقبلاً على مولاه سبحانه وتعالى، وأما حديث عائشة أن النبي ﷺ قَبَّل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ رواه المصنف فيحتمل أنه كان قبل نزول الآية، ولأن اللمس ليس يحدث في نفسه وإنما هو داع إلى الحدث فاعتبرت الحالة التي يدعو فيها إلى الحدث وهي حالة الشهوة واللامس والملموس عند مالك سواء وللشافعي في الملموس قولان: الوضوء وعدمه، أشهرهما الوضوء. وذهب داود إلى أن الملموس لا وضوء عليه، وما تقدم من التفصيل عند مالك في غير القبلة في الفم، أما هي فيه فتنقض مطلقاً إلا لوداع أو رحمة، والحاصل أن في اللمس خلافاً في نقض الوضوء وعدمه، والقول بعدم النقض أقوى دليلاً والاحتياط الوضوء خروجاً من

الخلاف قوله: (قال أبو داود: وهو مرسل). المرسل ما سقط منه الصحابي ويطلق على ما سقط من سنده راو مطلقاً، وهذا هو المراد هنا؛ لأن الصحابي هنا مذكور وهو عائشة رضى الله تعالى عنها.

قوله: (وإبراهيم التيمي... إلخ) بيان لكون الحديث مرسلأ قال الترمذى: لا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شئ. وقال النسائي بعد إخرجه لهذا الحديث: ليس في هذا حديث أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلأ. قال الدارقطني: لم يروه عن إبراهيم التيمي غير أبي روق عطية بن الحارث، ولا نعلم حدث به عنه غير الثوري وأبي حنيفة واختلف فيه فأسنده الثوري عن عائشة، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة وكلاهما أرسله، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ولا أدرك زمانهما وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده، واختلف عليه في لفظه، فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد: إن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم، وقال عنه غير عثمان: إن النبي ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ. ومعاوية هذا قد أخرج له مسلم في صحيحه، وبذلك زال انقطاع الحديث. على أن أبا روق ثقة لم يذكره أحد بجرح كما تقدم ومراسيل الثقات حجة عند الكوفيين.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن تقبيل الرجل امرأته لا ينقض الوضوء قال الترمذى: وقد روى نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قالوا: ليس في القبلة وضوء. وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق: في القبلة وضوء. وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا؛ لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد. وقد علمت بيانه.

﴿ باب الوضوء من مس الذكر ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَذَكَرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ. فَقَالَ مَرْوَانُ: وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ. فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ. فَقَالَ مَرْوَانُ: أَخْبَرْتَنِي بُسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ أَنهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ.

○ معنى الحديث: قوله: (مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ) أى: من غير حائل؛ لما جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: من أفضى يده إلى ذكره ليس دونه ستر، فقد وجب عليه الوضوء. رواه أحمد وابن حبان. ولأن المس في الأصل الإفضاء إلى الشيء باليد من غير حائل، يقال: مسسته مساً من باب قتل أفضيت إليه يدي من غير حائل والاسم المسيس.

قوله: (فَلْيَتَوَضَّأْ) أى: وضوءاً شرعياً، وليس المراد غسل اليد؛ لما في رواية الدارقطني: إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة. ولما في رواية أخرى له: من مس ذكره فليعد الوضوء. والإعادة لا تكون إلا لو وضوء الصلاة. وظاهره يدل على انتقاض الوضوء من مس الذكر. وبه قال عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص وعطاء والزهرى وابن المسيب ومجاهد وأبان بن عثمان وسليمان بن يسار وإسحاق ومالك والشافعي وأحمد، محتجين بحديث الباب، وبما تقدم من روايتي الدارقطني، وبما رواه أيضاً عن عائشة أن النبي ﷺ قال: "ويل للذين يمسون فروجهم، ثم يصلون ولا يتوضأون". وهو دعاء بالشر، ولا يكون إلا على ترك واجب.

وبما رواه أحمد والطحاوى فى شرح معانى الآثار من طريق محمد بن إسحاق عن عروة أيضًا عن زيد بن خالد الجهنى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من مس فرجه فليتوضأ). قال الطحاوى: هذا الحديث منكرو، وأخلق به أن يكون غلطاً؛ لأن عروة حين سألوه مروان عن مس الفرج فأجابته من رأيه أن لا وضوء فيه، فلما قال له مروان عن بسرة عن النبى ﷺ ما قال، قال له عروة: ما سمعت به. وهذا بعد موت زيد بن خالد بكم ما شاء الله، فكيف يجوز أن ينكر عروة على بسرة ما قد حدثه إياه زيد بن خالد عن النبى ﷺ؟!.

وحاصله أن حديث زيد غلط؛ لأن عروة أنكرو سماع نقض الوضوء من مس الذكر بعد أن أخبره مروان بسماعه من بسرة، وإثباته ذلك، وكان ذلك بعد موت زيد بن خالد بزمان طويل، فلو كان حديث زيد ثابتاً، ما أنكرو عروة مدلوله على مروان، وما قاله الطحاوى من تقدّم موت زيد بن خالد الجهنى توهم منه، ولا ينبغي لأهل العلم أن يطعنوا فى الأخبار بالتوهم، فإن المعول عليه أن زيد بن خالد مات سنة ثمان وسبعين من الهجرة، ومروان بن الحكم مات سنة خمس وستين كما تقدم، فيجوز أن يكون عروة لم يسمعه من أحد حين سألوه مروان، ثم سمعه من بسرة ثم سمعه من زيد بن خالد، فعلم أن حديث زيد بن خالد الذى أخرجه أحمد والطحاوى ثابت يحتج به على نقض الوضوء من مس الذكر، فإن رجاله كلهم ثقات محتج بهم، فلا معنى لردّه، وأن عروة روى الحديث عن كل من مروان وزيد بن خالد، وثبت بإقرار الطحاوى أيضًا أن زيد بن خالد الجهنى لم يحدث عروة قبل تحديث مروان له، وأن الطحاوى بنى كلامه على رواية ضعيفة وهى موت زيد بن خالد فى خلافة معاوية، وترك رواية الأكثرين.

ذهب على وابن مسعود وعمار والحسن البصرى وربيعة والعرة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه إلى أن مس الذكر غير ناقض للوضوء. واحتجوا بحديث طلق الآتى بعد هذا، وقال الطحاوى فيه: إسناده مستقيم غير مضطرب، وصححه الطبرانى وابن حزم.

وقال ابن المدينى: هو أحسن من حديث بسرة. وبما رواه الطحاوى فى شرح معانى الآثار عن على عليه السلام: ما أبالى أنفى مسست أو أذى أو ذكرى. وبما رواه أيضًا عن ابن مسعود وحذيفة نحوه وقالوا فى حديث بسرة: إنه خبر آحاد فيما تعم به البلوى ولو ثبت لاشتهر، وعلى تسليم ثبوته فهو محمول على غسل اليد؛ لأن الصحابة كانوا يستنجون بالأحجار، فإذا مسوه بأيديهم تلوثت خصوصًا فى أيام الصيف. وبعضهم سلك طريق الجمع بين الروایتين، فجعل مس الذكر كناية عما يخرج منه؛ لأن مسه يعقبه غالبًا خروج الحدث كما كنى تعالى بالجىء من الغائط عن قضاء الحاجة، لكن حديث طلق قد ضعفه الشافعى والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى، وقال الشافعى: قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه، فبم يكون لنا قبول خبره؟، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة، وعلى تسليم صحته فهو منسوخ بحديث بسرة؛ لأنها أسلمت عام الفتح سنة ثمان من الهجرة، وطلق قدم على النبى صلى الله عليه وسلم وهو ببنى المسجد فى السنة الأولى من الهجرة. ففى الدارقطنى: حدثنا إسماعيل بن يونس بن ياسين نا إسحاق بن أبى إسرائيل نا محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يؤسسون مسجد المدينة قال: وهم ينقلون الحجارة قال: فقلت: يا رسول الله، ألا ننقل كما ينقلون؟ قال: لا؛ ولكن أخلط لهم الطين يا أبا اليمامة، فانت أعلم به. فجعلت أخلط لهم وهم ينقلون، ثم رجع طلق إلى قومه، ولم يثبت رجوعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك، واحتجوا أيضًا بحديث أبى هريرة: إذا أفضى

أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينها شيء فليتوضأ. رواه الدارقطني، وإسلام أبي هريرة كان عام خير في السنة السابعة. وبما روى عن طلق نفسه بلفظ: من مس فرجه فليتوضأ. أخرجه الطبراني وصححه، وقال: فيشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي ﷺ قبل هذا، ثم سمع هذا بعد، فوافق حديث بسرة.

ومن قال بالنسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي. وسلك بعضهم مسلك الترجيح، فقال: حديث بسرة أرجح من حديث طلق، لكثرة من صححه من الأئمة منهم الترمذي والدارقطني وابن معين وأحمد.

وقال البخاري: إنه أصح شيء في الباب، قال في التلخيص: قال البيهقي: هذا الحديث وإن لم يخرج الشيخان، فقد احتجا بجميع رواته، واحتج البخاري بمروان بن الحکم في عدة أحاديث، فهو على شرط البخاري بكل حال.

وقال الإسماعيلي في صحيحه: إنه يلزم البخاري إخراجه، فقد أخرج نظيره. ورجح أيضًا بكثرة شواهد وطرقه؛ فقد روى عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلى بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة وأروى بنت أنيس.

وأجاب الأولون عما قاله علي وغيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم بأنهما آثار موقوفة عليهم، فلا تعارض الأحاديث الصحيحة المرفوعة إلى النبي ﷺ، و قولهم في حديث بسرة: إنه خبر آحاد مردود؛ لأنه قد رواه سبعة عشر صحابيًا كما تقدم، وقد عده السيوطي في الأحاديث المتواترة.

قال المنذرى: قال الإمام الشافعي رحمه الله: قد روينا قولنا عن غير بسرة، والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروى عن عائشة بنت عجرد وأم خدش وعدة من

النساء لسن بمعروفات في العامة، ويحتج بروايتهم، ويضعف بسرة مع ساقية هجرتها وقديم صحبتها النبي ﷺ وقد حدثت بهذا في دار المهاجرين والأنصار، وهم متوافرون، ولم يدفعه منهم أحد، بل علمنا بعضهم صار إليه عن روايتها منهم عروة بن الزبير، وقد دفع وأنكر الوضوء من مس الذكر قبل أن يسمع الخبر، فلما علم أن بسرة روته، قال به وترك قوله، وسمعها ابن عمر تحدث به فلم يزل يتوضأ من مس الذكر حتى مات، وهذه طريقة الفقه والعلم.

وقال الحاكم: قد روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة والتابعين عن بسرة منهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد الرحمن الأنصاري وعبد الله بن أبي مليكة وسليمان بن موسى. وقولهم: (وعلى تسليم ثبوته) فهو محمول على غسل اليد فقط ممنوع أيضاً لما رواه الدارقطني: إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة كما تقدم. ولأنه صرف للفظ عن حقيقته الشرعية بدون موجب.

وأما ما سلكه بعضهم من الجمع بين الحديثين، فجعل مس الذكر كناية عما يخرج منه، فهو تأويل بعيد لا يخفى ما فيه من التكلف. وبما تقدم تعلم أن الظاهر أن مس الذكر ناقض للوضوء.

وللقائلين بذلك تفاصيل: فمذهب المالكية: أن الناقض للوضوء هو مس الشخص البالغ ذكر نفسه المتصل من غير حائل، ولو خشي مشكلاً، سواء أكان المس عمداً أم سهواً، التذام لا، من الكمرة أو غيرها، يبطن الكف أو جنبه، ورءوس الأصابع أو جوانبها، لا بظفر ولا بظهر كفه ولا بذراع، وهذا هو مشهور المذهب.

وقيل: إن كان بلدة نقض، وإلا فلا. وفي المس من فوق الحائل أقوال ثلاثة: عدم النقض مطلقاً. وهو أشهرها، والنقض مطلقاً. والنقض إن كان خفيفاً وعدمه إن كان

كثيفاً، وفي مس المرأة فرجها عندهم أقوال أشهرها عدم النقض مطلقاً، وقيل: إن أدخلت إصبعها فيه أو قبضت عليه نقض، وإلا فلا، وقيل: لا ينقض إلا إن كان بلذة، وأما مس دبره فلا نقض فيه مطلقاً، بخلاف مس دبر الغير أو ذكره، فتجرى عليه أحكام الملاسة وتقدم بيانها.

وقالت الشافعية: ينقض مس فرج الآدمي بباطن الكف من نفسه وغيره، سواء أكان ذكرًا أم أنثى، صغيرًا أم كبيرًا حيًّا أم ميتًا، وكذلك مس دبر الآدمي على المعتمد عندهم، والمراد بباطن الكف عندهم الراحة مع بطون الأصابع.

وقالت الحنابلة: ينتقض الوضوء بمس الذكر مطلقاً، سواء أكان الماسُّ ذكرًا أم أنثى، بشهوة أم غيرها، ذكره أم ذكر غيره، بيده بباطن كفه أو ظهرها أو جنبها من غير حائل لا بظفر، و ينتقض أيضًا بمس دبره ودبر غيره، ذكرًا كان أو أنثى، وبمس امرأة فرجها الذي بين شفريها وهو مخرج بول ومنى وحيض لا بمس شفريها وهما حافتا الفرج، واستدلوا بما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: من أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء. وقالوا: المراد باليد من رءوس الأصابع إلى الكوع كما في السرقة، والإفضاء الوصول أعم من أن يكون بظاهر الكف أو باطنه كما عليه أهل اللغة وبما أخرجه ابن ماجه وصححه أحمد وأبو زرعة والحاكم: من مس فرجه فليتوضأ. والفرج يشمل القبل والدبر من الذكر والأنثى، وبما أخرجه أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: "أيا رجل مس فرجه فليتوضأ، وأيا امرأة مست فرجها فلتوضأ". وبما أخرجه الدارقطني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "ويل للذين يمسون فروجهم، ثم يصلون، ولا يتوضأون". قالت عائشة: بأي وأمي هذا للرجال، أفرأيت النساء؟ قال: إذا مست إحداكن فرجها، فلتوضأ للصلاة، وبذلك يرد على من خص النقض بمس

ذكر الرجل، ومن هذا علم أن الأقوى من جهة الدليل هو انتقاض الوضوء بالمس، لا فرق بين رجل وامرأة، ولا بين قبل ودبر، ولا بين المس بباطن الكف أو ظاهرها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على انتقاض الوضوء من مس الذكر، وقد علمت ما فيه من الخلاف.

﴿باب الرخصة في ذلك﴾

أى: في أن مس الذكر لا ينقض الوضوء، وتقدم أن الرخصة في اللغة التسهيل في الأمر والتيسير فيه، وفي اصطلاح الأصوليين والفقهاء: الانتقال من حكم صعب إلى حكم سهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي.

● عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ: هَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ؟ أَوْ قَالَ: بَضْعَةٌ مِنْهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية النسائي قال: خرجنا وفدًا إلى رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا معه، فلما قضى الصلاة جاء رجل... إلخ، وكان ذلك الوفد وفد بني حنيفة وكان ستة نفر كما ذكره ابن حبان، وقيل: كانوا بضعة عشر، فأنزلوا في دار رملة بنت الحارث، وكان ذلك في السنة الأولى من الهجرة قوله: (كَأَنَّهُ بَدَوِيٌّ) بفتحين نسبة إلى البدو، وهو خلاف الحضرة، وقيل: نسبة إلى البادية على غير قياس، ولم يجزم طلق بأنه بدوي لعدم معرفته له، لأنه ليس من أهل المدينة.

قوله: (مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ) أناقض للوضوء أم لا؟. وفي رواية الدارقطني: ما ترى في مس الرجل ذكره في الصلاة. وفي رواية البيهقي عن قيس بن طلق عن أبيه قال: بينا أنا أصلي إذ ذهبت أحك فخذي، فأصابت يدي ذكرى فسألته عليه السلام... إلخ. قوله: (هَلْ هُوَ إِلَّا مُضَغَّةٌ مِنْهُ) أى: ليس الذكر إلا جزءاً من الشخص، والمضغة بضم الميم وسكون الضاد المعجمة من اللحم قدر ما يمضغ، وجمعها مضغ، وفي رواية ابن ماجه عن قيس عن أبيه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكر، فقال: "إنما هو منك"، وفي رواية له: إنما هو حَذِيَّةٌ منك بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة ما قطع طولاً من اللحم أو القطعة الصغيرة منه. قوله: (بَضْغَةٌ مِنْهُ) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة القطعة من اللحم، وجمعها بضغ مثل تمره وتمر وبضعات مثل سجادات وبضع مثل قرب وبضاع مثل صحاف، فالمضغة والبضعة بمعنى.

وظاهر الحديث أن مس الذكر ليس ناقضاً للوضوء، لأنه جزء من الجسد فكما أنه لا ينقض مس جزء من أجزاء الجسد غير الذكر لا ينقض مس الذكر، وإليه ذهب أبو حنيفة وجماعة من الصحابة والتابعين، قال الترمذى: وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبعض التابعين إنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر، وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك، وهذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب.

وتقدم عن غير واحد أنه ضعيف، وعلى فرض صحته فهو منسوخ بحديث بسرة، وبحديث أبي هريرة، وبما رواه طلق نفسه مرفوعاً: "من مس ذكره فليتوضأ". أخرجه الطبراني وصححه، ومنهم من رجح حديث بسرة لكثرة من صححه من الأئمة، ولكثرة شواهد وطرقه، ولأن الشيخين وإن لم يخرجاه احتجاً بجميع رجاله، وذهب

بعضهم إلى عدم الاحتجاج بالحديثين لتعارضهما، ورجع إلى الآثار الواردة عن الصحابة القاضية بنقض الوضوء بمس الذكر.

قال الخطابي: احتج من رأى فيه الوضوء بأن خبر بسرة متأخر؛ لأن أبا هريرة قد رواه عن النبي ﷺ وهو متأخر الإسلام، وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ في بدء الإسلام، وهو إذ ذاك بينى مسجد المدينة أول زمن الهجرة، وإنما يؤخذ بآخر الأمرين، وتناولوا خبر طلق أيضًا على أنه أراد به المس ودونه حائل، واستدلوا على ذلك برواية الثوري وشعبة وابن عينة أنه سأل عن مسه في الصلاة، والمصلي لا يمس فرجه من غير حائل بينه وبينه، وحدثني الحسن بن يحيى حدثنا أبو بكر بن المنذر قال: بلغني عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إنهما اجتمعا فتذاكرا الوضوء من مس الذكر، وكان أحمد يرى الوضوء، ويحيى لا يرى ذلك، وتكلما في الأخبار التي رويت في ذلك، فحصل أمرهما على أن اتفقا على إسقاط الاحتجاج بالخبرين معًا خبر بسرة وخبر طلق، ثم صارا إلى الآثار التي رويت عن الصحابة في ذلك، فصار أمرهما إلى أن احتج أحمد بحديث ابن عمر فلم يكن ليحيى دفعه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على عدم نقض الوضوء بمس الذكر، وعلى طلب السعي إلى معرفة أحكام الدين، وعلى مشروعية سؤال المفضل الفاضل ولو كان المسنول عنه مما يستحي من ذكره.

﴿ باب في الوضوء من لحوم الإبل ﴾

● عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ فَقَالَ: تَوَضَّأُوا مِنْهَا. وَسِئِلَ عَنْ لُحُومِ الْفَتَمِ فَقَالَ: لَا تَوَضَّأُوا مِنْهَا.

وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَقَالَ: لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا مِنْ الشَّيَاطِينِ. وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ فَقَالَ: صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ) أى: من أكل لحوم الإبل فهو على تقدير مضاف، وفي رواية مسلم عن جابر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ. قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم، فتوضأ من لحوم الإبل. قال: أصلى في مرابض الغنم؟ قال: نعم، قال: أصلى: في مبارك الإبل. قال: لا.

قوله: (تَوَضَّأُوا مِنْهَا) أى: وضوءاً شرعياً، إذ الحقائق الشرعية في كلام الشارع مقدمة على غيرها عند الإطلاق.

والحديث يدل على أن الأكل من لحوم الإبل ناقض للوضوء، وإليه ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة، واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي، وحكى عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين. واحتج هؤلاء بحديث الباب، وبحديث مسلم عن جابر بن سمرة الذى تقدم قال النووى فى شرح مسلم: قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: صح عن النبي ﷺ فى هذا حديثان: حديث جابر، وحديث البراء، وهذا المذهب أقوى دليلاً، وإن كان الجمهور على خلافه.

وقال الدميرى: إنه المختار المنصور من جهة الدليل.

وفي التلخيص قال البيهقي: حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به، قال البيهقي: قد صح فيه حديثان: حديث جابر بن سمرة، وحديث البراء.

قال الدهلوي في حجة الله البالغة: والسر في إيجاب الوضوء من لحوم الإبل على قول من قال به أنها كانت محرمة في التوراة، واتفق جمهور أنبياء بني إسرائيل على تحريمها، فلما أباحها الله لنا، شرع الوضوء منها لمعينين: أحدهما: أن يكون الوضوء شكرًا لما أنعم الله علينا من إباحتها بعد تحريمها على من قبلنا.

وثانيهما: أن يكون الوضوء علاجًا لما عسى أن يختلج في بعض الصدور من إباحتها بعدما حرمها الأنبياء من بني إسرائيل، فإن النقل من التحريم إلى كونه مباحًا يناسبه إيجاب الوضوء منه، ليكون أقرب لاطمئنان نفوسهم.

وذهب الأكثرون إلى أن أكل لحوم الإبل غير ناقض للوضوء، منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة، وجماهير التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم، وقالوا: المراد بالوضوء في الحديث الوضوء اللغوي لا الشرعي؛ لأن في لحوم الإبل دسومة لا توجد في غيرها.

قال الخطابي: تأول عامة الفقهاء الوضوء على الوضوء الذي هو النظافة ونفى الدسومة، ومعلوم أن في لحوم الإبل من الحرارة وشدة الدسومة ما ليس في لحوم الغنم كما روى: "توضأوا من لحوم الإبل، فإن له دسماً". فكان معنى الوضوء منصرفاً إلى غسل اليد، لوجود سببه دون الوضوء الذي هو من أجل رفع الحدث لعدم سببه.

ويؤيده ما روى عن ابن مسعود وعلقمة إنهما خرجا يريدان الصلاة فجاء بقصعة من بيت علقمة فيها ثريد ولحم، فأكلا فمضمض ابن مسعود وغسل أصابعه، ثم

قام إلى الصلاة. وعن ابن مسعود قال: لأن أتوضأ من الكلمة المنتنة أحب إلى من أن أتوضأ من اللقمة الطيبة. وعن أبان بن عثمان أن عثمان رضي الله عنه أكل خبزاً ولحماً، وغسل يديه ثم مسح بهما وجهه، ثم صلى ولم يتوضأ.

وعن عبيد بن حنين قال: رأيت عثمان أتى بثريد فأكل، ثم غضمض، ثم غسل يده، ثم قام فصلى للناس ولم يتوضأ. وعن سعيد بن جبير أن ابن عباس أتى بجفنة من ثريد ولحم عند العصر فأكل منها، فأتى بماء فغسل أطراف أصابعه، ثم صلى ولم يتوضأ.

وعن أبي نوفل بن أبي عقرب الكنانى قال: رأيت ابن عباس أكل خبزاً رقيقاً ولحماً، حتى سأل الودك على أصابعه، فغسل يده وصلى المغرب. أخرج هذه الآثار كلها الطحاوى. فهؤلاء العظماء من الصحابة لما لم يتوضأوا من أكل ما مسته النار وضوءاً اصطلاحياً واكتفوا بالوضوء اللغوى، علم بذلك أن المراد هنا بالوضوء الوضوء اللغوى لا الاصطلاحى، وعلى فرض أن المراد الوضوء الاصطلاحى، فقد نسخ بما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وسيأتى للمصنف عن جابر أنه كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، فقد دل على تحقق الوضوء والترك مما مست النار، وأن الترك كان آخر الأمرين، فارتفع وجوبه، ولذا قال الترمذى: كان هذا الحديث ناسخ لحديث الوضوء مما مست النار ولما كان لحم الإبل فرداً مما مسته النار، وقد نسخ وجوب الوضوء منه بجميع أفرادها، فاستلزم نسخ وجوبه من لحم الإبل.

فما قاله النووى من أن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحم الإبل خاص والخاص مقدم على العام، مندفع بأن لا نسلم أن نسخه لكونه خاصاً بل لأنه فرد من

أفراد العام الذى نسخ، وإذا نسخ العام الذى هو وجوب الوضوء مما مست النار نسخ كل فرد من أفرادها ومنه لحم الإبل.

قال الطحاوى فى شرح معاني الآثار: قد فرق قوم بين لحوم الغنم ولحوم الإبل فأوجبوا فى أكل لحوم الإبل الوضوء ولم يوجبوا ذلك فى أكل لحوم الغنم واحتجوا فى ذلك بما روى عن جابر بن سمرة قال: (سئل رسول الله ﷺ أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم، قيل: أفنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: لا).

وخالفهم فى ذلك آخرون، فقالوا: لا يجب الوضوء للصلاة بأكل شيء من ذلك، وكان من الحجة لهم فى ذلك أنه قد يجوز أن يكون الوضوء الذى أراده النبي ﷺ هو غسل اليد، وفرق قوم بين لحوم الإبل ولحوم الغنم فى ذلك؛ لما فى لحوم الإبل من الغلظ، ومن غلبة ودكها على يد أكلها، فلم يرخص فى تركه على اليد، وأباح ألا يتوضأ من لحوم الغنم لعدم ذلك منها، وقد روي فى الباب الأول فى حديث جابر أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار، فإذا كان ما تقدم منه هو الوضوء مما مست النار، وفى ذلك لحوم الإبل وغيرها، كان فى تركه ذلك ترك الوضوء من لحوم الإبل، فهذا حكم هذا الباب من طريق الآثار.

وأما من طريق النظر فإننا قد رأينا الإبل والغنم، سواء فى حل بيعهما وشرب لبنهما وطهارة لحومهما، وأنه لا تفترق أحكامهما فى شيء من ذلك، فالنظر على ذلك إنهما فى أكل لحومهما سواء فكما كان لا وضوء لمن أكل لحوم الغنم فكذلك لا وضوء فى أكل لحوم الإبل.

وأقوى أجوبة القائلين بعدم النقض الجواب بالنسخ، ويؤيده اتفاق الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم على عدم النقض، ويبعد أن يتفقوا على خلاف الحق فى مثل هذا، وهو مما تعم به البلوى.

وما قاله في النيل: من أن فعله ﷺ غير ناسخ للقول الخاص بنا. محله إذا قام دليل صريح على الخصوصية، ولا دليل هنا، والقول بأن الخاص مقدم على العام، وليس منسوخاً به إنـسـمـا يتمشى على رأى من يقول بتقديمه عليه، ولو تأخر العام، أما على رأى من يقول: إن العام المتأخر ناسخ، فيكون حديث ترك الوضوء مما مست النار ناسخاً لأحاديث الوضوء من أكل لحوم الإبل.

وقول ابن القيم: من يجعل كون لحم الإبل هو الموجب للوضوء سواء مسته النار أم لم تمسه فيوجب الوضوء من نيته ومطبوخه وقديده، فكيف يحتج عليه بهذا الحديث؟. يعنى حديث جابر مردود بأنه يلزم عليه أن يجعل حديث الباب شاملاً للأكل والمس أيضاً؛ لأنه كما أنه غير مقيد بكونه مطبوخاً غير مقيد بالأكل، ولما جعله شاملاً للمطبوخ وغيره لزمه أن يجعله شاملاً للأكل والمس، ولا قائل بنقض الوضوء من مس اللحم.

قوله: (لا تَوَضَّأُوا مِنْهَا) أى: لا يلزمكم أن تتوضَّأوا من أكل لحوم الغنم؛ لما في رواية مسلم من حديث جابر بن سمرة السابقة من قوله ﷺ: "إن شئت فتوضَّأ، وإن شئت فلا تتوضَّأ". فالنهي في رواية المصنف لرفع وجوب الوضوء الشرعى من أكل لحوم الغنم، فلا ينافي طلب الوضوء اللغوى.

قوله: (وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ... إلخ) أى: عن حكم الصلاة في مبارك الإبل، والمبارك جمع مبارك مثل جعفر موضع بروك الإبل، يقال: برك البعير بروكاً من باب قعد وقع على بركه أى: صدره، وأبركته: أخـتـه.

قوله: (لا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ) وفي رواية الترمذى: (في أعطان الإبل) والأعطان جمع عطن، وهو موضع بروك الإبل حول الماء فقط، بخلاف المبارك فإنه أعم، فكل عطن مبارك ولا عكس.

قوله: (فإنها من الشَّيَاطِينِ) تعليل للنهي عن الصلاة فيها. وفي رواية ابن ماجه: "فإنها خلقت من الشياطين"، وفي رواية أحمد: "لا تصلوا في أعطان الإبل، فإنها خلقت من الجن، ألا ترون إلى عيونها وهيئتها إذا نفرت"، وفي رواية الشافعي: فإنها جن خلقت من جن.
وظاهر هذه الروايات كلها أن الإبل من نسل الشياطين، وأنسها أنفسها شياطين، وذلك لتمردّها ونفارها.

قال في القاموس: والشيطان معروف وكل عادٍ متمرّد من إنس أو جن أو دابة. ويحتمل أن المراد أنسها تعمل عمل الشياطين؛ لأن الإبل كثيرة الشراد، فتشوش قلب المصلي، فتشغله عن الخشوع في الصلاة، وربما نفرت وهو فيها، فتؤدى إلى قطعها، فهي مثبته بالشياطين في النفرة والتشويش.

ويؤيده ما جاء من أن الشياطين مقارنة لها، فقد روى النسائي وأحمد من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي مرفوعاً: "على ظهر كل بعير شيطان، فإذا ركبتها فسموا الله". قال الخطابي: إنما نهى عن الصلاة في مبارك الإبل؛ لأن فيها نفاراً وشراداً لا يؤمن أن يتخبط المصلي إذا صلى بحضرتها أن تفسد عليه صلاته، وهذا المعنى مأمون في الغنم لما فيها من السكون وقلة النفار.

ويحتمل أن الضمير في قوله: (إنها) عائذ على المبارك، فيكون على تقدير مضاف، أى: فإنها من مأوى الشياطين؛ لأنها تأوى إلى المزابيل والمواضع التي فيها القدر، ومن جعلتها مبارك الإبل. فإن قلت: إن مرابض الغنم فيها الزبل أيضاً. قلت: قد عللها صاحب الشرع بأن فيها بركة، وكل موضع فيه بركة لا تأوى إليه الشياطين. وقد ورد: "ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم". رواه البخاري. وظاهر الحديث يدلّ على تحريم الصلاة في معادن الإبل، وإليه ذهب ابن حزم والظاهرية

وأحمد، وقال: لا تصح بحال، ومن صلى في عطن إبل، أعاد أبدًا. وذهب الجمهور إلى كراهة الصلاة فيها.

وظاهر التعليل أن محل النهي عن الصلاة فيها حال وجود الإبل، فإذا لم تكن موجودة وأمنت النجاسة، فلا نهى؛ لعموم حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "جعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا". رواه المصنف في باب المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، وحديث: "فأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل". رواه البخاري، ولأن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وغيره من الصحابة رووا أن رسول الله ﷺ كان يصلي إلى بعيره، وأيضًا كان يصلي على راحلته.

وقد ذكر الطحاوي رسالة كتبها عبد الله بن نافع إلى الليث بن سعد، وفيها وقد كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، ومن أدركنا من خيار أهل أرضنا يعرض أحدهم ناقته بينه وبين القبلة، فيصلّي إليها وهي تبعر وتبول.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الأم: وفي قول النبي ﷺ: "لا تصلوا في أعطان الإبل، فإنها جنّ من جنّ خلقت"، دليل على أنه إنما نهى عنها كما قال ﷺ حين نام عن الصلاة: "أخرجوا بنا من هذا الوادي، فإنه واد به شيطان". فكره أن يصلي في قرب الشيطان، فكان يكره أن يصلي قرب الإبل؛ لأنها خلقت من جنّ لا لنجاسة موضعها. وهذا التفصيل إن عاد الضمير في قوله: إنها على الإبل، فإن عاد على المبارك وهو الظاهر كما قالت المالكية والشافعية والحنفية، فهي منهي عن الصلاة فيها مطلقًا.

قوله: (فِي مَرَابِضِ الْقَتَمِ) جمع مريض مثل مجلس، وهو مأواها ليلاً، وقيل: مأواها عند الماء.

قوله: (فَقَالَ صَلُّوا فِيهَا) أى: فى المرباض، والأمر للإباحة لا للوجوب اتفاقاً، كما قاله العراقى. قوله: (فإنها بركة) أى: ذات بركة، وفى نسخة: "فإنها مباركة". وهو تعليل لإباحة الصلاة فى مرباض الغنم، والمراد منه التفرقة بين الغنم والإبل بأن الغنم ليس فيها تمرّد ولا شراد كالإبل بل فيها بركة وسكينة فلا تؤذى المصلّى، ولا تؤدى إلى قطع صلاحه.

وقد تمسك بحديث الباب العترة والنخعي والأوزاعي والزهرى والحكم والثورى وعطاء ومالك وأحمد، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والإصطخرى والرويانى على طهارة أبوال غنم وأبعارها، وقالوا: لأن مرباضها لا تخلو عن ذلك.

فإن قيل: لا دلالة فى الحديث على مباشرة الأبوال والأزبال، بل فيه تعليل إباحة الصلاة فى مرباض الغنم بأنها بركة، وهو كناية عن كونها لا تؤذى كالإبل. قلنا: الغالب أن من صلى فى مثل هذا الموضع لا يأمن من أن يصيبه شيء من أبوالها وأزبالها، ولو كان نجساً لينه ﷺ فى جواب السائل؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، ولما أمر بالصلاة فيها؛ لأن محل النجاسات مأوى الشياطين، فاقتصره ﷺ فى البيان على ما ذكر دليل على عدم نجاستها، ويؤيده ما أخرجه البخارى والترمذى عن أنس قال: كان النبی ﷺ يصلى قبل أن يبنى المسجد فى مرباض الغنم. ومثل الغنم الإبل، وكل ما يؤكل لحمه قياساً على الغنم، والنهى عن الصلاة فى مبارك الإبل لا لنجاستها؛ بل لنفارها كما تقدم.

وقد بوب البخارى فى صحيحه لذلك، وقال: باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرباضها، وصلى أبو موسى فى دار البريد والسرقيين والبرية إلى جنبه، فقال: ها هنا وثم سواء.

وهذا الأثر وصله أبو نعيم قال: حدثنا الأعمش عن مالك بن الحويرث عن أبيه قال: صلى بنا أبو موسى في دار البريد، وهناك سرقين الدوابّ والبرية على الباب، فقالوا: لو صليت على الباب، فقال: ها هنا وثمّ سواء.

ودار البريد موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهما، والسرقين بكسر السين المهملة وإسكان الراء الزيل، والبرية الصحراء منسوبة إلى البرّ، وقول أبي موسى: ها هنا وثمّ سواء. يريد إنهما متساويان في صحة الصلاة فيهما.

ثم ذكر البخارى حديث أنس في قصة أناس من عرينة الذين أمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا بلقاح الصدقة، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها، وهو دليل ظاهر على طهارة أبوال الإبل أيضاً.

قال الحافظ في الفتح: أما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته، أما من الإبل فهذا الحديث، وأما من مأكول اللحم فبالقياس عليه، وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والإصطخرى والرويانى. واحتج ابن المنذر على الطهارة بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة، قال: ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب؛ إذ الخصائص لا تثبت إلا بالدليل قال: وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم في أسواقهم، واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم قديماً وحديثاً من غير نكير دليل على طهارتها. قلت: وهو استدلال ضعيف؛ لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره، فلا يدل ترك إنكاره على جوازه، فضلاً عن طهارته.

وقال ابن العربي: تعلق بهذا الحديث يعنى حديث العربيين من قال بطهارة أبوال الإبل، وعورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوى. وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة، بدليل أنه لا يجب، فكيف يباح الحرام لما لا يجب؟! وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة، بل هو حال ضرورة، إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره، وما أبيع للضرورة لا يسمى حراماً وقت تناوله، لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ الأنعام/١١٩. فما اضطر إليه المرء فهو غير محرّم عليه، كالميتة للمضطر، والله تعالى أعلم، وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم؛ فإن الفطر في رمضان حرام، ومع ذلك يباح لأمر جائز كالسفر.

وأما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوى به لقوله ﷺ: (إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرّم عليها) رواه أبو داود من حديث أم سلمة، والنجس حرام فلا يتداوى به؛ لأنه غير شفاء. فجوابه أن الحديث محمول على حالة الاختيار، وأما حالة الضرورة فلا يكون حراماً كالميتة للمضطر.

ولا يرد قوله ﷺ في الخمر: "إنها ليست بدواء، إنها داء". في جواب من سأله عن التداوى بها فيما رواه مسلم؛ فإن ذلك خاص بالخمر ويلتحق به غيره من المسكر، والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحدة يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره، ولأن شربه يجر إلى مفسد كثيرة، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء فجاء الشرع بخلاف معتقدهم.

وأما أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً: "إن في أبوال الإبل شفاء للذرّة بطونهم" والذرب فساد المعدة، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه. وبهذه الطريقة يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها. كلام الفتح .

ومنه علم أن الإذن بالتداوى بأبوال الإبل إنما هو باعتبار الضرورة، فلا يفيد طهارتها، ولو سلم فالتداوى إنما وقع بأبوال الإبل، فيكون خاصاً بها، ولا يجوز إلحاق غيره به، أفاده في النيل.

ولا يرد على من قال بطهارة الرّوث والبصرة من المأكول ما أخرجه البخاري وغيره عن عبد الله بن مسعود قال: أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين، والتمست الثالث، فلم أجد، فأخذت روثه فأتيته بها، فأخذ الحجرتين، وألقى الروث، وقال: هذا ركس. أي: نجس؛ لأنه قد صرح ابن خزيمة في صحيحه في رواية له في هذا الحديث أنها كانت روثه حمار، فلا يتم الاستدلال به على نجاسة عموم الروث. على أنه ﷺ علل النهي عن الاستنجاء بالروث مطلقاً بكونها من طعام الجن، كما تقدم في الأحاديث الكثيرة الصحيحة.

وذهبت الحنفية وأكثر الشافعية والجمهور إلى نجاسة الأبوال والأرواث كلها، لا فرق بين مأكول اللحم وغيره، واستدلوا بعموم حديث أبي هريرة مرفوعاً: "استنزها من البول، فإن عامة عذاب القبر منه". رواه الدارقطني والحاكم وصححه. وقال الحافظ في الفتح: صححه ابن خزيمة وغيره. وهو ظاهر في تناول جميع الأبوال، وبما رواه البخاري ومسلم من أنه ﷺ مرّ بقبرين، فقال: "إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول... إلخ" قالوا: فعمّ جنس البول ولم يخصه ببول الإنسان، ولا أخرج عنه بول المأكول.

وأجيب عنه بأن (ال) في البول للعهد، والمعهود بول الإنسان؛ لما في رواية أخرى للبخاري: "كان لا يستتر من بوله". قال ابن بطال: أراد البخاري أن المراد بقوله: (كان لا يستتر من البول) بول الإنسان لا بول سائر الحيوان، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان.

قال في النبل: والظاهر طهارة الأبوال والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكاً بالأصل، واستصحاباً للبراءة الأصلية، والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة، فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنهما، ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلاً كذلك، وغاية ما جاءوا به حديث صاحب القبر، وهو مع كونه مراداً به الخصوص كما سلف عمومه ظني الدلالة لا ينتهض على معارضة تلك الأدلة.

فإن قلت: إذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزبله لما تقدم حتى يرد دليل، فما الدليل على نجاسة بول غير المأكول وزبله على العموم؟
قلت: قد تمسكوا بحديث: "إنها ركس" قاله عليه السلام في الروثة أخرج البخاري والترمذي والنسائي، وبما تقدم في بول الآدمي، وألحقوا سائر الحيوانات التي لا تؤكل به بجامع عدم الأكل، وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن علة النجاسة عدم الأكل، وهو منتقض بالقول بنجاسة زبل الجلالة، والدفع بأن العلة في زبل الجلالة هو الاستقذار منقوض باستلزامه لنجاسة كل مستقذر كالطاهر إذا صار منتناً، إلا أن يقال: إن زبل الجلالة محكوم بنجاسته لا للاستقذار بل لكونه عين النجاسة الأصلية التي جلتها الدابة لعدم الاستحالة التامة فالذي يتحتم القول به في الأبوال والأزبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمي وزبله والروثة، وقد نقل التميمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير، ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته: "إنها ركس، إنها روثه حمار"، وأما سائر الحيوانات التي لا يؤكل لحمها، فإن وجدت في بول بعضها أو زبله ما يقتضي إلحاقه بالنصوص عليه طهارة أو نجاسة ألحقته، وإن لم تجد فالتجته البقاء على الأصل والبراءة كما عرفت.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على طلب الوضوء من أكل لحوم الإبل، وقد علمت ما فيه من الخلاف، وعلى عدم طلب الوضوء من أكل لحوم الغنم، وعلى النهي عن الصلاة في مبارك الإبل وعلى جوازها في مرابض الغنم، ومنه يعلم جواز طبخ الطعام وغيره بأرواث البقر والجواميس وأبعاد الإبل والغنم، وعلى أنه يطلب من جهل شيئاً من أمور الدين أن يسأل عنه العلماء، وعلى أن المستول يطلب منه أن يبين وجه ما أجاب به، وعلى أنه يطلب البعد عن مظان الضرر.

﴿ باب الوضوء من مس اللحم النيء وغسله ﴾

النيء بكسر النون مهموزاً على وزن حمل كل شيء شأنه أن يعالج بطبخ أو شوى ولم ينضج، يقال: ناء اللحم وغيره نيء نيئاً من باب باع إذا كان غير نضيج، ويعدّى بالهمزة فيقال: أناءه صاحبه إذا لم ينضجه، وقوله: (وغسله) من عطف الخاص على العام، وفائدته التنبيه على أن غسل اللحم ومسه سواء في عدم طلب الوضوء منهما، ويحتمل أن تكون الواو بمعنى (أو) عطف على الوضوء، والضمير عائد على الماس المفهوم من السياق، وهو من إضافة المصدر لفاعله، وفي الكلام حذف مضافات أي: باب بيان عدم الوضوء الشرعي من مس اللحم أو غسل الماس يده منه.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِغِلَامٍ وَهُوَ يَسْلُخُ شَاةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَنَحَّ حَتَّى أُرِيكَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ فَدَحَسَ بِهَا حَتَّى تَوَارَتْ إِلَى الْإِيطِ ثُمَّ مَضَى فَصَلَّى لِلنَّاسِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: زَادَ عَمَرُو فِي حَدِيثِهِ يَغْنَى لَمْ يَمَسَّ مَاءً وَقَالَ: عَنْ هِلَالِ بْنِ مَيْمُونٍ الرَّمْلِيِّ.

○ معنى الحديث: قوله: (مَرَّ بِغُلَامٍ) قيل: هو معاذ بن جبل كما في رواية الطبراني. والغلام في الأصل الصغير، ويطلق على الرجل مجازاً، قال الأزهري: وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكراً: غلام، وسمعتهم يقولون للكهل: غلام، وهو فاش في كلامهم، ويجمع جمع قلة على غلمة بالكسرة، وكثرة على غلمان.

قوله: (يَسْلُخُ شَاةً) أى: يكشط الجلد عنها من باب قتل وخرب. قوله: (تَنَحَّ حَتَّى أَرَيْكَ) أى: تحول حتى أعلمك، وزاد ابن عباس في روايته (لا أراك تحسن تسليخ). قوله: (فَذَحَسَ بِهَا) أى: أدخل يده بين الجلد واللحم لأجل السليخ، وهو من عطف الخاص على العام؛ لأن إدخال اليد يصدق بوضعها من غير سليخ، بخلاف الدحس، فإنه يكون لأجل السليخ، وزاد ابن ماجه وابن حبان في روايتهما، وقال: "يا غلام هكذا فاسليخ".

قوله: (فَصَلَّى لِلنَّاسِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) أى: صلى بهم ولم يتوضأ وضوءاً شرعياً ولا لغوياً، ويؤيده ما زاده عمرو من قوله: (لم يمس ماء)، ويحتمل أن المنفَى هو الوضوء الشرعى لا غير، فلا ينافى أنه غسل يده، ويشهد له ظاهر الترجمة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على زائد رأفته ﷺ وعظيم تواضعه، حيث باشر سليخ الشاة لتعليمه ﷺ أمته ما تحتاج إليه حتى سليخ ذبائحهم، وعلى أنه لا وضوء على من مس اللحم النسي.

﴿ باب في ترك الوضوء من مس الميتة ﴾

الميتة في اللغة ما مات حتف أنفه، وفي الشرع ما ذهبت حياته بغير ذكاة شرعية.

● عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِالسُّوقِ دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ وَالنَّاسُ كَنَفْتِيهِ فَمَرَّ بِجَدْيٍ أَسْكَمَيْتٍ، فَتَنَاولَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ؟ وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

(ش) مناسبة الحديث للترجمة من حيث إنه لم يذكر فيه أن النبي ﷺ توضأ بعد أن تناول أذن الجدّي.

○ معنى الحديث: قوله: (مَرَّ بِالسُّوقِ)، وفي رواية أحمد: (أتى العالية فمرّ بالسوق) وهي تفيد أنه سوق العالية، والسوق تذكر وتؤنث.

قال أبو إسحاق: السوق التي يباع فيها مؤنثة وهي أفصح وأصح، وتصغيرها سويقة والتذكير خطأ؛ لأنه قيل: سوق نافقة، ولم يسمع نافق بغير هاء، والنسبة إليها سوقى على لفظها. وسميت سوقاً لقيام الناس فيها غالباً على سوقهم، أو لأن المبيعات تساق إليها. قوله: (دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ) أى: حال كون دخوله ﷺ من بعض طرق العالية، والعالية جمعها العوالى أماكن بأعلى أراضي المدينة، أدناها على أربعة أميال، وأبعدها من جهة نجد ثمانية أميال ذكره ابن الأثير.

وقال الكرماني العوالى قرى شرقى المدينة جمع عالية. والنسبة إليها علوى على غير قياس، والقياس عالوى أو على.

قوله: (وَالنَّاسُ كَنَفْتِيهِ) وفي رواية مسلم: (كنفته) وهي جملة حالية من فاعل مرّ، وكنفته تثنية كلفة وهي الجانب، والمعنى أن الناس محيطون به ﷺ من جانبيه.

قوله: (فمرّ بجدي... إلخ) بفتح الجيم وكسرهما لغة رديئة وبسكون الدال المهملة، وهو الذكر من ولد المعز، وقيده بعضهم بكونه في السنة الأولى، وجمعه أجْد وجِداء مثل دلو وأدل ودلاء، وأسك بفتح الهززة والسين المهملة وبالكاف المشددة يطلق على ملتصق الأذنين وعلى فاقدتهما، وعلى مقطوعهما، وعلى الأصم الذي لا يسمع، والمراد هنا الأول، وقال النووي: المراد صغير الأذنين، وميت بالتخفيف والتثقيب أى: ذاهب الحياة، وأما الحى المكدر عليه عيشه فهو بالتثقيب لا غير، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ الزمر/٣٠. وميت اسم من مات يموت من باب قال، أو من مات يمات من باب خاف.

قوله: (أَيُّكُمْ يُحِبُّ... إلخ) وفي نسخة (أيكم يحب أن هذه له... إلخ)، وفي رواية أحمد (بكم تحبون) والاستفهام إنكارى بمعنى النفي، أى: لا يحب أحدكم أن يكون هذا له، والغرض منه بيان حقارة الدنيا، وأنها لا قيمة لها ليزهدوا فيها، حيث جعلها كالميتة التى لا ينتفع بها، ولا يرغب فيها.

قوله: (وَسَاقَ الْحَدِيثِ) أى: ذكر جابر تمام الحديث، وهو كما في مسلم والبيهقى: أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟ فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء، وما نصنع به؟ قال: اتحبون أنه لكم؟ قالوا: "والله لو كان حياً كان عيباً فيه، لأنه أسك فكيف وهو ميت، فقال والله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم".

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز مس الميتة، وعلى جواز ترك غسل اليد بعد مسها، وعلى جواز الحلف لتحقيق الأمر وتأكيد به كراهة، وعلى بيان حقارة الدنيا، وأنها لا يرغب فيها عاقل.

﴿ باب في ترك الوضوء مما مست النار ﴾

أى: في بيان عدم نقض الوضوء بأكل ما أنضج بالنار. وفي بعض النسخ: (باب في ترك الوضوء مما مسته النار).

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

○ معنى الحديث: قوله: (أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ) أى: أكل لحم كتف شاة، والكتف بفتح الكاف وكسر المثناة الفوقية وفتحها وبكسر الكاف وسكون المثناة، وتجمع على كَتَفَةٍ مثل قردة، وأكتاف كاصحاب، وهى عظم عريض خلف المنكب مؤنثة، وهى تكون للناس وغيرهم من الدواب، وفي رواية للبخارى: تعرق. أى: أكل ما على العرق بفتح العين المهملة وسكون الراء العظم، وفي رواية مسلم: أنه أكل عرقاً أو لحمًا. قال في الفتح: وكان أكله ﷺ لكثف الشاة في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بنت عم النبي ﷺ. وقيل: كان في بيت ميمونة خالة ابن عباس كما في رواية البخارى.

قوله: (ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وفي رواية ابن ماجه: صلى ولم يمس ماء. والمراد هنا نفى الوضوء الشرعى، وبهذا الحديث وأشباهه قد تمسك من قال بعدم الوضوء الشرعى مما مسته النار، منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك وأبو هريرة وعائشة وأبو أمامة وكثيرون من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم.

وذهبت طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعى بأكل ما مسته النار، وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى والزهرى وأبي قلابة محتجين بأحاديث الباب

الآتي، ومنها حديث: "توضأوا مما مست النار". وقال الجمهور: إنها منسوخة بأحاديث الباب.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضِفْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِجَنْبٍ فَشَوِي، وَأَخَذَ الشُّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحْزُ لِي بِهَا مِنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ. قَالَ: فَأَلْقَى الشُّفْرَةَ وَقَالَ: مَا لَهُ تَرَبَّتْ يَدَاهُ. وَقَامَ يُصَلِّي، زَادَ الْأَثْبَارِيُّ: وَكَانَ شَارِبِي وَفِي فَقَصَّهُ لِي عَلَى سِوَاكِ. أَوْ قَالَ: أَقْصَهُ لَكَ عَلَى سِوَاكِ.

○ معنى الحديث: قوله: (ضِفْتُ النَّبِيَّ ﷺ... إلخ) بكسر الضاد المعجمة من باب باع أى: نزلت عنده ضيفا، يقال: ضفت الرجل وتضيفته، إذا نزلت به، وأضيفته إذا أنزلته، وتضيفني إذا أنزلني، والاسم الضيافة، والضيف يطلق على الواحد وغيره؛ لأنه في الأصل مصدر، ويجوز فيه المطابقة، فيقال: ضيف وضيفة وأضياف وضيافان. قوله: (ذَاتَ لَيْلَةٍ) أى: ذات هي ليلة فالإضافة بيانية، ويحتمل أن لفظ ذات مقحم أى: ضفته ﷺ في ليلة.

قوله: (فَأَمَرَ بِجَنْبٍ) بفتح الجيم وسكون النون أى: شق من لحم أو قطعة منه، قال في المصباح: الجنب والجانب والجنبه محركة شق الإنسان وغيره. وفي النهاية: الشيء الجنب القطعة من الشيء تكون معظمه أو شيئا كثيرا منه. ويجمع على جنوب كفلس وفلوس.

قوله: (وَأَخَذَ الشُّفْرَةَ) بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء السكين العظيمة، وتجمع على شَفَار مثل ظبية وظباء، وشَفَرَات مثل سجدة وسجدات. قوله: (فَجَعَلَ يَحْزُ لِي بِهَا) أى: شرع النبي ﷺ يقطع لي بالسكين، يقال: حزه من باب رد، واحتزه

أى: قطعه، والحزة القطعة من اللحم تقطع طولاً، والجمع حرز مثل غرفة وغرف.
 قوله: (فَآذَنُكَ بِالصَّلَاةِ) بالمد أى: أعلم بلال النبى ﷺ بدخول وقت الصلاة.
 قوله: (تَرَبَّتْ يَدَاؤُهُ) أى: التصقت بالتراب، وهى كلمة تستعمل فى الأصل فى الدعاء بالفقر، وقد لا يراد بها أصلها كما هنا قال الجوهري: ترب الشيء بكسر الراء أصابه التراب، ومنه ترب الرجل افتقر، كأنه لصق بالتراب، يقال: تربت يداك وهو على الدعاء، أى: لا أصبت خيراً. وقال الخطابي: تربت يداه كلمة تقولها العرب عند اللوم، ومعناها الدعاء عليه بالفقر والعدم، وقد يطلقونها فى كلامهم، وهم لا يريدون وقوع الأمر، كما قالوا: عقرى حلقى، وثكلته أمه، فإن هذا الباب لما كثر فى كلامهم، ودام استعمالهم له فى خطابهم، صار عندهم بمعنى اللغو؛ كقولهم: بلى والله، ولا والله، وذلك من لغو اليمين الذى لا اعتبار به ولا كفارة فيه، ويقال: ترب الرجل إذا افتقر، وأترب بالألف إذا استغنى، ومثل هذا قوله: (فعليك بذات الدين تربت يداك)،.

وإنما قال ﷺ ذلك؛ لأنه كان الأنسب لبلال ألا يعجل بإعلامه بالصلاة، وهو على الطعام مع الضيف، بل كان ينبغى له الانتظار حتى يفرغ، لكن لما أعلمه بها أسرع ﷺ بالقيام تأديباً وامتنالاً لأمر مولاه، ومسارة إلى طاعته، ولا يقال: إن هذا مخالف لقوله ﷺ: "إذا أقيمت الصلاة، وحضر العشاء فابدءوا بالعشاء". رواه البخارى، لأن هذا محمول على غير الإمام الراتب.

قال فى الفتح: واستدل البخارى بهذا الحديث - أى: حديث الباب - على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب.
 وأجيب أيضاً بأنه محمول على الصائم بخلاف حديث الباب.

قال الخطابي: ليس هذا الصنيع من رسول الله ﷺ بمخالف لقوله: إذا حضر العشاء، وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء. وإنما هو للصائم الذي قد أصابه الجوع، وتاقت نفسه للطعام، فأمر بأن يصيب من الطعام قدر ما يسكن شهوته لتطمئن نفسه في الصلاة، ولا تنازعه شهوة الطعام، وهذا فيمن حضره الطعام وهو متمسك في نفسه، ولا يزعجه الجوع، ولا يعجله عن إقامة الصلاة وإيفاء حقها. ووافقه على ذلك جماعة.

قوله: (زَادَ الْأَنْبَارِيُّ: وَكَانَ شَارِبِي وَفَى) أى: طال، وهو من قول المغيرة بن شعبة، والشارب الشعر النابت على الشفة العليا، ويقال: شاربان باعتبار الطرفين، وجمعه شوارب. واختلف في جانيبه وهما السبالان، فقليل: هما من الشارب، فيشرع قصها وقيل: من جملة اللحية، ووفى على وزن رمى، وفى بعض النسخ وفاء بالمد، وفى بعضها وفيًا أى: طويلاً، يقال: وفى الشيء بنفسه يفى بالكسر وفيًا أى: تم وكثر.

قوله: (فَقَصُّهُ لِي عَلَى سِوَاكَ) أى: قطع ﷺ ما ارتفع من شعر الشارب فوق السواك، وفى رواية البيهقي: فوضع السواك تحت الشارب فقص عليه. وفى رواية البزار عن عائشة: أن النبی ﷺ أبصر رجلاً وشاربه طويل، فقال: انتوى بمقص وسواك، فجعل السواك على طرفه، ثم أخذ ما جاوزه.

قوله: (أَوْ قَالَ: أَقْصُهُ... إلخ) شك من ابن الأنباري في الزيادة التي قالها المغيرة، والفرق بين العبارتين أن الأولى تفيد أنه ﷺ قص شاربه بالفعل على السواك، والثانية تفيد أنه لم يقصه، بل وعد بالقص، ولم يبين أنه وقع أو لم يقع.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية الضيافة، وعلى أن الضيف يكرم بما يليق به على قدر طاقة المضيف، وعلى مشروعية خدمة الضيف، وعلى المبادرة إلى إحضار الطعام الذي يقدم إليه، وعلى جواز قطع اللحم بالسكين، وفى النهي عنه

حديث ضعيف، فإن ثبت خص بعدم الحاجة إلى القطع بالسكين؛ لما فيه من التشبه بالأعاجم وأهل الترف بأن كان اللحم سهلاً لتمام نضجه، وعلى مشروعية إعلام الإمام بحضور الصلاة، وعلى جواز الدعاء على من يستحقه، وعلى أن أكل اللحم لا ينقض الوضوء؛ لأنه ﷺ قام للصلاة ولم يتوضأ، وعلى مزيد تواضعه ﷺ حيث قص شارب أحد رعيته، وعلى مشروعية قصّ الشارب إذا طال، وعلى مشروعية وضع شيء تحت الشارب عند القص.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَتِفًا ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِمِسْحٍ كَانَ تَحْتَهُ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى.

(ش) قوله: (ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِمِسْحٍ) بكسر الميم وسكون السين المهملة كساء من الشعر جمعه مسوح وأمساح كحمل وحول وأحمال، ومسح النبي ﷺ يده عقب الطعام مع دسومته، ولم يغسلها مع أمره بغسل اليد قبل الطعام وبعده لبيان عدم وجوب الغسل. قوله: (فَصَلَّى) أى: ولم يتوضأ كما في الرواية السابقة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على عدم انتقاض الوضوء من أكل ما مسته النار، وعلى جواز الصلاة بعد الأكل بغير مضمضة ولا غسل، وعلى جواز مسح اليد بعد الطعام وأن غسلها ليس بواجب.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْتَهَسَ مِنْ كَتِفٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

○ معنى الحديث: قوله: (اتَّهَسَ) بالسِّنِ المهملة، وفي نسخة: "انتَهَشَ" بالشَّين المعجمة، والنَّهَسَ بالمهملة أخذ اللحم بأطراف الأسنان، والنَّهَشَ بالمعجمة أخذه بجميعها، كذا في النهاية، وقيل بالعكس.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على أنه لا وضوء من أكل ما مسته النار، وعلى مشروعية تناول اللحم بالأسنان.

● قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَرَّبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبْزًا وَلَحْمًا فَأَكَلَ ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

○ معنى الحديث: قوله: (ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ) يحتمل أن يكون وضوؤه ﷺ بعد أن أكل من الخبز واللحم لأجل الطعام الذي مسته النار، ثم يكون ترك الوضوء منه في الصلاة الثانية ناسخاً له، ويحتمل أن يكون وضوؤه أولاً لأنه لم يكن على طهارة، ثم بين بتركه الوضوء بعد هذا أن ما فعله أولاً لم يكن لما مسته النار.

يحتمل أن هذا كان منه ﷺ تشريعاً لأمته، وبياناً لجواز الأكل مرتين في اليوم، ويحتمل أن الصلاة أدركتهم أثناء الطعام قبل أن يأخذ كفايته منه، فدعا ﷺ بالطعام بعد الصلاة ليستوفي الأكل، والأول أقرب؛ لما رواه الترمذی عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ وأنا معه، فدخل على امرأة من الأنصار، فذبحت له شاة فأكل، وأتته بقناع من رطب فأكل منه، ثم توضأ للظهر وصلى، ثم انصرف فاتته بعائلة الشاة فأكل، ثم صلى العصر ولم يتوضأ. والقناع الطبق، والعائلة البقية، ولما أخرجه الطحاوی في شرح معانی الآثار عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال: أتينا ومعنا رسول الله ﷺ بطعام فأكلنا، ثم قمنا إلى الصلاة ولم يتوضأ أحد منا، ثم

تعشنا ببقية الشاة، ثم قمنا إلى صلاة العصر، ولم يمض أحد منا ماء. فظاهر هذين الحديثين أن الأكل كان مرتين مستقلتين، وليست الثانية تميمًا للأولى. قوله: (لَمْ يَتَوَضَّأْ) أى: وضوءه للصلاة أخذًا من السياق.

○ فقه الحديث: الحديث يدل على مشروعية ترك الوضوء من أكل ما مسته النار، وعلى جواز الأكل مرتين في اليوم.

● قَالَ ابْنُ السَّرْحِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ ثُمَامَةَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مِصْرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزَّبِيدِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ فِي مَسْجِدِ مِصْرَ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ أَوْ سَادِسَ سِتَّةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِ رَجُلٍ، فَمَرَّ بِلَالٍ فَنَادَاهُ بِالصَّلَاةِ، فَخَرَجْنَا فَمَرَرْنَا بِرَجُلٍ وَبُرْمَتُهُ عَلَى النَّارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطَابَتْ بُرْمَتُكَ؟ قَالَ نَعَمْ، بِأَبَى أَلْتِ وَأُمِّي. فَتَنَاولَ مِنْهَا بَضْعَةً فَلَمْ يَزَلْ يَغْلُكُهَا حَتَّى أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ وَأَنَا أَلْظُرُّ إِلَيْهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (فَسَمِعْتُهُ... إلخ) عطف على قدم وهو من مقول عبيد بن ثمامة، أى: قدم عبد الله بن الحارث، فسمعتُه يحدث في مسجد مصر، ولعله مسجد عمرو بن العاص ﷺ.

قوله: (لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ) أى: رأيت نفسي واحدًا من سبعة؛ لأن القاعدة أن فعلاً إذا صيغ من اسم العدد، وكان مضافاً إلى ما اشتق منه كرايع أربعة يكون معناه واحدًا من أربعة، وبعضاً منها، وإن أضيف إلى أقل مما اشتق منه كرايع ثلاثة كان معناه مصير الثلاثة أربعة. قوله: (أَوْ سَادِسَ سِتَّةٍ) شك من أحد الرواة، ولعله عبيد

بن ثامة. قوله: (فَنَادَاهُ... إلخ) أى: أعلم بلال رسول الله ﷺ بدخول وقت الصلاة فخرج وأخرجنا معه.

قوله: (وَبُرِّمَتْهُ عَلَى النَّارِ) جملة وقعت حالاً من الرجل، وقولهم: إن النكرة لا يجيء الحال منها إلا بمسوغ أغلبي، والبرمة بضم الموحدة وسكون الراء القدر مطلقاً، وهى فى الأصل المتخذة من الحجر، والجمع برم مثل غرفة وغرف وبرام أيضاً بكسر الموحدة. قوله: (أَطَابَتْ بُرْمَتُكَ؟) بهمزة الاستفهام، أى: أطاب ما فى برمتك، فهو من ذكر الخمل وإرادة الحال، وطيب ما فيها كناية عن نضجه.

قوله: (بِأَبِي أُنْتِ وَأُمِّى) الجار متعلق بمحذوف، أى: أفديك بأبى وأمى، وحذف هذا المقدر تحفيظاً لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب به، ويجوز أن يكون الجار والمجرور فى محل رفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، أى: أنت مفدى بأبى وأمى، وهى جملة زائدة على جواب الاستفهام، والمقصود منها تعظيم المخاطب لا تنقيص حق الوالدين.

قوله: (فَتَنَاولَ مِنْهَا بَضْعَةً... إلخ) بفتح الموحدة أى: أخذ النبی ﷺ قطعة من اللحم الذى فى تلك البرمة لإدخال السرور على صاحبها، وحلول البركة فيها، وفى نسخة: فتناوله منها بضعة فلم يزل يعلكها. أى: يمضغها إلى قبيل الإحرام بالصلاة، ويعلك من باب نصر وضرب، والعلك بفتح العين وبكسرها كل صمغ يمضغ من لبان وغيره فلا يسيل، وجمعه علوك وأعلاك.

وقوله: (وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَيْهِ) أى: إلى النبی ﷺ، وأتى عبد الله بن الحارث بهذه الجملة بعد الحديث ليفيد أنه متأكد منه، وأن علمه به كان عن مشاهدة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية إعلام الإمام بالصلاة بعد الأذان، وعلى أنه يجوز للرجل أن يأكل من طعام غيره إذا علم رضا صاحبه، وعلى أنه ينبغي لكبير القوم أن يدخل السرور على بعض الرعية، وعلى أنه ينبغي للمرأة وسين أن

يخلصوا في المحبة لرئيسهم، وعلى جواز ترك غسل اليد مما مسته النار، وعلى أن أكل ما غيرته النار لا ينقض الوضوء، وعلى أن المضمضة للصلاة بعد الأكل ليست بواجبة، وعلى جواز الأكل في الطريق.

﴿ باب التشديد في ذلك ﴾

أى: في الوضوء الشرعى مما مسته النار بإيجابه، وفي نسخة إسقاط هذه الترجمة. واعلم أن عادة المحدثين أن يذكروا الأحاديث التى يرونها منسوخة، ثم يعقبونها بالنواسخ، ولذا أخرج المصنف أحاديث هذا الباب؛ لأنه ممن يرى أنها ناسخة لأحاديث الباب السابق الدالة على ترك الوضوء مما مست النار، لكن قد علمت أن الحق ما عليه الجمهور من أن أحاديث الباب السابق ناسخة لأحاديث هذا الباب.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوُضُوءُ مِمَّا أُلْضِجَتِ النَّارُ.

○ معنى الحديث: قوله: (الْوُضُوءُ مِمَّا أُلْضِجَتِ النَّارُ) أى: الوضوء واجب أو يجب مما أنضجت النار، فالوضوء مرفوع على الابتداء، والمراد بالوضوء الوضوء الشرعى؛ لأن الحقائق الشرعية في كلام الشارع مقدمة على غيرها، وقدر الخبر من مادة الوجوب للأمر الآتى.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على وجوب الوضوء مما مست النار، ويأتى تمام الكلام عليه في الحديث الذى بعده.

● عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ سَعِيدٍ بْنَ الْمُغِيرَةِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَسَقَتْهُ قَدْحًا مِنْ سَوِيقٍ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّمَصَ فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي أَلَا تَوَضُّأُ؟ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ﷺ قَالَ: تَوَضَّأُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ أَوْ قَالَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

○ معنى الحديث: قوله: (فَسَقَتْهُ قَدْحًا مِنْ سَوِيقٍ) أى: ملء قدح من سويق، والقدح إناء معد للشرب يروى اثنين أو ثلاثة، ويطلق أيضاً على الإناء الذى يؤكل فيه. والسويق ما يتخذ من الشعير أو القمح بعد قليه أو دقه، وخلطه بماء أو غسل أو لبن.

قوله: (أَلَا تَوَضُّأُ؟) الهمزة للإنكار على ترك الوضوء الشرعى، وتوضأ مضارع حذف إحدى تاءيه، أى: لم لا تتوضأ وقد أمر النبي ﷺ بالوضوء مما مسته النار؟ وبهذا الحديث استدل من قال بوجوب الوضوء مما مسته النار، منهم عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى والزهرى وأبو قلابة وأبو مجلز والمصنف.

وأجاب من ذهب إلى عدم وجوب الوضوء مما مسته النار عن هذه الأحاديث بأنها منسوخة بحديث جابر بن عبد الله وغيره المذكورة فى الباب السابق. قال النووى فى شرح مسلم: إن هذا الخلاف الذى حكيناه كان فى الصدر الأول، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء من أكل ما مسته النار.

وقال ابن حجر نقلاً عن ابن بطال: أمر ﷺ بالوضوء مما مسته النار؛ لأنهم كانوا ألفوا فى الجاهلية قلة التتطف، فأمرُوا بالوضوء منه، فلما تقررت النظافة فى الإسلام وشاعت نسخ.

وما قيل من أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بنا، ولا ينسخه محله إذا قام دليل على الخصوصية ولا دليل عليه، على أنه ﷺ قد أقر أبا بكر وعمر على عدم الوضوء من أكل اللحم والخبز. فقد روى أحد في مسنده عن جابر قال: أكلت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر خبزاً ولحماً وصلوا ولم يتوضأوا. وروى ابن ماجه بسنده إلى جابر بن عبد الله قال: أكل النبي ﷺ وأبو بكر وعمر خبزاً ولحماً ولم يتوضأوا.

وقال ابن تيمية: وهذه النصوص - يعنى الأحاديث الدالة على ترك الوضوء مما مست النار - إنما تنفى الإيجاب لا الاستحباب، ولهذا قال ﷺ للذى سأله: "أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ"، ولولا أن الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه؛ لأنه إسراف وتضييع للماء بغير فائدة. وغرضه بذلك الإشارة إلى حمل أحاديث الأمر بالوضوء على الندب، وأحاديث الترك على أنه ليس بواجب فلا نسخ، وهذا ما جنح إليه الخطابي.

وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه لما اختلفت أحاديث الباب، ولم يتبين الراجح منها، نظر إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجحنا به أحد الجانبين. وارتضاه النووي في شرح المذهب كما تقدم.

وروى الطبراني من طريق سليم بن عامر قال: رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار، ولم يتوضأوا. قال ابن حجر: إسناده حسن.

وقد ذكر الطحاوي في شرح معاني الآثار آثاراً كثيرة مروية عن الخلفاء الراشدين وغيرهم دالة على عدم الوضوء، منها ما جاء عن جابر من طريق همام قال: حدثنا قتادة قال لي سليمان بن هشام: إن هذا لا يدعنا يعنى الزهري أن نأكل شيئاً إلا أمرنا أن نتوضأ منه. فقلت: سألت عنه سعيد بن المسيب، فقال: إذا أكلته فهو طيب ليس عليك فيه وضوء، فإذا خرج فهو خبيث عليك فيه الوضوء. فقال: ما أراكما إلا قد

اختلفتما، فهل بالبلد من أحد؟ فقلت: نعم أقدم رجل في جزيرة العرب، قال: من هو؟ قلت: عطاء. فأرسل فجيء به فقال: إن هذين قد اختلفا على فما تقول؟ قال: حدثنا جابر بن عبد الله أن أبا بكر الصديق أكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ.

ومنها ما جاء عن إبراهيم التيمي أن ابن مسعود وعلقمة خرجا من بيت عبد الله بن مسعود يريدان الصلاة فجيء بقصعة من بيت علقمة فيها ثريد ولحم، فأكلا فمضمض ابن مسعود وغسل أصابعه، ثم قام إلى الصلاة. ومنها ما جاء عن إبراهيم أيضاً عن أبيه عن ابن مسعود قال: لأن أتوضأ من الكلمة المنتنة أحب إلي من أن أتوضأ من اللقمة الطيبة.

ومنها ما روى عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير قال: دخل قوم على ابن عباس، فأطعمهم طعاماً، ثم صلى بهم على طنفسة، فوضعوا عليها وجوههم وجباهم وما توضأوا. ومنها ما رواه عن مجاهد قال: قال ابن عمر: لا تتوضأ من شيء تأكله. ومنها ما رواه عن أبي غالب عن أبي أمامة أنه أكل خبزاً ولحماً فصلى ولم يتوضأ، وقال: الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل. ومنها ما رواه عن أنس بن مالك قال: أكلت أنا وأبو طلحة وأبو أيوب الأنصاري طعاماً قد مسته النار، فقمت لأن أتوضأ، فقالا لي: أتتوضأ من الطيبات، لقد جئت بها عراقية.

قال الطحاوي: فهذا أبو طلحة وأبو أيوب قد صليا بعد أكلهما مما غيرت النار. ولم يتوضأ، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه أمر بالوضوء من ذلك فيما قد روينا عنهما في هذا الباب، فهذا لا يكون عندنا إلا وقد ثبت نسخ ما قد روي عن النبي ﷺ من ذلك عندهما، فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار.

وأما وجهه من طريق النظر فإننا قد رأينا هذه الأشياء التي قد اختلف في أكلها أنه ينقض الوضوء أم لا إذا مستها النار، وقد أجمع أن أكلها قبل مماسة النار إياها لا ينقض

الوضوء، فأردنا أن ننظر، هل للنار حكم يجب في الأشياء إذا مستها، فينتقل به حكمها إليها؟ فرأينا الماء القراح طاهرًا تؤدي به الفروض، ثم رأيناها إذا سخن فصار مما قد مسته النار أن حكمه في طهارته على ما كان عليه قبل مماسة النار إياه، وأن النار لم تحدث فيه حكمًا ينتقل به حكمه إلى غير ما كان عليه في البدء، فلما كان ما وصفنا كذلك كان في النظر أن الطعام الطاهر الذي لا يكون أكله قبل أن تمسه النار حدثًا إذا مسته النار لا تنقله عن حاله وتغير حكمه، ويكون حكمه بعد ميسس النار إياه كحكمه قبل ذلك قياسًا ونظرًا على ما بينا، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على طلب الوضوء مما مسته النار، وقد علمت أنه منسوخ أو محمول على الندب.

﴿ باب الوضوء من اللبن ﴾

يعنى الوضوء اللغوي، والمراد به المضمضة من شرب اللبن؛ كما في الحديث.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّمَضَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا.

○ معنى الحديث: قوله: (فَتَمَضَّمَضَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا) جملة تعليلية مفيدة لحكمة المضمضة من اللبن والدسم: الدهن الذي يظهر على اللبن، والحديث يدل على استحباب المضمضة من شرب اللبن، ومثل اللبن غيره من كل ما له دسومة من المأكول والمشروب، أخذًا من العلة لتنظيف فمه. وكذا تستحب المضمضة مما لا دسومة فيه؛ لما رواه البخاري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار: أنه خرج مع

رسول الله ﷺ عام خير حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي أدنى خير - فصلى العصر، ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق، فأمر به فثرى فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ.

وقوله: (فثرى) بضم المثناة وتشديد الراء، أى: بل بالماء لما لحقه من اليبس، فهذا صريح في أنه ﷺ تمضمض من السويق الذى لم يكن فيه دسومة.

ومثل المضمضة غسل اليدين قبل الطعام وبعده إن دعت الحاجة إليه.

قال النووي في شرح مسلم: اختلف العلماء في استحباب غسل اليدين قبل الطعام وبعده، والأظهر استحبابه أولاً، إلا أن يتيقن نظافة اليدين من النجاسة والوسخ، واستحبابه بعد الفراغ إلا ألا يبقى على اليد أثر الطعام بأن كان يابساً أو لم يمس بها.

وقال مالك: لا يستحب غسل اليد للطعام، إلا أن يكون على اليد أولاً قدر أو يبقى عليها بعد الفراغ رائحة.

وحديث: "الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين" رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس، وروى نحوه الحاكم عن عائشة، وروى: "بركة الطعام الوضوء قبله، والوضوء بعده". كلها ضعيفة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية المضمضة من شرب اللبن.

﴿ باب الرخصة في ذلك ﴾

أى: التسهيل في ترك المضمضة من شرب اللبن. وهذه الترجمة ساقطة من بعض النسخ.

● عَنْ ثَوْبَةَ الْعَنْبَرِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَلَمْ يُمْضِمْضْ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَصَلَّى، قَالَ زَيْدٌ: ذُلْنِي شُعْبَةً عَلَى هَذَا الشَّيْخِ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) أى: وضوءاً شرعياً، (والحديث) دليل على جواز ترك المضمضة والوضوء الشرعى من شرب اللبن.
قال العيني في شرح البخارى: قال أبو جعفر الطحاوى: والحديث يدل على نسخ المضمضة.

وقال صاحب التلويح: يخدش فيه ما رواه أحمد بسنده عن أنس أنه كان يعضض من اللبن ثلاثاً فلو كان منسوخاً لما فعله أنس بعده ﷺ.

قلت: لا يلزم من فعله هذا، والصواب في هذا أن الأحاديث التى فيها الأمر بالمضمضة أمر استحباب لا وجوب. والدليل ما رواه أبو داود - يعنى: حديث الباب - وما رواه الشافعى بإسناد حسن عن أنس أن النبى ﷺ شرب لبنًا فلم يعضض ولم يتوضأ، فإن قلت: ادعى ابن شاهين أن حديث أنس ناسخ لحديث ابن عباس. قلت: لم يقل به أحد، ومن قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ. كلام العيني.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على جواز ترك الوضوء اللغوى والشرعى من شرب اللبن.

﴿ باب الوضوء من الدم ﴾

أى: فى بيان حكم الوضوء من الدم الخارج من الشخص، سائلاً كان أو غير سائل أيجب منه الوضوء أم لا ؟.

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَغْنَى فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَحَلَفَ أَنْ لَا أَتَيْهِ حَتَّى أَهْرِيقَ دَمًا فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فَخَرَجَ يَتَّبِعُ أَثَرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْزِلًا فَقَالَ: مَنْ رَجُلٌ يَكْلُونَا؟ فَاتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: كُنَّا بِقَمِ الشَّعْبِ. قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى قَمِ الشَّعْبِ اضْطَجَعَ الْمُهَاجِرِيُّ وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يُصَلِّي، وَآتَى الرَّجُلُ فَلَمَّا رَأَى شَخْصَهُ عَرَفَ أَنَّهُ رَيْبَتُهُ لِلْقَوْمِ فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ، فَسَرَعَهُ حَتَّى رَمَاهُ بِثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ ثُمَّ أَتَبَهُ صَاحِبُهُ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُمْ قَدْ نَذَرُوا بِهِ هَرَبَ وَلَمَّا رَأَى الْمُهَاجِرِيُّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمِ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَلَا أَتَبَهْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَى! قَالَ: كُنْتُ فِي سُورَةٍ أَقْرَأُهَا فَلَمْ أَحِبْ أَنْ أَقْطَعَهَا.

○ معنى الحديث: قوله: (يَغْنَى فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ) هذه من زيادة بعض الرواة لا من كلام جابر، و(ذات الرقاع) بكسر الراء. وفي رواية الحاكم: في غزوة الرقاع من نخل. وكانت سنة أربع من الهجرة، وذكر البخاري أنها كانت بعد خيبر، وسميت الغزوة باسم شجرة هناك، وقيل: باسم جبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة، يقال له: الرقاع، وقيل: سميت بذلك لرقاع كانت في الويتهم، وقيل: لأن أقدامهم

نقبت، فلفوا عليها الخرق، وهذا هو الصحيح؛ لما رواه البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فى غزوة ونحن ستة نفر بيننا بغير نتعقبه، فنقبت أقدامنا، ونقبت قدمائى، وسقطت أظفارى، فكنا نلف على أرجلنا الخرق، فسميت غزوة ذات الرقاع؛ لما كنا نعصب من الخرق على أرجلنا.

قوله: (فَأَصَابَ رَجُلٌ... إلخ) أى: قتل مسلم امرأة رجل مشرك أو أسرها، فحلف المشرك ألا أكف ولا أرجع عن الانتقام حتى أريق وأصيب دمًا... إلخ. والهاء فى أمريق زائدة. وفى رواية الحاكم: فلما انصرف رسول الله ﷺ أتى زوجها وكان غائبًا، فلما أخبر الخبر حلف لا ينتهى... إلخ. قوله: (مَنْ رَجُلٌ يَكْلُوْنَا) أى: أى رجل يحرسنا ويحفظنا فمن استفهامية، قال فى المصباح: كَلَاهُ الله يَكْلُوهُ مهموز بفتحتين كلاءة بالكسر والمدّ حفظه، ويجوز التخفيف.

قوله: (فَأُتْدَبَ رَجُلٌ... إلخ) أى: أجاب. يقال: ندبه إلى الأمر فانتدب وانتدبته للأمر فانتدب أى: دعوته له فأجاب، يستعمل لازماً ومتعدياً، والمهاجرى عمار بن ياسر، والأنصارى عباد بن بشر سماهما البيهقى فى روايته فى دلائل النبوة، وقيل: الأنصارى عمارة بن حزن.

قوله: (كُونَا بِفَمِ الشَّعْبِ) بكسر الشين المعجمة الطريق مطلقاً، وقيل: الطريق فى الجبل وجمعه شعاب، وفم الشعب أعلاه. قوله: (فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ... إلخ) وفى رواية الحاكم: فلما أن خرج الرجلان إلى فم الشعب قال الأنصارى للمهاجرى: أى الليل أحب إليك أن أكفيكه؟ قال: اكفى أوله فاضطجع المهاجرى... إلخ.

قوله: (فَلَمَّا رَأَى شَخْصَةً... إلخ) أى: فلما رأى المشرك ذات الأنصارى عرف أنه طليعة للقوم، والشخص سواد الإنسان وغيره تراه من بعيد، ثم استعمل فى ذاته.

قال الخطابي: ولا يسمى شخصاً إلا جسم مؤلف له شخوص وارتفاع. والرينة بفتح الراء وكسر الموحدة وسكون المشاة التحتية وفتح الهمزة طليعة القوم ينظر لهم لتلايدهم عدو، وهو لا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه، من رباً يرباً من باب فتح يفتح، يقال: يرباً أهله أى: يحفظهم من عدوهم، وارتبأت الجبل صعدته.

قوله: (فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ... إلخ) أى: رمى المشرك الأنصارى بسهم فأصابه وتمكن منه، كأنه وضعه فيه بيده، ونزع الأنصارى السهم من جسده، واستمر في صلاته حتى تكرر ذلك ثلاثاً. وفي بعض النسخ: ونزعه حتى قضى ثلاثة أسهم. أى: حتى كملها؛ لأن القضاء يطلق في اللغة على معان مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه. وفي رواية الحاكم: فرماه بسهم فوضعه فيه قال: فنزعه فوضعه، وثبت قائماً، ثم رماه بسهم آخر فوضعه فيه فنزعه فوضعه وثبت قائماً، ثم عاد له الثالثة فوضعه فيه فنزعه.

قوله: (ثُمَّ رَكَعَ) أى: تمادى الأنصارى ولم يقطع صلاته؛ لاشتغاله بلذتها عن مرارة ألم الجرح. قوله: (ثُمَّ أَثْبَتَ صَاحِبَهُ) أى: أيقظه وفي نسخة: (ثم انتبه)، وفي رواية الحاكم والبيهقي: ثم أهب صاحبه فقال: اجلس فقد أثبت. أى: جرحته. قوله: (فَلَمَّا عَرِفَ... إلخ) أى: لما عرف المشرك أن القوم علموا به هرب، ونذر كعلم وزناً، ومعنى يقال: نذرت به إذا علمته، بخلاف الإنذار فإنه الإعلام مع تخويف. قوله: (سُبْحَانَ اللَّهِ) هو في الأصل مصدر غير متصرف منصوب بفعل محذوف، أى: أسبح الله تسبيحاً، أى: أنزه الله وأقدسَه تقديساً، والمقصود منه هنا التعجب، وقد كانت العرب تقول: سبحان الله إذا رأت ما يستغرب منه.

قوله: (أَلَا أَتَيْتَنِي) أى: أيقظتنى، وألا بفتح الهمزة والتخفيف للإنكار، فكانه أنكر عليه عدم إنباهه إياه، ويجوز الفتح والتشديد بمعنى اللوم والعتب على عدم تنبيهه وإيقاظه، وفي رواية الحاكم: أفلا أهيئتني أول ما رماك.

قوله: (كُنْتُ فِي سُورَةٍ ... إلخ) هي سورة الكهف كما ذكره البيهقي في الدلائل، وزاد ابن إسحاق في رواية الحاكم: حتى أنفذها فلما تابع عليّ الرمي ركعت فأذنتك وأيم الله لو لا أن أضيع ثغراً أمرني رسول الله ﷺ بحفظه لقطع نفسي قبل أن أقطعها أو أنفذها.

والحديث يدل على أن خروج الدم من غير السيلين لا ينقض الوضوء إذا كان سائلاً وغير السائل بالطريق الأولى، وإليه ذهب ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفى وجابر وأبو هريرة وعائشة وابن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد وعطاء ومكحول وربيعة ومالك وأبو ثور وداود والشافعي وأصحابه وهو قول أكثر الصحابة والتابعين.

وأما الدم الخارج من السيلين فذهبت المالكية إلى أنه غير ناقض إن خرج خالصاً من العذرة والبول.

وذهبت الشافعية إلى أنه ناقض، واستدلوا أيضاً بما رواه الدارقطني عن أنس أن رسول الله ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجه، وبما رواه مالك في الموطأ أن عبد الله بن عباس كان يعرف فيخرج فيغسل عنه الدم، ثم يرجع فيبني على ما قد صلى. وبما رواه أيضاً عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي قال: رأيت سعيد بن المسيب يعرف، فيخرج منه الدم حتى تحتضب أصابعه من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصلى ولا يتوضأ. وقال مالك: الأمر عندنا ألا يتوضأ من رعاف ولا من دم ولا من قيح يسيل.

قال الزرقاني: وفي رواية: ولا من شيء يسيل. وهي أعم سواء أكان طاهرًا أم نجسًا؛ لأن الوضوء انجم عليه لا ينتقض إلا بسنة أو إجماع، ولم يرد في ذلك سنة ولا إجماع.

وقالوا أيضًا: إن الدم خارج لا ينتقض الطهارة قليله، فكذا لا ينتقض كثيره كالصاق. وذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى أن الدم الخارج من البدن مطلقًا ناقض للوضوء.

قال الخطابي: وهو قول أكثر الفقهاء، واستدلوا بما رواه الدارقطني واللفظ له وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "من أصابه قيء أو رُعاف أو قُلَسُ أو مَذْي، فلينصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم". واستدلوا أيضًا بما رواه البخاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ قال: إنما ذلك عرق وليست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم. قال هشام بن عروة: قال أبي: ثم توضئ لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت. قال العيني: وهذا الحديث أقوى ما استدل به أصحابنا وأصحابها. وبما رواه الدارقطني عن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن تميم الداري عن النبي ﷺ: "الوضوء من كل دم سائل".

وقالوا: إنه خارج نجس مؤثر في زوال الطهارة، فهو ناقض كالبول. وأجاب النووي في شرح المذهب عن هذه الأحاديث بما نصه. والجواب عن حديث ابن جريج من أوجه أحسنها أنه ضعيف باتفاق الحفاظ، وضعفه من وجهين: أحدهما: أن رواية

إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وابن جريج حجازي، ورواية إسماعيل عن أهل الحجاز ضعيفة عند أهل الحديث.

والثاني: أنه مرسل، قال الحفاظ: المحفوظ في هذا أنه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ ممن قال ذلك الشافعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وعبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه وأبو زرعة وابن عدى والدارقطني والبيهقي وغيرهم. وقد بين الدارقطني والبيهقي ذلك أحسن بيان.

والجواب الثاني: أنه لو صح يحمل على غسل النجاسة، وبه أجاب الشافعي والأصحاب وغيرهم.

والثالث: أنه محمول على الاستحباب.

والجواب عن حديث المستحاضة من وجهين: أحدهما: أنه ضعيف غير معروف، وحديث المستحاضة مشهور في الصحيحين بغير ذكر الوضوء فهي زيادة باطلة. والثاني: لو صح، لكان معناه إعلامها أن هذا الدم ليس حيضًا؛ بل هو موجب للوضوء لخروجه من محل الحدث، ولم يرد أن خروج الدم من حيث كان يوجب الوضوء، ومن العجب تمسكهم بهذا الحديث الضعيف الذي لو صح لم يكن فيه دلالة! وقد قال إمام الحرمين في الأساليب: إن هذا الحديث مما يعتمدونه، وهذا أشد تعجبًا!

وأما حديث تميم الداري فجوابه من أوجه: أحدها: أنه ضعيف من وجهين: أحدهما: أن حديث يزيد بن سنده مجهولان. والثاني: أنه مرسل أو منقطع، فإن عمر بن عبد العزيز لم يسمع تميمًا. الجواب الثاني والثالث لو صح الحديث لحمل على غسل النجاسة أو الاستحباب، وأما قياسهم فردة أصحابنا، وقالوا: الحدث انجم عليه غير معقول المعنى، ولا يصح القياس عليه لعدم معرفة العلة. قال أبو بكر بن المنذر: لا وضوء في شيء من ذلك؛ لأن لا أعلم مع من أوجب الوضوء فيه حجة، هذا كلام

ابن المنذر الذى لا شك فى إتقانه وتحقيقه وكثرة اطلاعه على السنة، ومعرفته بالدلائل الصحيحة وعدم تعصبه. كلام النووى.

ومن يرى نقض الوضوء بالدم الخارج من غير السيلين الخلفاء الأربعة، قيل: وباقي العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس وثوبان وأبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعرى وابن عمر، فقد روى مالك فى الموطأ عن نافع عن بن عمر: أنه كان إذا رعف رجع فتوضأ، ولم يتكلم، ثم رجع وبني على ما قد صلى. ونحوه عند البيهقى فى باب من قال: بينى من سبقه الحدث. وروى الشافعى فى مسنده قال: حدثنا عبد المجيد عن ابن جريج عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أنه كان يقول: من أصابه رعاف أو مذى أو قىء، انصرف فتوضأ ثم رجع فبني.

والظاهر ما ذهب إليه الفريق الأول من عدم نقض الوضوء بخروج الدم من الجسد، فقد تواترت الأخبار على أن المجاهدين فى سبيل الله كانوا يجاهدون ويذوقون آلام الجراحات، فلا يستطيع أحد أن ينكر سيلان الدماء من جراحاتهم، وأنهم كانوا يصلون على حالهم ولم ينقل عن رسول الله ﷺ أنه أمرهم بإعادة وضوئهم للصلاة، من أجل ذلك وما تقدم من الأحاديث الدالة على نقضه منه فقد علمت ما فيها.

واعترض بعض الحنفية على حديث جابر بأنه إنما ينهض حجة إذا ثبت اطلاع النبى ﷺ على صلاة الأنصارى ولم يثبت.

وأجيب بأنه يبعد عدم اطلاعه ﷺ على مثل هذه الواقعة العظيمة، وقد كان الزمان زمان نزول وحى، ولم يحدث أمر يتعلق بالدين إلا أوحى الله تعالى به إليه ﷺ كما هو ظاهر، على أنه قد ثبت عن الثقات اطلاعه على هذه الحادثة، وعلى استمرار

الأنصارى في الصلاة ولم ينقل أنه ﷺ أخبر بأن صلاته باطلة، ولو كان خروج الدم ناقضاً لبين له ذلك؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

فإن قلت: في إسناده حديث جابر عقيب بن جابر، وهو مجهول كما تقدم عن الذهبي، فكيف يصح الاستدلال به؟ أجيب بأنها جهالة عين لا جهالة عدالة؛ لأنه انفرد عنه راو واحد، وكل من هو كذلك فهو مجهول العين، والتحقيق في مجهول العين أنه إن وثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل، ارتفعت جهالته.

قال الحافظ: فإن سمي الراوى، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين كالمجهول، إلا أن يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح، وكذا من انفرد عنه إذا كان متاهلاً لذلك.

وعقبيل بن جابر قد وثقه ابن حبان، وصحح حديثه، وكذا ابن خزيمة والحاكم، وقال: عقبيل أحسن حالاً من أخويه عبد الرحمن ومحمد، وقد ذكر الحافظ أنه روى عنه جابر البياضى كما تقدم، فارتفعت جهالته، وصار حديثه صالحاً للاحتجاج به.

قال الخطابى: وقد يحتج بهذا الحديث من لا يرى خروج الدم وسيلانه من غير السيلين ناقضاً للطهارة، ويقولون: لو كان ناقضاً للطهارة، لكانت صلاة الأنصارى تفسد بسيلان الدم أول ما أصابته الرمية، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث، وإلى هذا ذهب الشافعى.

وقال أكثر الفقهاء: سيلان الدم من غير السيلين ينقض الوضوء، وهذا أحوط المذهبين وبه أقول، وقول الشافعى قوى في القياس، ومذهبهم أقوى في الاتباع، ولست أدرى كيف يصح الاستدلال به، والدم إذا سال أصاب بدنه؟ وربما أصاب ثيابه ومع إصابته شيئاً من ذلك وإن كان يسيراً لا تصح الصلاة عند الشافعى، إلا أن يقال: إن

الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الزرق حتى لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه، ولئن كان كذلك فهو أمر عجيب!.

وقال النووي في شرح المذهب بعد ذكر حديث جابر: وموضع الدلالة أنه خرج دماء كثيرة، واستمر في الصلاة ولو نقض الدم، لما جاز بعده الركوع والسجود وإتمام الصلاة، وعلم النبي ﷺ ذلك ولم ينكره، وهو محمول على أن تلك الدماء لم يكن يحس ثيابه منها إلا قليل يعفى عن مثله، هكذا قال أصحابنا ولا بد منه.

وأنكر الخطابي على من استدل بهذا الحديث مع سيلان الدماء على ثيابه وبدنه. ويجاب عنه بما ذكرنا، وأحسن ما اعتقده في المسألة أن الأصل أن لا نقض حتى يثبت بالشرع، ولم يثبت، والقياس ممتنع في هذا الباب؛ لأن علة النقض غير معقولة.

وقال في النيل: الواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بهذه الكلية المستفادة من هذا الحديث، فلا يصار إلى القول بأن الدم ناقض إلا لدليل ناهض، والجزم بالوجوب قبل صحة المستند كالجزم بالتحريم قبل صحة الناقل، والكل من القول على الله بما لم يقل، ومن المؤيدات لما ذكرنا حديث أن عباد بن بشر أصيب بسهام وهو يصلي فاستمر في صلاته عند البخاري تعليقاً وأبي داود وابن خزيمة، ويبعد ألا يطمع النبي ﷺ على مثل هذه الواقعة العظيمة، ولم ينقل أنه أخبره بأن صلاته قد بطلت.

قال ابن تيمية: وقد صح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم، ويحمل حديث أنس عليه وما قبله على الكثير الفاحش كمذهب أحمد ومن وافقه جمعاً بينهما. ويعني بحديث أنس: أنه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجه. وما قبله حديث: من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذى... إلخ. ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ليس في القطرة ولا في

القطرتين من الدم وضوء، إلا أن يكون دمًا سائلًا. لكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك.

قال الحافظ: وإسناده ضعيف، ويؤيده أيضًا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي: أنه عصر بثرة في وجهه فخرج شيء من دمه فحكه بين أصبعيه، ثم صلى ولم يتوضأ. رواه البخاري تعليقًا. والبثرة بفتح الموحدة وسكون المثناة، ويجوز فتحها خراج صغير. ومثل الدم في الخلاف القيء والقلس.

فذهبت المالكية والشافعية إلى إنهما غير ناقضين مطلقًا. وقالت الحنابلة: ينقض كثير القيء لا القلس مطلقًا. وقالت الحنفية: ما ملأ الفم منهما ناقض، وما لا يملؤه لا ينقض. ومال ابن حزم إلى عدم نقض الوضوء بشيء مما ذكر، وبالع في الرد على من قال بالنقض بشيء منها مطلقًا، والحاصل أن القول بعدم نقض الوضوء بخروج الدم من غير السيلين أقوى من جهة الدليل لا فرق بين كون الدم قليلًا أو كثيرًا سائلًا أم لا، وهذا لا ينافي أن الأحوط مراعاة القول بالنقض.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن أصحاب رسول الله ﷺ جاهدوا لنصرة الدين جهادًا كبيرًا، وتحملوا من أجل ذلك مصاعب لا يقدر عليها غيرهم، وعلى أنه يطلب الأخذ بأسباب الحفاظ من العدو بكل ما يقدر عليه، وهو لا ينافي التوكل، وعلى أنه يطلب من الرئيس أنه يعمل على ما فيه المصلحة له ولأتباعه، وعلى أنه يطلب من الأتباع المبادرة إلى ما ندبهم إليه الرئيس من المصالح، ولو كان فيه مشقة على النفوس، وعلى أن الأعمال تكون على التناوب إذا كانت قابلة له ليأخذ كل واحد من القوم راحته، فتدوم قوتهم على العمل، وعلى أنه تطلب المسارعة إلى الطاعات ولا سيما الصلاة، وعلى أن العقلاء ذوى الهمة العلية عرفوا عظيم قدر مناجاة ربهم، فشغلوا به عن كل ما سواه، وعلى أن تلاوة القرآن لها لذة عظيمة تشغل ذا

البصيرة النيرة عن كل أمر هام خصوصًا حال الصلاة، وعلى أن من ولى شيئاً من مصالح المسلمين يجب عليه أن يقوم به حق القيام.

ودل الحديث أيضاً على أن خروج الدم من غير السيلين غير ناقض للوضوء، وقد علمت ما فيه من الخلاف، أما الدم الخارج من السيلين فناقض عند الأئمة الثلاثة مطلقاً.

وقالت المالكية: إنه غير ناقض إن خرج خالصاً من العذرة والبول، لكونه خارجاً غير معتاد.

﴿ باب في الوضوء من النوم ﴾

أ المطلوب أم لا ؟ .

● عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ.

○ معنى الحديث: الحديث لم يذكر فيه أنهم توضأوا بعد النوم أو لم يتوضأوا، فإن حمل على أنهم توضأوا فمناسسته للترجمة باعتبار أنهم ناموا نومًا أوجب الوضوء، وإن حمل على أنهم لم يتوضأوا فمناسسته باعتبار أنهم ناموا نومًا خفيفًا لا ينقض الوضوء وهذا هو الظاهر.

قوله: (شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً) بالبناء للمفعول، أى: شغل ﷺ عن صلاة العشاء الآخرة لاشتغاله بتجهيز جيش كما رواه الطبراني من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر. قوله: (حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ) يعنى: نمتا فيه، فالرقاد النوم،

يقال: رقد رقدًا وروقودًا وروقادًا نام ليلاً كان أو نهارًا، وبعضهم يخصه بنوم الليل، والأول هو الحق، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ الكهف/ ١٨. قال المفسرون: إذا رأيتهم حستهم أيقاظًا؛ لأن أعينهم مفتحة وهم نيام.

قوله: (فَقَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ... إلخ) وفي رواية البخارى: ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم. وفي رواية له أيضًا عن أبي بردة: فلما قضى صلاحه قال لمن حضره: على رسولكم، أبشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلى هذه الساعة غيركم. قال أبو موسى: فرجعنا فرحين بما سمعنا من رسول الله ﷺ.

قال في الفتح: وسبب فرحهم علمهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى مستلزمة للمثوبة الحسنی، مع ما أضيف إلى ذلك من تجميعهم خلف رسول الله ﷺ، وكان الوقت الذى خرج فيه ﷺ نصف الليل كما في رواية للبخارى عن أنس قال: أخر النبي ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى، ثم قال: قد صلى الناس وناموا، أما إنكم في صلاة ما انتظروها. وفي رواية لأبي داود وغيره عن أبي سعيد الخدرى فقال: إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة.

والحديث يدل بظاهره على أن النوم لا ينقض الوضوء. وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب أبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وأبو مجلز وحيد بن عبد الرحمن والأعرج والشعبة والأوزاعي إلى أنه غير ناقض مطلقًا، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة/ ٦. قالوا: فذكر سبحانه وتعالى نواقض الوضوء، ولم يذكر النوم، وبحديث أبي هريرة: "لا وضوء إلا من صوت أو ريح". رواه الترمذى وابن ماجه وقالوا: إن النوم ليس بحدث، وغاية ما فيه أنه يحتمل خروج الريح، والأصل عدمه، فلا يجب الوضوء بالشك.

وأجيب عن احتجاجهم بأن الآية غير حاصرة للنواقض إذ لم يذكر فيها بقية النواقض المجمع عليها كالبول، وبأن الحديث ورد في دفع الشك، لا في بيان الأحداث وحصرها، وقولهم: إن النوم محتمل لخروج الريح... إلخ. مردود بما قاله النووي في شرح المذهب من أن الشارع جعل هذا الظاهر كاليقين كما جعل شهادة شاهدين كاليقين، ويؤيده حديث عليّ الآتي، وفيه: "من نام فليتوضأ".

وذهب الحسن البصري والمزني وأبو عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهويه إلى النقص مطلقاً، وهو قول غريب للشافعي، قال ابن المنذر: وبه أقول قال: وقد روى معناه عن ابن عباس وأبي هريرة، ونسبه في البحر إلى العترة، إلا إنهم يستثنون الخفقة والخفقتين. واستدلوا بحديث معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: (العين وكاء السه، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء) رواه الدارقطني، وبحديث عليّ الآتي. وأجيب عنهما بأنهما ضعيفان، وعلى فرض صحتها فهما محمولان على نوم غير المتمكن كما ذكره النووي.

وذهب الزهري وربيعة والأوزاعي ومالك وأحمد في رواية إلى أن كثير النوم ينقض بكل حال، وقليله لا ينقض بكل حال، واستدلوا بحديث أنس الآتي، وفيه: "حتى تخفق رءوسهم". قالوا: إن خفقان الرأس يكون في النوم القليل، ومع الثقيل يغلب خروج الخارج بخلاف القليل.

وذهب أبو حنيفة وداود إلى أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلي كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينتقض وضوؤه، سواء أكان في صلاة أم لا، وإن نام مضطجعاً أو مستلقياً على قفاه انتقض، وهو قول غريب للشافعي أيضاً، واستدلوا بما أخرجه الترمذي عن أبي خالد الدالائي عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى غطّ ونفخ، ثم قام يصلي، فقلت: يا رسول الله إنك قد

نمت، فقال: إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله". ورواه الدارقطني، وقال: تفرّد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح.

قال النووي: إنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، ومن صرح بضعفه من المتقدمين أحمد بن حنبل والبخاري وأبو داود، ونقل إمام الحرمين في كتابه الأساليب إجماع أهل الحديث على ضعفه، وهو كما قال، والضعف عليه بين.

وذهب البعض إلى أنه لا ينقض إلا نوم الراكع والساجد، وروى عن أحمد. وذهب بعض إلى أنه لا ينقض إلا نوم الساجد، وروى عن أحمد أيضاً. واستدلوا بما روى عن أنس أنه ﷺ قال: "إذا نام العبد في صلاته، باهى الله به ملائكته، يقول: عبدى روحه عندي، وجسده ساجد بين يدي". قالوا: فلو انتقض وضوؤه لما جعله ساجداً.

قال النووي: هو ضعيف جداً، ولو صح لكان تسميته ساجداً باسم ما كان عليه فمدحه على مكابدة العبادة. وقال في النيل: ونسبه في البحر إلى زيد بن علي وأبي حنيفة. واستدلوا بحديث المباهاة المتقدم وقد علمت ما فيه.

وذهبت الشافعية إلى أنه إذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض، لم ينتقض، وإلا فلا، سواء قل أو كثر، وسواء أكان في صلاة أم خارجها، واستدلوا بحديث الباب، وبما يأتي للمصنف عن أنس وابن عباس، وبما رواه الدارقطني وصححه عن أنس قال: كنا نأتي مسجد رسول الله ﷺ فننام فلا نحدث لذلك وضوءاً. وبما رواه أيضاً عن أنس وصححه قال: لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة، حتى أتى لأسمع لأحدهم غطيظاً، ثم يصلون ولا يتوضأون. قال ابن المبارك: هذا عندنا وهم جلوس. فهذه الأحاديث محمولة على من نام ممكناً مقعدته جمعاً بين الأحاديث، واستدلوا بما

رواه الدارقطني أيضًا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: "من نام جالسًا فلا وضوء عليه، ومن وضع جنبه فعليه الوضوء".

وبما رواه مالك والشافعي بإسناد صحيح أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان ينام وهو جالس ثم يصلي، ولا يتوضأ. وهذه الأحاديث وإن كان في بعضها مقال لكن يقرى بعضها بعضًا.

إذا تأملت ما تقدم، علمت أن المذهب الأخير هو الأرجح والأقوى؛ لكثرة أدلته ولما فيه من الجمع بين الأدلة.

قال في النيل: المذهب الثامن أنه إذا نام جالسًا ممكنا مقعدته من الأرض لم ينقض، سواء قل أو كثر، وسواء كان في الصلاة أم خارجها.

قال النووي: وهذا مذهب الشافعي، وعنده أن النوم ليس حدثًا في نفسه، وإنما هو دليل على خروج الريح، ودليل هذا القول حديث عليّ ومعاوية، وهذا أقرب المذاهب عندي، وبه يجمع بين الأدلة، وقوله: (إن النوم ليس حدثًا في نفسه) هو الظاهر، وحديث صفوان بن عسال وإن أشعر بأنه من الأحداث، باعتبار اقترانه بما هو حدث بالإجماع، فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار عند أئمة الأصول، والتصريح بأن النوم مظنة استطلاق الوكاء كما في حديث معاوية، واسترخاء المفاصل كما في حديث ابن عباس مشعر أتم إشعار بنفي كونه حدثًا في نفسه، وحديث أن الصحابة كانوا على عهد رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون من المؤيدات لذلك، ويبعد جهل الجميع منهم كونه ناقصًا. وحديث صفوان الذي أشار إليه لفظه: عن صفوان بن عسال قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة ولا نخلعهما من غائط ولا بول. ولا نوم رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه.

فائدة: قال النووي في شرح المذهب فرع في مسائل تتعلق بالفصل والتفريع على المذهب: وهو أن نوم الممكن لا ينقض وغيره ينقض إحداها. قال الشافعي في الأم والمختصر والأصحاب رحمهم الله تعالى: يستحب للنائم ممكناً أن يتوضأ لاحتمال خروج حدث، وللخروج من خلاف العلماء.

الثانية قال الشافعي في الأم والأصحاب: لا ينتقض الوضوء بالنعاس وهو السنة، وهذا لا خلاف فيه، ودليله من الأحاديث حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قام رسول الله ﷺ يصلي في الليل، فقامت إلى جنبه الأيسر، فجعلني في شقه الأيمن، فجعلت إذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني، فصلي إحدى عشرة ركعة. رواه مسلم، قال الشافعي والأصحاب: الفرق بين النوم والنعاس أن النوم فيه غلبة على العقل وسقوط حاسة البصر وغيرها، والنعاس لا يغلب على العقل، وإنما تفتت فيه الحواس بغير سقوط، ومن علامات النعاس أن يسمع كلام من عنده وإن لم يفهم معناه، قالوا: والرؤيا من علامات النوم، ونص عليه في الأم وفي البويطي، واتفقوا عليه، فلو تيقن الرؤيا، وشك في النوم، انتقض إذا لم يكن ممكناً، فإن خطر بباله شيء فشك. أكان رؤيا أم حديث نفس لم ينتقض، لأن الأصل بقاء الطهارة، ولو شك أنام أم نعس، وقد وجد أحدهما لن ينتقض، قال الشافعي في الأم: والاحتياط أن يتوضأ.

الثالثة: لو تيقن النوم وشك هل كان ممكناً أو لا فلا وضوء عليه، هكذا صرح به صاحب البيان وآخرون، وهو الصواب.

الرابعة: نام جالساً فزالت ألياه أو إحداها عن الأرض، فإن زالت قبل الانتباه انتقض لأنه مضى لحظة وهو نائم غير ممكن، وإن زالت بعد الانتباه أو معه أو لم يدر أيهما سبق لم ينتقض؛ لأن الأصل الطهارة ولا فرق بين أن تقع يده على الأرض أو لا تقع، وحكى عن أبي حنيفة أنه إن وقعت يده على الأرض انتقض، وإلا فلا.

الخامسة: نام ممكناً مقعدته من الأرض مستنداً إلى حائط أو غيره، لا ينتقض وضوؤه، سواء أكان بحيث لو وقع الحائط لسقط أم لا، وهذا لا خلاف فيه بين أصحابنا.

السادسة: قليل النوم وكثيره عندنا سواء، نص عليه الشافعي والأصحاب، فنوم لحظة ويومين سواء في جميع التفصيل والخلاف.

السابعة: قال أصحابنا: لا فرق في نوم القاعد الممكن بين قعوده متربّعاً أو مفترشاً أو متوركّناً أو غيره من الحالات، بحيث يكون مقعده لاصقاً بالأرض أو بغيرها متمكناً، وسواء القاعد على الأرض وراكب السفينة والبعير وغيره من الدواب، فلا ينتقض الوضوء بشيء من ذلك، نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم واتفق الأصحاب عليه، ولو نام محتبياً وهو أن يجلس على أليّه رافعاً ركبتيه محتوياً عليهما بيديه أو غيرهما، ففيه ثلاثة أوجه حكاهما الماوردي والرويانى: أحدها: لا ينتقض كالترجيع، والثاني: ينتقض كالضطجع، والثالث: إن كان نحيف البدن، بحيث لا تنطبق ألياه على الأرض انتقض، وإلا فلا، قاله أبو الفياض البصرى، والمختار الأول.

الثامنة: إذا نام مستلقياً على قفاه، وألصق ألييه بالأرض، فإنه يبعد خروج الحدث منه، ولكن اتفق الأصحاب على أنه ينتقض وضوؤه؛ لأنه ليس كالجالس الممكن فلو استنفر وتلجم بشيء فالصحيح المشهور الانتقاض أيضاً، وبه قطع إمام الحرمين في النهاية.

وقال في كتابه الأساليب في الخلاف: فيه للنظر مجال، ويظهر عدم الانتقاض. وما تقدم من التفصيل والخلاف في النوم في غير حق النبی ﷺ أما هو فنومه غير ناقض على أى حال كان اتفاقاً، وهو من خصائصه ﷺ للأحاديث الصحيحة منها: حديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه ﷺ نام حتى سمع غطيطة، ثم صلى ولم يتوضأ.

ومنها: حديث عائشة الآتي للمصنف قالت: قال النبي ﷺ: "تام عيناى ولا ينام قلبى". ولا يقال: إن هذا مخالف الحديث الصحيح أنه ﷺ نام فى الوادى عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، فلو كان قلبه لا ينام لما فاتته صلاة الصبح فى وقتها، لأن القلب يقظان يدرك الحدث وغيره مما يتعلق بالبدن، وطلوع الشمس ليس مما يتعلق بالبدن بل هو مما يدرك بالعين، والعين كانت نائمة.

ومثل النوم فى النقص زوال العقل بالجنون والإغماء، والسكر بالخمير أو النبيذ أو البنج أو الدواء؛ بل ما ذكر أولى للإجماع عليه، سواء أقل أم كثر، وسواء أكان ممكن المقعدة أم غير ممكنها.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن النوم الخفيف لا ينقض الوضوء، وقد تقدم شرحه، وعلى إباحة النوم قبل العشاء لمن يغلب عليه النوم، وعلى جواز تأخير العشاء إلى ما بعد ثلث الليل، ولا سيما إذا دعت لذلك ضرورة، وعلى أنه يستحب للإمام والعالم إذا حصل منه ما يظن أنه يشقّ على أصحابه أن يعتذر إليهم بما يسليهم، ويذهب عنهم المشقة ويبين لهم فضله.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّأُونَ.

○ معنى الحديث: قوله: (كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... إلخ) ظاهره أن انتظارهم للعشاء كان يتكرر منهم حتى صار كالعادة لهم، وأنه لم يكن نادراً، ووصف العشاء بالآخرة دليل على جواز ذلك، خلافاً لما يحكى عن الأصمعي من كراهة ذلك. قوله: (حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ) أى: تميل على صدورهم يقال: خفق برأسه خفقة أو خفقتين إذا أخذته سنة من النعاس، فمال رأسه دون سائر جسده، وبهذا الحديث استدل من قال: إن كثير النوم ينقض الوضوء دون قليله؛ لأن خفقان الرأس يكون فى

النوم القليل، ولو كان ناقصاً لما أقرهم الله على الصلاة في تلك الحالة بل كان يوحى إلى رسوله ﷺ في ذلك كما كان يوحى إليه في سائر الأمور الدينية وهو قوى.

قال في سبل السلام: إن كثير النوم ينقض على كل حال، ولا ينقض قليله وهؤلاء يقولون: إن النوم ليس بناقض بنفسه؛ بل مظنة النقص والكثير مظنة بخلاف القليل، وحملوا أحاديث أنس على القليل، إلا إنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقته.

وفي الباب أحاديث لا تخلو عن قدح أعرضنا عنها، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان، ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق، ودلالة الاقتران ضعيفة، فلا يقال: قد قرن بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال، ولما كان ورود حديث أنس بنوم الصحابة، وأنهم كانوا لا يتوضأون ولو غطوا غطيّاً وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون، والأصل جلالة قدرهم، وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء، ولا سيما الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه ﷺ فإنهم أعيان الصحابة، وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذى لا يبقى معه إدراك، ويؤول ما ذكره أنس من الغيط ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق، فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه، ووضع الجنوب لا يستلزم الاستغراق، فقد كان ﷺ يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام، فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه، وإن كان قد قيل إنه من خصائصه ﷺ أنه لا ينقض نومه وضوءه، فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينبه لئلا يستغرقه النوم.

وقال الخطايب: في هذا الحديث من الفقه أن عين النوم ليس بمحدث، ولو كان حدثاً لكان على أى حال وجد ناقضاً للطهارة، كسائر الأحداث التى قليلها وكثيرها

وعمدها وخطؤها سواء في نقض الطهارة، وإنما هو مظنة للحدث موهم لوقوعه من النائم غالباً، فإذا كان بحال من التماسك والاستواء في القعود المانع من خروج الحدث منه كان محكوماً له بالسلامة، وبقاء الطهارة المتقدمة، وإذا لم يكن كذلك بأن يكون مضطجعاً أو راکعاً أو ساجداً أو قائماً أو مانلاً إلى أحد شقيه، أو على حالة يسهل معها خروج الحدث من حيث لا يشعر بذلك، كان أمره محمولاً على أنه قد أحدث لأنه قد يكون منه الحدث في تلك الحال غالباً، ولو كان نوم القاعد ناقضاً للطهارة لم يجوز على أصحاب رسول الله ﷺ وهو بين أظهرهم والوحي ينزل عليه أن يصلوا محدثين بحضرته، فدلّ على أن النوم إذا كان بهذه الصفة غير ناقض للطهر.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن النوم الخفيف لا ينقض الوضوء، وعلى مشروعية انتظار صلاة العشاء.

● عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي حَاجَةً فَقَامَ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَعَسَ الْقَوْمُ أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ وَضُوءًا.

○ معنى الحديث: قوله: (أُقِيمَتِ صَلَاةُ الْعِشَاءِ)، وفي رواية البخاري (أقيمت الصلاة) بدون ذكر العشاء، والمراد بها العشاء فلا تنافي بينهما.

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ) قال الحافظ في الفتح: لم أقف على اسم هذا الرجل، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً في قومه، فأراد ﷺ أن يتألفه على الإسلام، ولم أقف على مستند ذلك، وقيل: يحتمل أن يكون ملكاً من الملائكة، جاء بوحي من الله ﷻ ولا يخفى بعد هذا الاحتمال.

قوله: (فَقَامَ يُتَاجِهَهُ... إلخ) أى: قام رسول الله ﷺ يكلم ذلك الرجل سرًا إلى أن نام القوم، يقال: نجته وأنجته وناجيته ساررته، وانتجى القوم وتناجوا تسارروا والاسم النجوى، ونعس بفتح العين المهملة من باب قتل، وغلط من جعلها من باب كرم، والاسم النعاس وهو أول النوم، وفي رواية البخارى: حتى نام القوم. أى: ناموا نومًا خفيفًا، وهو في حكم النعاس فلا تنافي بينها وبين رواية المصنف.

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ وُضُوءًا) أى: لم يذكر ثابت البناني في روايته هذا الحديث عن أنس وضوءًا بخلاف حديث قتادة ؓ السابق فإنه قال فيه: (ثم يصلون ولا يتوضأون).
 ○ فقه الحديث: والحديث يدل على جواز مناجاة الرجل الرجل بحضرة الجماعة، وإنما نهى عن ذلك بحضرة الواحد، وعلى جواز الكلام في الأمور المهمة بعد إقامة الصلاة أما في غير المهم فيكره، وعلى تقديم الأهم فالأهم من الأمور عند ازدحامها؛ فإنه ﷺ إنما ناجاه بعد الإقامة في أمر مهم من أمور الدين مصلحته راجحة على تقديم الصلاة، ودل أيضًا على عدم إعادة الإقامة عند وجود الفصل الطويل بين الإقامة والصلاة، وعلى أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، وهو المقصود من الباب.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ صَلَّيْتُ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتُ؟! فَقَالَ: إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، زَادَ عُثْمَانُ وَهَنَادٌ: فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَّتْ مَقَاصِلُهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ... إلخ) أى: كان ﷺ يصلى ثم ينام ويخرج نفسه من فمه بقوة حال صلاحه حتى يسمع له صوت، ثم يقوم

فيتم صلاته من غير أن يحدث وضوءاً. قوله: (فَقُلْتُ لَهُ... إلخ) قد وقع هذا القول من ابن عباس للنبي ﷺ بعد انتهاء صلاته على الظاهر، وفيه دليل على أن الوضوء من النوم كان معلوماً بينهم. قوله: (إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا) أى: واضعاً أحد جنبيه على الأرض، وهذا الجواب منه ﷺ على أسلوب الحكيم؛ فإن ابن عباس سأله عن فعله، فكان القياس أن يقول: "نام عيناى، ولا ينام قلبي". لكن أجابه ﷺ بما يختص بالأمة ليعلم ابن عباس الحكم في حقه وغيره، ولو أجابه ﷺ بقوله: "نام عيناى، ولا ينام قلبي". لم يعلم الحكم الخاص به وبالأمة.

قوله: (زَادَ عُثْمَانُ... إلخ) أى: زاد عثمان بن أبي شيبة وهناد بن السرى في روايتهما بسندهما إلى ابن عباس أن النبي ﷺ بين علة الوضوء من نوم المضطجع بقوله: (فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَخَتْ مَفَاصِلُهُ) لأنه لا يؤمن خروج الحدث عند استرخاء المفاصل، والاسترخاء اللين والفتور، والمفاصل جمع مفصل كمسجد؛ وهو كل ملتقى عظمين من الجسد، وفي رواية البيهقى: "لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله"، وأخرج البيهقى أيضاً عن ثمر بن كثير عن ميمون الحياط عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان قال: "كنت في مسجد المدينة جالساً أخفق، فاحتضنني رجل من خلفي، فالتفت فإذا أنا بالنبي ﷺ فقلت: يا رسول الله هل وجب على وضوء؟ قال: لا، حتى تضع جنبك". قال البيهقى: تفرد به ثمر بن كثير وهو ضعيف لا يحتج بروايته. وفي هذا التعليل دليل على أن النوم في ذاته ليس ناقضاً للوضوء؛ إنما هو سبب لاسترخاء المفاصل التي هي مظنة لخروج الريح، ولو كان النوم ناقضاً للوضوء بنفسه لاستلزم نقض الوضوء في جميع أحواله، وليس كذلك؛ لأنه لو نام شخص ولم تسترخ مفاصله لا يكون نومه ناقضاً للوضوء.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن من رأى شيئاً يظنه مخالفاً يطلب منه أن يقف على حقيقته ممن وقع منه وإن كان عظيماً، وعلى أنه ينبغي لمن وقع منه أن يجيب عما وجه إليه، وعلى أن النوم حال وضع الجنب على الأرض ناقض للوضوء، بخلافه على غير هذه الحالة وهو حجة لأبي حنيفة.

● عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَكَاءُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلَيْتَوَضَّأَ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَكَاءُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ) الوكاء بكسر الواو ممدود الخيط الذى تشد به القرية والكيس ونحوهما، والسّه بفتح السين المهملة وكسر الهاء العجز، والمراد به حلقة الدبر وأصله سته بالتحريك لجمعه على أستاها كسبب وأسباب، ويقال: ست بالياء أيضاً فيعرب إعراب يد ودم، وبعضهم يقول في الوصل: ست بالياء، وفي الوقف: سه بالهاء على قياس هاء التأنيث، وكفى بالعينين عن اليقظة؛ لأنه يلزم من اليقظة الإبصار بهما، فجعل اليقظة للأست كالوكاء للقرية، فكما أن الوكاء يمنع ما في القرية أن يخرج كذلك اليقظة تمنع الأست أن تحدث إلا باختيار، والمراد أن الإنسان ما دام مستيقظاً فاسته كالمشدودة لا يخرج منها شيء إلا أحس به فإذا نام انحل وكاؤها، ولذا كان النوم ناقضاً للوضوء؛ لأنه مظنة الحدث.

وبهذا الحديث استدل من قال: إن النوم ناقض للوضوء مطلقاً، لا فرق بين قليله وكثيره، ولا فرق بين هيئة وأخرى، وقالوا: إنه حدث من الأحداث.

ورد بأن الحديث ضعيف؛ لأنه من رواية بقية عن الوضين بن عطاء، وفيهما مقال، وقد أنكر على الوضين هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة.

قال العيني: إن هذا الحديث معلول بوجهين: أحدهما: بقية وفيه مقال، والثاني: الانقطاع. فذكر ابن أبي حاتم عن أبي زرعة في كتاب العلل، وفي كتاب المراسيل أن ابن عائذ عن عليّ مرسل.

وعلى فرض صحته فهو محمول على من نام نومًا ثقيلًا غير ممكن مقعده جمعا بين الأحاديث، وقولهم: إن النوم حدث في نفسه مردود أيضًا؛ لما تقدم من الأدلة الدالة على أن النوم الخفيف غير ناقض وعلى أن من نام ممكنا مقعده لا ينتقض وضوءه ولو كان نومه ثقيلًا، فلو كان النوم حدثًا في نفسه لكان ناقضًا للوضوء مطلقًا لا فرق بين خفيفه وثقله، وبين حالة وأخرى وليس كذلك؛ لأنه يؤدي إلى إلغاء تلك الأحاديث الدالة على التفرقة مع إمكان الجمع بينها وبين حديث الباب كما تقدم.

قال الخطابي: وفي هذا الحديث ما يؤيد ما قلناه من أن النوم عينه ليس بحدث، وإنما ينتقض به الطهر إذا كان مع إمكان انحلال الوكاء غالبًا فأما مع استمساكه بأن يكون واطئًا بالأرض فلا.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه ﷺ علم أمته ما تحتاج إليه من أمور الدين حتى ما يستحي من ذكره عادة، وعلى أن النوم ناقض للوضوء. وقد تقدم مستوفى.

﴿باب في الرجل يطأ الأذى﴾

أى: النجاسة أیطلب منه الوضوء أم لا ؟، وفي بعض النسخ (باب في الرجل يطأ الأذى برجله) ومثل الرجل في ذلك المرأة والوطء الدوس بالرجل.

● قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيٍّ وَلَا نَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ: فِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مُسْرُوقٍ أَوْ حَدَّثَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ هَذَا عَنْ شَقِيقٍ أَوْ حَدَّثَهُ عَنْهُ.

معنى الأثر: قوله: (كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيٍّ) أى: من وطء النجاسة بأقدامنا، وفي رواية الحاكم: كنا نصلى مع النبي ﷺ فلا نتوضأ من موطى. وفي رواية الترمذى قال: كنا نصلى مع النبي ﷺ ولا نتوضأ من الموطى. والموطى بفتح الميم وسكون الواو وكسر الطاء مصدر ميمي بمعنى الوطء.

وقال الخطابي: الموطى ما يوطأ في الطريق من الأذى، وأصله الموطوء، وإنما أراد بذلك إنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم، لأنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها.

وقال العراقي: يحتمل أن يحمل الوضوء على الوضوء اللغوى، وهو التنظيف، فيكون المعنى إنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم من الطين ونحوه ويمشون عليه، بناء على أن الأصل فيه الطهارة، وحمله البيهقى على النجاسة اليابسة، وأنهم كانوا لا يغسلون الرجل من مسها، وبوب عليه في المعرفة فقال: باب النجاسة اليابسة يطؤها برجله أو يجير عليها ثوبه.

وقال الترمذى: وهو قول غير واحد من أهل العلم، قالوا: إذا وطئ الرجل على المكان القدر إنه لا يجب عليه غسل القدم إلا أن يكون رطباً، فيغسل ما أصابه.

قوله: (وَلَا نَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا) أى: لا نغنيهما من الوقوع على الأرض حالة السجود.

وقال الخطابي: أى: لا نقيهما من التراب إذا صلينا صيانة لهما عن التريب؛ ولكن نرسلهما حتى يقعا على الأرض، فيسجدا مع الأعضاء.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على عدم نقض الوضوء من وطء الأذى، ولا نعلم لهذا مخالفاً من العلماء، وعلى استحباب عدم كف الشعر والتوب عن الأرض حال الصلاة.

﴿باب فيمن يحدث في الصلاة﴾

أى: في بيان ما يصنعه من يخرج منه الحدث، وهو في الصلاة.

● عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَعِدِ الصَّلَاةَ.

○ معنى الحديث: قوله: (إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ) أى: إذا خرج منه ريح من دبره بغير صوت يسمع، فليخرج من صلاته، يقال: فسا يفسو فسواً من باب قتل، والاسم الفساء بالضم والمذة.
قوله: (وَلْيَعِدِ الصَّلَاةَ) يعنى: يؤديها ثانياً؛ وهو يدل على أن من طرأ عليه الحدث وهو في الصلاة فسدت صلاته ويستأنفها ولا يبنى على ما فعل، وإلى هذا ذهب المالكية والشافعية والحنابلة.

وقالت الحنفية: يجوز البناء على ما فعل، والأفضل الاستئناف واستدلوا بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قال: "من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذى، فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم". أخرجه الدارقطني وابن ماجه، وهو معلول بأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وهو حجازى، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج فرووه مراسلاً.

وقال أحمد: الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ وصبو البيهقي الإرسال، وصححه الذهلي وأبو حاتم، وقال: رواية إسماعيل خطأ، ورد بأن ابن عياش قد وثقه ابن معين وغيره وقد زاد في الإسناد عن عائشة، والزيادة من الثقة مقبولة، على أن صحة رفع الحديث مراسلاً لا نزاع فيها، والمرسل حجة عند الحنفية والجمهور كمالك وأحمد في المشهور عنهما، وكذا عند الشافعي إن تقوى بمجيبه من طريق آخر يبين الطريق الأول، مسنداً كان أو مراسلاً صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، وهاهنا كذلك. فقد روى الدارقطني عن عمر بن رباح ثنا عبدالله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا رعى في صلاته تَوْضُأً ثم بنى على ما بقى من صلاته. وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه نحوه موقوفاً على عمر وأبي بكر وعلى وابن مسعود وابن عمر وسلمان الفارسي من الصحابة، وموقوفاً على علقمة وطاوس وسالم بن عبدالله وسعيد بن جبير والشعبي وإبراهيم النخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب من التابعين وكفى بهؤلاء قدوة.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على من تعمد الحدث، على أن ابن القطان قال في كتابه: هذا حديث لا يصح فإن مسلم بن سلام الحنفي مجهول الحال. وأخرجه الترمذي بلفظ: "إذا فسا أحدكم فليتوضأ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن". وقال: حديث علي بن طلق حديث حسن، وسمعت محمداً يقول: لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.

وقال صاحب الكمال في ترجمة علي بن طلق: روى عن النبي ﷺ حديث "لا تأتوا النساء في أعجازهن". وكلامهما يقوى ما قاله ابن القطان من أن حديث الباب لا يصح.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الفساء ناقض للوضوء موجب للخروج من الصلاة وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض، وعلى أن من طرأ عليه حدث في الصلاة لا يني على ما فعله بل يستأنفها.

﴿باب في المذى﴾

المذى بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف المشاة التحتية وبكسر الذال وتشديد التحتية وتخفيفها: ماء رقيق لزج يضرب إلى البياض يخرج من القبل عند ملاعبة من تشتهى، أو تذكر الجماع وإرادته، وقد لا يشعر بخروجه، ويكون من الرجل والمرأة ومن المرأة أكثر، بخلاف الودى فإنه ماء أبيض ثخين لزج يخرج من القبل بعد البول غالباً. والمنى ماء ثخين يخرج بلذة دفقاً غالباً.

● عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ ذَكَرَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ.

○ معنى الحديث: قوله: (كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) بصيغة المبالغة أى: كثير المذى، قال ابن دقيق العيد: قد يستدل به على أن صاحب سلس المذى يجب عليه الوضوء منه، من حيث إن علياً عليه السلام وصف نفسه بأنه كان مَذَّاءً، وهو الذى يكثر منه المذى، ومع ذلك أمر بالوضوء، وهو استدلال ضعيف؛ لأن كثرته قد تكون على وجه الصحة

لغلبة الشهوة، بحيث يمكن دفعه، وقد تكون على وجه المرض والاسترسال؛ بحيث لا يمكن دفعه، وليس في الحديث بيان صفة هذا الخارج على أى الوجهين هو.

قوله: (فَجَعَلْتُ أَعْتَسِلُ) أى: صرت أعتسل من المذى كلما أصابني، اجتهدًا وقياسًا على خروج المني (حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي) أى: حصل فيه شقوق من شدة ألم البرد. وفي رواية ابن خزيمة: "فجعلت أعتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري".

قوله: (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ) أى: ما أصابني من المذى، وهو صريح في أن عليًا عليه السلام سأل بنفسه، وهي رواية للترمذي والطحاوي في شرح معاني الآثار.

قوله: (أَوْ ذَكَرَ لَهُ) شك من الراوى بالبناء للمفعول، والفاعل إما المقداد كما في الروايات الآتية، أو عمار بن ياسر كما في رواية للنسائي، وفي رواية عبد الرزاق عن عائش بن أنس قال: تذاكر عليٌّ والمقداد وعمار المذى، فقال علي: إني رجل مذاء فاسألا النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك، وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليًا أمر عمارًا أن يسأل، ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه.

قال الحافظ: وهو جمع جيد، إلا بالنسبة لآخره، لكونه مغايرًا لقوله: إنه استحيا من السؤال بنفسه. فيتعين حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك، بهذا جزم الإسماعيلي والنووي. لكن ظاهر الروايات يدل على أن السؤال وقع من الثلاثة، وقول علي لمن أمره أن يسأل له: إني أستحي لمكان ابنته مني. كما في بعض الروايات، لعله كان في بادئ الأمر، ثم بدا له أن يسأل بنفسه ليتثبت من الحكم. وما قيل من أن نسبة السؤال إلى علي مجازية، وأن السائل غيره فليس بمتعين.

قوله: (لَا تَفْعَلْ) أى: لا تغتسل إذا خرج منك المذى.

قوله: (فَأَغْسِلْ ذَكَرَكَ) دليل أيضًا على أن السائل علي عليه السلام، وهو بظاهره يدل على أن الواجب غسل جميع الذكر من خروج المذى، وإليه ذهب المالكية قالوا: لأن

اسم الذكر حقيقة في العضو كله وبنوا عليه أنه هل يحتاج الى نية في غسله؟ فذكروا في ذلك قولين: أشهرهما وجوب النية؛ لأنها طهارة تعبدية، والطهارة التعبدية تحتاج الى نية.

وعن أحمد روايتان: إحداهما: غسل الذكر وحده، والأخرى: غسله مع الأنثيين، ويدل له حديث ابن سعد الآتي وفيه فتغسل فرجك وأنثيك.

قال النووي: وهو محمول على ما إذا أصاب المذى الأنثيين، أو على الاستحباب، وذهب الحنفية والشافعية إلى وجوب غسل موضع النجاسة فقط.

قال النووي: وهو مذهب الجمهور.

وإنما عدلوا عن استعمال الحقيقة في الذكر كله، نظراً إلى المعنى، فإن الموجب للغسل إنما هو خروج الخارج، وذلك يقتضى الاختصار على محله، ويدل لهم ما رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار عن سعيد بن جبير قال: إذا أمذى الرجل غسل الحشفة، وتوضأ وضوءه للصلاة. وما رواه الإسماعيلي عند البخارى من حديث على قال: كنت رجلاً مذاء، فأمرت رجلاً يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته فسأل فقال: توضأ واغسله. قال الحافظ في الفتح: فأعاد الضمير على المذى. وأمره ﷺ بغسل الذكر من المذى دليل على أنه يتعين فيه الماء، بخلاف غيره من النجاسات المعتادة كالبول والغائط.

قوله: (فَإِذَا قَضَيْتَ الْمَاءَ فَأَغْتَسِلْ) أى: فإذا دفقت المني فاغتسل، فالمراد بالماء المني يقال: فضخ الماء من باب نفع دفعه، والمصدر الفضخ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن خروج المذى لا يوجب غسلًا، وإنما يجب منه الوضوء، وعلى أن المذى نجس؛ لأنه ﷺ أمر بغسل الذكر منه، وعلى أن دفع

المنى يوجب الغسل، وعلى أنه يطلب من الشخص أن يسأل عن أحكام دينه حتى في الأمور التى يستحيا منها.

● عَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ مَاذَا عَلَيْهِ؟ فَإِنْ عِنْدِي ابْنَتُهُ وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ. قَالَ الْمُقَدَّادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

○ معنى الحديث: قوله: (أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ) إنما أمر على المقداد بالسؤال، ولم يسأل هو بنفسه؛ لما سيذكره المصنف من استحياؤه منه ﷺ لمكان ابنته عنده، فقد جمع ﷺ بين استعمال الحياء وعدم التفريط في الحكم.

قوله: (إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ) أى: قرب من زوجته لمداعبة لا لجماع. قوله: (فَخَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ) لأنه يكون غالباً عند ملاعبة الزوجة وتقبيلها ونحو ذلك من أنواع الاستمتاع. قوله: (مَاذَا عَلَيْهِ؟) أى: أى شيء عليه أغسل أم وضوء؟ قوله: (وَأَنَا أَسْتَحْيِي) يبائن من الحياء وهو تغير وانكسار يعتري الإنسان من فعل ما يعاتب عليه أو يذم به. قوله: (فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ) وفي بعض النسخ: فليتنضح. وأصل النضح الرش، وأريد به الغسل الخفيف، ويؤيده ما في الحديث السابق، وما في رواية البخارى عن عليٍّ من قوله: "واغسل ذكرك".

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على طلب حسن العشرة مع الأصهار، واستعمال الأدب بترك المواجهة بما يستحيا منه عرفاً، وعلى أن الزوج يستحب له ألا يذكر شيئاً يتعلق بجماع النساء، والاستمتاع بهن بحضرة أبي الزوجة أو غيره من أقاربها، وعلى أن المذى يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل، وعلى جواز الاستنابة في

الاستفتاء، وعلى جواز قبول خبر الواحد المفيد للظن مع القدرة على اليقين: فإن علياً عليه السلام اكتفى بقول المقداد مع تمكنه من سؤال النبي صلى الله عليه وآله بنفسه.

قال ابن دقيق العيد: قد يتمسك به في قبول خبر الواحد من حيث إن علياً عليه السلام أمر المقداد بالسؤال ليقبل خبره، والمراد بهذا ذكر صورة من الصور التي تدل على قبول خبر الواحد، وهي فرد من أفراد لا تحصى، والحجة تقوم بجمعتها لا بفرد معين منها، فإنه لو استدل بفرد معين لكان ذلك إثباتاً للشيء بنفسه وهو محال، وإنما ذكر صورة مخصوصة للتنبيه على أمثالها لا للاكتفاء بها، فليعلم ذلك فإنه مما انتقد على بعض العلماء حيث استدل بآحاد، وقيل: أثبت خبر الواحد بخبر الواحد، وجوابه ما ذكرناه، ومع هذا فلا استدلال عندى لا يتم بهذه الرواية وأمثالها لجواز أن يكون المقداد سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن المذى بحضرة علي عليه السلام، فسمع على الجواب، فلا يكون من باب قبول خبر الواحد، وليس من ضرورة كونه سأل عن المذى بحضرة علي عليه السلام عنه أن يذكر أنه هو السائل، نعم إن وجدت رواية مصرحة بأن علياً أخذ هذا الحكم عن المقداد ففيه الحجة.

ودل الحديث أيضاً على أنه يطلب من الشخص أن يسأل عن أحكام دينه ولو بواسطة، وعلى أن المستول تطلب منه الإجابة إذا كان عالماً بما سئل عنه.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذَى شِدَّةً، وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْاِغْتِسَالَ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ بِأَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهَا مِنْ ثَوْبِكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذَى شِدَّةً... إلخ) أى: أجد من خروجه مشقة الاغتسال منه، وقوله: (وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْاِغْتِسَالُ) من عطف العلة على المعلول، وكان ذلك باجتهاد منه.

قوله: (يَكْفِيكَ بِأَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ... إلخ) أى: يكفيك أخذ كفّ من ماء، فترش به ثوبك حتى تظن أن الماء أصاب المذى الذى فى الثوب، فالباء زائدة، والنضح الرش بالماء.

قال فى المصباح: نضحت الثوب نضحًا من باب ضرب ونفع، وهو البل بالماء والرش.

وفى رواية الأثرم: يجزئك أن تأخذ حفنة من ماء فترش عليه. وعند مسلم بلفظ: "وانضح فرجك". قال النووى: معناه اغسله، فإن النضح يكون غسلًا، ويكون رشًا، وقد جاء فى الرواية الأخرى بغسل ذكره، فتعين حمل النضح عليه.

وقال فى النيل: قد ثبت من رواية الأثرم: بلفظ فترش عليه. وليس المصير إلى الأشد بممتنع بل ملاحظة التخفيف من مقاصد الشريعة المألوفة، فيكون الرش مجزئًا كالغسل.

وقال الترمذى: قد اختلف أهل العلم فى المذى يصيب الثوب. فقال بعضهم: لا يجزئه إلا الغسل، وهو قول الشافعى وإسحاق. وقال بعضهم: يجزئه النضح. وقال أحمد: أرجو أن يجزئه النضح بالماء. والحق ما ذهب إليه الجمهور من أن المراد بالنضح الغسل، ولا يكفى فيه الرش الخفيف، وأن معنى الرش فى رواية الأثرم صب الماء قليلاً قليلاً، فهو لا ينافى الغسل، قال فى الجمع: فى الحديث رش على رجله أى: صب الماء قليلاً قليلاً تنبيهًا على الحذر عن الإسراف، ثم قال: ومنه كانت الكلاب تقبل وتدبر فى

المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئاً أى: ينضحونه بالماء، بمعنى إنهم لا يصبون عليه الماء لا قليلاً ولا كثيراً، فلفظ الرش لا يقتضى كونه مجزئاً.

قوله: (مَنْ ثَوْبِكَ) أى: بعض ثوبك الذى أصابه المذى فمن للتبعيض. قوله: (حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ) أى: فى المكان الذى تظن أو تعلم أن المذى أصابه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يطلب من الجاهل بالحكم أن يسأل عنه العالم به، وعلى أن المستول يطلب منه الإجابة إذا كان عالماً بالحكم، وعلى أن خروج المذى لا يوجب الغسل وإنما يوجب الوضوء، وعلى أنه يكفى نضح الغل الذى أصابه المذى من الثوب بكف أو حفنة من ماء.

قال فى النيل: واتفق العلماء على أن المذى نجس، ولم يخالف فى ذلك إلا بعض الإمامية محتجين بأن النضح لا يزيله، ولو كان نجساً لوجب الإزالة، ويلزمهم القول بطهارة العذرة؛ لأن النبى ﷺ أمر بمسح النعل منها بالأرض والصلاة فيها والمسح لا يزيلها، وهو باطل بالاتفاق.

﴿باب مباشرة الحائض ومواكلتها﴾

● عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِي مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ. وَذَكَرَ مُوَakَلَةَ الْحَائِضِ أَيْضًا وَسَأَلَ الْحَدِيثَ.

○ معنى الحديث: قوله: (مَا يَحِلُّ لِي... إلخ) أى: أى موضع من امرأتى يحل لى الاستمتاع به حال حيضها، وحائض اسم فاعل من حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهى حائض وحائضة وجمع الحائض حيض كرايع وركع وجمع الحائضة

حائضات مثل قائمة وقائعات. والحيض في اللغة: السيلان، يقال: حاضت السمرة إذا سال منها الصمغ، وحاضت الأرنب إذا خرج منها الدم، وفي الشرع: جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة.

قوله: (لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ) أى: يحل لك منها أن تستمتع بما فوق موضع الإزار، وهو أعلاها، وموضع الإزار ما بين السرة والركبة.

وقال الباجي: قوله: (ما يحل لي من امرأتى وهى حائض) وإن كان لفظاً عاماً فهو خاص بالاستمتاع بالوطء؛ لأنه إذا وقع السؤال على عين من الأعيان انصرف بالعرف والعادة إلى المنافع المقصودة منه، والمقصود من المرأة الاستمتاع والوطء، فكان السؤال على ما يحل له من وطئها في حال حيضها لما علم أنه ممنوع من وطئها في الفرج؛ لقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ البقرة/٢٢٢. وانصرف الاعتزال أيضاً إلى اعتزال الوطء لما تقدم ذكره، وعلم هذا السائل أن الاستمتاع بالنظر إليها والمباشرة لها والقبلة وغير ذلك من الاستمتاع مباح، فطلب تحديد المباح وتمييزه من المحظور.

ومفهوم قوله: (لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ) أن ما تحته لا يحل الاستمتاع به، وإلى هذا ذهب جماعة، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى، ومثل السائل غيره من المكلفين كما يدل عليه حديث معاذ الآتي. قوله: (وَسَأَقِ الْحَدِيثَ) أى: حديث مؤاكلة الحائض، وهو ما رواه الترمذى عن حرام بن معاوية عن عمه عبد الله بن سعد قال: سألت النبي ﷺ عن مؤاكلة الحائض، فقال: "واكلها". قال الترمذى: حديث عبد الله بن سعد حديث حسن غريب، وهو قول عامة أهل العلم لم يروا بمؤاكلة الحائض بأساً. ○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه يطلب من الجاهل بالحكم أن يسأل العالم به، وعلى أن السؤال عما شأنه أن يستحيا منه مشروع.

﴿باب في الإكسال﴾

أى: في حكم الجماع من غير إنزال، يقال: أكسل الرجل إذا جامع، ثم حصل له فتور فلم ينزل.

● عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ أَرْضَى أَنْ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ رُخْصَةً لِلنَّاسِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، لِقَلَّةِ الثِّيَابِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَغْنِي الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ.

○ معنى الحديث: قوله: (إِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ رُخْصَةً لِلنَّاسِ... إلخ) أى: جعل الماء من الماء تسهلاً وتوسعة على الناس بعدم إيجاب الاغتسال عند عدم الإنزال في ابتداء الإسلام، لقلة ثيابهم، لتلا يسرع إليها البل من كثرة مماسة الماء، ولتلا يصيبهم الضرر من كثرة الاغتسال، فلو كان الإيلاج بلا إنزال موجباً للغسل في ذلك الزمان لتحرج أصحاب رسول الله ﷺ، ولوقعوا في المشقة العظيمة، وشريعتنا تأبى ذلك حيث قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج/ ٧٨. وفي بعض الروايات لقلة الثياب بدل الثياب فيكون معناه أن الناس كانوا في أوائل الإسلام ضعفاء الإيمان قليلي الاستقامة والثبات في أمور الدين، فخفف الله تعالى عنهم رحمة بهم وترغيباً لهم في الإسلام والثبات عليه، ولعل أياً قال ذلك ردّاً على من سمعه يقول: إن الإكسال لا يوجب الغسل لقوله ﷺ: "الماء من الماء".

قوله: (ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ... إلخ) أى: أمر النبي ﷺ بالغسل من التقاء الختانين، وإن لم يحصل إنزال، ونهى عن ترك الغسل عند عدم الإنزال. قوله: (قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَغْنِي... إلخ) أى: يقصد أبي بن كعب أن المشار إليه في قوله: (إنما جعل ذلك

هو الماء من الماء) والماء الأول ماء الغسل، والماء الثاني المني؛ أى: أن إيجاب الغسل إنما يكون بإنزال المني فـ (ال) فيهما للعهد الذهني.

والحديث يدل على أن الجماع موجب للغسل مطلقاً حصل إنزال أم لا.
وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهبت طائفة من الصحابة والتابعين إلى أن الجماع بدون إنزال ليس موجباً للغسل، منهم أبو أيوب الأنصاري وأبو سعيد الخدري وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب ورافع بن خديج وزيد بن خالد، وهو قول عطاء بن أبي رباح وأبي سلمة وسليمان الأعمش والظاهرية، واستدلوا بأحاديث منها ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فصرخ به، فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: "أعجلنا الرجل، فقال عتبان: رأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن ماذا عليه؟ فقال رسول الله ﷺ: إنما الماء من الماء". وقالوا: إن التنصيص على الشيء باسمه العلم يوجب نفى الحكم عما عداه.

وإلى إيجاب الغسل بالتقاء الختانين وإن لم ينزل ذهب الخلفاء الأربعة والعترة وجهور الصحابة والفقهاء، قال النووي في شرح مسلم: اعلم أن الأمة مجمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع، وإن لم يكن معه إنزال، وكان جماعة من الصحابة على أنه لا يجب الغسل إلا بالإنزال، ثم رجع بعضهم وانهقد الإجماع بعد الآخرين.

واستدلوا ببعض أحاديث الباب، وبأحاديث أخر منها حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب الغسل" أخرجه الشيخان.

وأجابوا عن الأحاديث التي استدل بها الفريق الأول بأنها منسوخة بحديثي أبي بن كعب في الباب، وبما رواه الطحاوي عن يزيد بن أبي حبيب عن معمر بن أبي

حبيبة عن عبيد بن رفاعه عن أبيه قال: إني لجالس عند عمر بن الخطاب إذ جاء رجل، فقال: يا أمير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في الغسل من الجنابة برأيه فقال عمر: أعجل عليّ به، فجاء زيد فقال عمر: قد بلغني من أمرك أن تفتي الناس بالغسل من الجنابة برأيك في مسجد النبي ﷺ فقال له زيد: أما والله يا أمير المؤمنين ما أفتيت برأيي، ولكني سمعت من أعمامي شيئاً فقلت به فقال: من أي أعمامك؟ فقال: من أبي ابن كعب وأبي أيوب ورفاعة بن رافع فالتفت إلى عمر فقال: ما يقول هذا الفتى؟ قال: قلت: إنا كنا لنفعله على عهد رسول الله ﷺ ثم لا نغتسل، قال: أفسألتهم النبي ﷺ عن ذلك؟ فقلت: لا. قال: عليّ بالناس، فاتفق الناس أن الماء لا يكون إلا من الماء، إلا ما كان من عليّ ومعاذ بن جبل فقالا: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال: يا أمير المؤمنين لا أجد أحداً أعلم بهذا من أمر رسول الله ﷺ من أزواجه، فأرسل إلى حفصة فقالت: لا علم لي، فأرسل إلى عائشة، فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل. فتحطم عمر - أي تغيط - وقال: لئن أخبرت بأحد يفعله، ثم لا يغتسل لأنسهكته عقوبة.

فإن قيل: إن المنسوخ لا بد أن يكون حكماً شرعياً وعدم وجوب الغسل بالإيلاج من غير إنزال ثابت بالبراءة الأصلية، فلا نسخ فيه.

أجيب بأنه ثابت بالشرع، إذ مفهوم الحصر المستفاد من الجملة المعرفة الطرفين "الماء من الماء" كما في بعض الروايات أو من إنسما كما في البعض الآخر يفيد إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه، فكانه قال: لا يغسل من غير إنزال المني، فهو مستفاد من الأحاديث لا من البراءة الأصلية، وهناك روايات أخر تدل على نسخ حديث الماء من الماء. وما في معناه، وقد صح أن بعض من روى عنه ﷺ الرخصة أفق بوجوب الغسل ورجع عن الأول.

قال في سبيل السلام: حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ؛ لأنه منطوق في إيجاب الغسل، وذلك مفهوم، والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم، وإن كان المفهوم موافقاً للبراءة الأصلية، والآية تعضد المنطوق في إيجاب الغسل، فإنه تعالى قال: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ المائدة/٦. قال الشافعي: إن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع، وإن لم يكن فيه إنزال، قال: فإن كل من خوطب بأن فلانا أجنب عن فلانة، عقل أنه أصابها وإن لم ينزل، ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع، ولو لم يكن معه إنزال، فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على وجوب الغسل بالجماع، وإن لم يحصل إنزال، وعلى أن تخصيص وجوب الغسل بالإنزال كان في أول الإسلام ثم نسخ، وعلى أن الأحكام الشرعية ينسخ بعضها بعضاً، وعلى جواز نسخ السنة بالسنة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَالزَّقَ الْحِثَّانِ بِالْحِثَّانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

○ معنى الحديث: قوله: (إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا) والضمير فيه عائد على الرجل الواطئ المفهوم من المقام، وقد وقع مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إذا غشى الرجل امرأته، فقعّد بين شعبيها، والشعب جمع شعبة، قال في المصباح: الشعبة من الشجر الغصن المتفرع منها، والجمع شعب مثل غرفة وغرف، وفي الحديث: "إذا جلس بين شعبي الأربع". يعنى: يديها ورجليها على التشبيه بأغصان الشجرة، وهو كناية عن الجماع؛ لأن القعود كذلك مظنة الجماع، فكفى بها عن

الجماع، والشعبة من الشيء الطائفة منه. وقيل: المراد بها رجالها وشفرها، وقيل غير ذلك.

قوله: (وألزق الختان بالختان) أى: موضع الختان منه بموضع الختان منها، فهما على تقدير مضاف؛ لأن الختان اسم للفعل. والختان اسم من ختن من بابي ضرب ونصر، وقد يؤنث بالهاء، فيقال: ختانة، ويقال للغلام: ختون وللجارية: محتونة، ويقال: غلام وجارية ختين، كما يقال فيهما: قتيل. فالختان يقال للرجل والمرأة، بخلاف الخفاض فلا يقال إلا للمرأة، وهو بالنسبة للرجل قطع جلدة الكمرة، وبالنسبة للمرأة قطع جلدة من أعلى الفرج تشبه عرف الديك مجاورة لمخرج البول بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة. والمراد بالزاق الختان إدخال الذكر في القبل، وتحاذى الختانين؛ لأن ختان المرأة من أعلى الفرج، ولا يمس في الجماع. أما مجرد إلزاق الختان بالختان من غير غيبوبة الحشفة، فلا يوجب الغسل اتفاقاً.

قوله: (فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ) أى: على الفاعل والمفعول إذا كانا بالغين، وإلا فعلى البالغ منهما وإن لم يحصل إنزال منى.

قال الترمذى: وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبی ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، قالوا: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل.

﴿باب في الجنب يعود﴾

أى: إلى الجماع قبل أن يغتسل.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلِ وَاحِدٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ) أى: دار عليهن، وهو كناية عن الجماع لقوله: (فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ) ولقوله في رواية البخارى عن قتادة عن أنس قال: كان النبی ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة قال: قلت لأنس: أو كان يطيقه؟! قال: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين رجلاً. وفي رواية له أيضاً عن أنس: (تسع نسوة)، وجمع بينهما بأن ذلك كان في حالتين، فمرة طاف عليهن وهن إحدى عشرة، وأخرى وهن تسع، أو بأنه كان تحته من الزوجات تسع وسريتان مارية وريحانة على أنها كانت أمة، وقيل: كانت زوجة. وقد أعطى ﷺ القدرة على كثرة الجماع. ولذا أبيع له من الحرائر ما لم يبيع لغيره، فقد قال أنس: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين رجلاً. وقال طاوس: أعطى ﷺ قوة أربعين رجلاً في الجماع وعن مجاهد: قوة أربعين رجلاً كل رجل من رجال أهل الجنة. وروى الترمذی: أن رجال أهل الجنة قوة كل رجل منهم بقوة سبعين رجلاً.

قوله: (فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ) أى: بنية غسل واحد، ففيه حذف مضاف، وفي بمعنى الباء.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن الغسل لا يجب بين الجماعين، سواء أكان الجماع الثانى لتلك المرأة الجماعاً أم لغيرها وهذا لا يناق في يستحب الغسل بينهما، وعلى أن غسل الجنابة ليس على الفور لكنه يتضيق عند القيام إلى الصلاة،

وعلى عدم كراهة كثرة الجماع عند الطاقة، وعلى عدم كراهة التزوّج بأكثر من واحدة إلى أربع عند مظنة القيام بالعدل بينهما، وعلى ما أعطى النبي ﷺ من عظيم القوة.

﴿باب الوضوء لمن أراد أن يعود﴾

أى: لمن أراد أن يعود الى الجماع أهو مطلوب أم لا ؟.

● عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا، فَقَالَ: هَكَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا.

مناسبة الحديث للترجمة باعتبار أن الغسل مشتمل على الوضوء.

○ معنى الحديث: قوله: (طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ) تقدم أن الإضافة فيه من إضافة العام إلى الخاص، ويقال لها: إضافة البيان، ويحتمل أن لفظة ذات مقحمة. وفي رواية ابن ماجه: طاف على نسائه في ليلة.

قوله: (يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ... إلخ) أى: يغتسل عند كل واحدة منهن كما صرح به في رواية ابن ماجه، ولا تنافي بين هذا الحديث والذي قبله؛ لأنه ﷺ ترك الغسل بين الجماعين بياناً للجواز، وتخفيفاً على الأمة، وفعله لكونه أطيب كما ذكر في الحديث. قال النسائي: ليس بينه وبين حديث أنس اختلاف، بل كان يفعل هذا تارة، وذلك أخرى. وقال النووي: هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين.

قوله: (أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا) أى: ألا تكفى بغسل واحد عن هذه الاغتسالات، ولعل أبا رافع قال ذلك شفقة منه عليه ﷺ مخافة أن يصيبه الضرر من تكرار الغسل.

ولا يقال: كيف اطلع أبو رافع على هذا وهو من شأنه الخفاء لأنه كان خادمًا له إذ ذاك يأتى له بالماء ؟.

قوله: (هَكَذَا أَرْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ) أى: ما فعلته من الغسل عند كل جماع أزيد فى الخير والثواب عند الله وأطيب للقلب وأطهر للبدن.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على استحباب الغسل عند كل جماع، وهذا مما لا خلاف فيه.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُعَاوِدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا.

○ معنى الحديث: قوله: (إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ... إلخ) أى: إذا جامع أحدكم زوجته ثم أراد أن يجامع ثانيًا فليتوضأ وضوءًا شرعيًا؛ لأنه المراد عند الإطلاق فى كلام الشارع، ولتأكيد المصدر؛ لأن التأكيد به يرفع احتمال التجوز، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ النساء/ ١٦٤. فقد استدل أهل السنة بالتأكيد بالمصدر فى الآية على أن التكليم فيها باق على حقيقته، وليس متجوزًا به، وفى رواية ابن خزيمة: فليتوضأ وضوءه للصلاة. وسيأتى بيان حكمة هذا الوضوء.

وقد اختلف فى الأمر بالوضوء بين الجماعين فى الحديث: فذهب ابن حبيب المالكي والظاهرية إلى أنه للوجوب أخذًا بظاهر هذا الحديث. وذهب الجمهور إلى أن الأمر فيه للاستحباب، وهو الظاهر.

وذهب أبو يوسف من الحنفية إلى أنه ليس بواجب ولا مندوب، وحل الأمر في الحديث على الإباحة.

وحمله بعض أهل العلم على الوضوء اللغوى الذى هو غسل الفرج، احترازًا عن إدخال النجس في الفرج، ولأن ما يتعلق به من رطوبة الفرج مفسد للذة، وقالوا: إنما شرع الوضوء للعبادة، لا لقضاء الشهوة، ولو شرع لقضاء الشهوة لكان الجماع الأول مثل العود لكن ما قالوه ليس بالقوى، لما علمته مما تقدم أن المراد به الوضوء الشرعى، ولأنه لا يخفى الفرق بين الجماع الأول والعود؛ فإن العود محتاج إلى التنظيف والنشاط.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على طلب الوضوء ممن أراد أن يعود إلى الجماع، وعلى أن الغسل ليس واجبًا بين الجماعين.

﴿باب في الجنب ينام﴾

أى: في بيان أنه يباح للجنب النوم قبل أن يغتسل.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصَيِّهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ.

○ معنى الحديث: قوله: (أَنَّهُ تُصَيِّهُ الْجَنَابَةُ) الضميران المنصوبان عائدان على عمر، كما هو ظاهر الخطاب في قوله: (تَوَضَّأْ) وما بعده.

قوله: (تَوَضَّأَ وَغَسَلَ ذَكَرَكَ) أى: اغسل ذكرك ثم توضأ، فإن الاستنجاء مقدم على الوضوء، والواو لا تقتضى ترتيماً، ويؤيده رواية أبى نوح عن مالك عند البخارى: "اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم".

قال الحافظ فى الفتح: وهو يرد على من حمله على ظاهره، فقال: يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر؛ لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث، وإنما هو للتعبء؛ إذ الجنابة أشد من مس الذكر؛ فتبين من رواية أبى نوح أن غسله مقدم على الوضوء.

وقد روى من غير طريق بتقديم غسل الذكر على الوضوء، وإنما قدم الوضوء فى الحديث اهتماماً بشأنه وتبركاً به، وقد جاء هذا الحديث بصيغة الشرط كما جاء بصيغة الأمر؛ فقد أخرج البخارى من طريق جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال: استفتى عمر النبى ﷺ: أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم، ينام إذا توضأ.

واحتج بحديث الباب الظاهرية وابن حبيب من المالكية على وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم قبل أن يغتسل.

وذهب الجمهور إلى أن الوضوء مستحب، وليس بواجب، وحملوا الأمر فى الحديث على الندب؛ لما تقدم، ولحديث عائشة الآتى: كان ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء. وهو وإن كان فيه مقال، إلا أنه اعتضد بأحاديث أخر: منها ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما عن ابن عمر أنه سأل النبى ﷺ: أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم ويتوضأ إن شاء. وروى البيهقى بسنده إلى نافع عن ابن عمر أن عمر استفتى النبى ﷺ فقال: هل ينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم ليتوضأ، ثم لينم حتى يغتسل إذا شاء.

ولا منافاة بينهما لاحتمال تعدد القصة، فمرة سأل ابن عمر كما فى رواية ابن خزيمة وابن حبان، ومرة سأل عمر، كما فى رواية البيهقى.

والحكمة في هذا الوضوء قليل: تخفيف الحدث؛ لما رواه ابن أبي شيبه بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال: إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام، فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة. وقيل: لينام على إحدى الطهارتين خشية أن يموت في منامه؛ فقد روى ابن أبي شيبه بإسناده إلى عائشة قالت: إذا أراد أحدكم أن يرقد وهو جنب، فليتوضأ، فإنه لا يدري لعله يصاب في منامه. ونحوه للطحاوي.

وقال ابن الجوزي: الحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة، بخلاف الشياطين فأنسها تقرب من ذلك.

وفي حجة الله البالغة: لما كانت الجنابة منافية لهيئة الملائكة، كان المرضي في حق المؤمن ألا يسترسل في حوائجه من النوم والأكل مع الجنابة، فإذا تعذرت الطهارة الكبرى لا ينبغي أن يدع الطهارة الصغرى؛ لأن أمرهما واحد، غير أن الشارع وزعهما على الحدثين. ومثل الوضوء في الاستحباب التيمم إذا كان فاقداً للماء أو عاجزاً عن استعماله؛ فقد روى البيهقي عن عائشة: أنه ﷺ كان إذا أجنب فأراد أن ينام يتوضأ أو يتيمم. وهو وإن كان ظاهره التخيير، إلا أن التيمم فيه محمول على حالة فقد الماء حقيقة أو حكماً.

قوله: (ثُمَّ نَمَ) أمر من النوم، وأصله نام بسكون الميم حذفت الألف لدفع التقاء الساكنين.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب غسل الذكر بعد الجماع، وعلى أنه يطلب من الجنب أن يتوضأ إذا أراد النوم.

﴿باب من قال: الجنب يتوضأ﴾

أى: فى بيان دليل قول: من قال: إن الجنب إذا أراد أن يأكل أو ينام يتوضأ.

● عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَيْنَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (رَخَّصَ لِلْجُنُبِ... إلخ) أى: سهل له أن يجتزئ بالوضوء إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام. والحاصل أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجمع قبل الاغتسال.

قال النووى فى شرح مسلم: وهذا مجمع عليه، وأجمعوا على أن بدن الجنب وعرقه طاهران. ويستحب له أن يغسل فرجه ويتوضأ لهذه الأمور كلها، ولا سيما إذا أراد جماع من لم يجامعها، فإنه يتأكد استحباب غسل ذكره.

قال النووى: وقد نص أصحابنا على أنه يكره النوم والأكل والشرب والجماع قبل الوضوء والأحاديث تدل عليه، ولا خلاف عندنا أن هذا الوضوء ليس بواجب، وبهذا قال مالك والجمهور.

وذهب ابن حبيب من أصحاب مالك إلى وجوبه وهو مذهب داود الظاهرى، والمراد بالوضوء: وضوء الصلاة الكامل، وأما حديث ابن عباس المتقدم فى الباب قبله فى الاقتصار على الوجه واليدين، فقد قدمنا أن ذلك لم يكن فى الجنابة بل فى الحدث الأصغر.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أفضلية الغسل للجنب إذا أراد الأكل أو الشرب أو النوم؛ إذ العزيمة أفضل من الرخصة. وعلى طلب الوضوء للجنب عند عدم الغسل إذا أراد شيئاً مما ذكر.

﴿باب الجنب يؤخر الغسل﴾

أى: يؤخر الغسل من الجنابة إلى آخر الليل أيسوغ له ذلك أم لا ؟، وفي نسخة (باب في الجنب.. إلخ).

● عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ أَوْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رَبُّمَا اغْتَسَلَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَرَبُّمَا اغْتَسَلَ فِي آخِرِهِ. قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رَبُّمَا أَوْتَرَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَرَبُّمَا أَوْتَرَ فِي آخِرِهِ. قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالْقُرْآنِ أَمْ يُخَافِتُ بِهِ؟ قَالَتْ: رَبُّمَا جَهَرَ بِهِ وَرَبُّمَا خَفَتَ. قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً.

○ معنى الحديث: قوله: (أَرَأَيْتِ) أى: أخبريني فلاستفهام بمعنى الأمر، وعبر به عنه لاشتراكهما في الطلب وعدل عن الحقيقة سلوكاً للأدب كما تقدم.

قوله: (كَانَ يَغْتَسِلُ) أى: أكان؟ فهو على تقدير الاستفهام، وقد صرح به فى بعض النسخ.

قوله: (وَرُبَّمَا اغْتَسَلَ فِي آخِرِهِ) دليل على أن الجنب لا يجب عليه الغسل على الفور، بل له أن يؤخره إلى آخر الليل، فلا ينافى أن المبادرة به أفضل، وآخره ﷺ تيسيراً على الأمة وبياناً للجواز.

قوله: (اللَّهُ أَكْبَرُ) قالها تعجباً واستعظاماً لهذا الأمر وفرحاً بسعته.

قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً) أى: الحمد لله الذى جعل فى الأمر سهولة، فجعل الاغتسال من الجنابة على التراخى لا على الفور، و(سَعَةً) بفتح السين المهملة، ويجوز كسرهما مصدر وسع من باب ورث، وفتحت عين مضارعه لمناسبة حرف الحلق.

قوله: (رُبَّمَا أَوْتَرَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ... إلخ) اقتضت عائشة فى الجواب على الأول والآخر مجازة لسؤال السائل وإلا فقد ورد عنها أنها قالت: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أول الليل وأوسطه وآخره فانتهى وتره إلى السحر. أخرجه الجماعة، وسيأتى الكلام على الوتر فى محله إن شاء الله تعالى.

قوله: (أَمْ يُخَافُ بِهِ) أى: يسر، وفى بعض النسخ: أم يخفت به. وخفت الصوت خفوئاً من باب جلس، وخفافة إذا لم يرفع صوته، والظاهر أنه سأل عن قراءته ﷺ ليلاً أما قراءته نهاراً فكانت معلومة لهم.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن الغسل من الجنابة ليس واجباً على الفور، وعلى جواز تأدية الوتر أول الليل وآخره، والأفضل تأخيرها لمن اعتاد أن يقوم آخر الليل، وتقديمه لمن لم يعتد القيام؛ لما رواه ابن ماجه عن جابر ﷺ عن النبى ﷺ قال: "من خاف منكم ألا يستيقظ من آخر الليل فليوتر من أول الليل ثم ليرقد، ومن

طمع منكم أن يستيقظ من آخر الليل فليوتر من آخر الليل، فإن قراءة آخر الليل محضرة وذلك أفضل".

وعلى أن المتفل بالليل مخير بين الجهر والإسرار في القراءة، وقد اختلف في أيهما أفضل: فقيل: الجهر، وقيل: الإسرار.
قال العيني: والصحيح أنه مقيد باعتبار زمان القارئ ومكانه وحاله، فيراعى الجهر والإخفاء بحسب هذا الاعتبار.

● عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جُنُبٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا) أى: مكانًا يستقر فيه الشخص، سواء أكان بناء أم خيمة أم غيرها.

والملائكة جمع ملك وأصله ملاك على وزن مفعل، نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت الهمزة فصار ملك على وزن مفل فلما جمع رد إلى الأصل، وقيل: أصله مألِك فقلب قلبًا مكانيًا فصار ملاك على وزن مفعل، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت فوزنه مغل، فلما جمع رد لأصله، وهو مأخوذ من الألوكة، وهى الرسالة، وقيل: من الملك بفتح الميم وسكون اللام، وهو الأخذ بقوة، والتاء فى الجمع إما للمبالغة أو لتأنيث الجمع، فإذا حذفت امتنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، والملائكة: أجسام لطيفة نورانية لا توصف بذكورة ولا بأنوثة، فمن اعتقد أنهم ذكور فسق، ومن اعتقد أنهم إناث كفر، لا يشربون ولا يأكلون ولا يتناكحون ولا ينامون، يقدرّون على التشكل بأشكال مختلفة غير الخسيسة، مسكن معظمها السماء، ولا تحكم عليهم الصورة بخلاف الجن. وقد جاء فى كثرتهم أحاديث منها ما أخرجه

الترمذى وابن ماجه والبخاري عن أبي ذر مرفوعاً: أظنت السماء، وحق لها أن تنط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وعليه ملك ساجد.

ومنها ما أخرجه الطبراني عن جابر مرفوعاً أيضاً: ما في السموات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم أو راکع أو ساجد. والمراد بالملائكة في الحديث غير الحفظة، وهم الذين يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار، أما الحفظة والكتبه فيدخلون كل بيت وكذا الموكلون بقبض الأرواح.

قوله: (فِيهِ صُورَةٌ) أى: تمثال أعم من أن يكون شاخصاً أو نقشاً أو دهاناً أو نسجاً في ثوب، والمراد بالصورة هنا ما كان على صورة الحيوان.

وظاهر الحديث يدل على أن الصورة مطلقاً تمنع دخول الملائكة أعم من أن يكون لها ظل أم لا، ممتحنة أم غير ممتحنة، وقيل: إن الممتحنة التي لا ظل لها لا تمنع دخول الملائكة. قال النووي: والأظهر أنه عام في كل صورة وأنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الحديث.

وقال الزهري: النهى الذى ورد فيها على العموم سواء أكان رقماً في ثوب أم غير رقم، وسواء أكانت في حائط أم ثوب أم بساط، ممتحن أو غير ممتحن عملاً بظاهر الحديث.

وامتنعت الملائكة من دخول البيت الذى فيه الصورة لأنها معصية؛ لأن فيها مضاهاة لخلق الله ﷻ، ولأن بعضها قد يكون في صورة ما يعبد من دون الله تعالى، وما تقدم ذكره بالنسبة لدخول الملائكة. أما التصوير على هيئة الحيوان، فاتفق العلماء على تحريمه، سواء أصنع بما يمتحن أم بغيره له ظل أم لا للأحاديث الكثيرة الدالة على الوعيد الشديد فيه: منها ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون".

وما رواه عنه أيضاً أنه ﷺ قال: "الذين يصنعون الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم: أحيوا ما خلقتم".

وما رواه أيضاً عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من صور صورة في الدنيا، كلف أن ينفخ فيها الروح يوم القيامة وليس بنافخ".

وأما تصوير غير الحيوان من الشجر ونحوه، فجائز لا فرق بين الشجر المثمر وغيره، وعليه عامة العلماء؛ لما رواه أحمد والترمذي والنسائي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أناني جبريل فقال: إني كنت أتيتك الليلة، فلم يعنى أن أدخل البيت الذي أنت فيه، إلا أنه كان فيه تمثال رجل، وكان في البيت قرام (ستر) فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فَمَرَّ برأس التمثال يقطع يصير كهية الشجرة، وأمرُ بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين توطآن، وأمرُ بالكلب يخرج". ففعل رسول الله ﷺ.

ولما رواه مسلم عن سعيد بن أبي الحسن قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إني رجل أصور فأفتني، فقال له: ادن مني. فدنا منه، ثم قال: ادن مني. فدنا، حتى وضع يده على رأسه، قال: أنبتك بما سمعت من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صورها نفساً فتعذبه في جهنم". وقال: إن كنت لا بد فاعلاً فاصنع الشجر، وما لا نفس له.

وخالف مجاهد فقال بكرامة الشجر المثمر، لما رواه مسلم عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله ﷻ: "ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقاً كخلقى، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة". لكن ما ذكره ليس بالقوى؛ لأن هذا الحديث محمول على خلق الحيوان جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على جواز تصوير الشجر.

وأما ما رواه ابن ماجه عن أبي أمامة أن امرأة أتت النبي ﷺ فاستأذنته أن تصور في بيتها نخلة فمنعها أو نهاها - فضعيف؛ لأن في إسناده عفير بن معدان، قال أبو حاتم: يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له، وقال أحمد: منكر الحديث ضعيف.

وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان بأن كان رقماً فيه ففيه أقوال: الأول: الجواز مطلقاً؛ لما رواه مسلم عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة أن رسول الله ﷺ قال: "لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة" قال بسر: ثم اشتكى زيد بن خالد بعد، فعدناه فإذا على بابه ستر فيه صورة، قال: فقلت لعبيد الله الخولاني: ألم يحدثنا زيد في التصاوير؟ قال عبيد الله: ألم تسمعه قال: إلا رقماً في ثوب؟ قلت: لا. قال: بلى قد ذكر ذلك.

الثاني: المنع مطلقاً؛ لإطلاق الأحاديث الكثيرة الواردة في ذلك.

الثالث: التفصيل، فإن كانت الصورة ثابتة الهيئة قائمة الشكل غير ممتهنة حرمت، وإن كانت مقطوعة الرأس أو مفرقة الأجزاء أو ممتهنة جازت، لما رواه الطحاوي عن أبي هريرة قال: استأذن جبريل على رسول الله ﷺ فقال: ادخل فقال: كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تماثيل خيل ورجال؟ فأما أن تقطع رءوسها، وإما أن تجعلها بساطاً، فإنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه تماثيل. ولما رواه مسلم والطحاوي عن عائشة أنها كانت نصبت سترًا فيه تصاوير، فدخل رسول الله ﷺ فنزعه فقطعته وسادتين قالت: فكان رسول الله ﷺ يرتفق عليهما. وهذا القول أرجح الأقوال لكثرة أدلته الصحيحة، وإمكان الجمع فيه بين الأدلة.

وأما اتخاذ الصورة ذات الجسم فحرام؛ قال الزرقاني: وهذا بالإجماع في غير لعب البنات. وقال القاضي عياض: إلا ما ورد من لعب البنات لصغار البنات والرخصة في

ذلك، لكن كره مالك شراء الرجل لابنته ذلك، وادعى بعضهم أن إباحة اللعب لمن منسوخة بهذه الأحاديث. والاحتياط ترك اتخاذ الصور كلها.

قوله: (وَلَا كَلْبٌ) ظاهره عام في كل كلب، سواء أذن في اتخاذه أم لا؛ لأنه نكرة في سياق النفي، وإلى العموم جنح القرطبي والنووي؛ لعموم الحديث، ولامتناع جبريل عليه السلام من دخول البيت الذي كان فيه الكلب مع كونه ﷺ لم يعلم به. قال النووي: فلو كان العذر لا يمنعهم من الدخول لم يمنع جبريل من الدخول. أى: إذا كان وجود الكلب مع عدم العلم به مانعاً من دخول الملائكة فبالأولى وجوده عن عمد لنحو الحراسة.

وذهب الخطابي وجماعة إلى استثناء الكلب الذى أذن في اتخاذه للحراسة. واختلف في سبب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب، فقيل: لكون الكلاب نجسة العين، ويؤيده ما جاء في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم أنه ﷺ أمر بنضح موضع الكلب، وقيل: لكونها من الشياطين، والملائكة ضد الشياطين، وقيل: لأنها تأكل النجاسة وتتلطخ بها فينجس ما تعلقت به، وعلى هذا يحمل قول من قال: إن الكلب غير نجس العين ينضح موضعه على الاحتياط؛ لأن النضح مشروع لتطهير المشكوك فيه، ولقائل أن يقول: إن امتناع الملائكة من دخول البيت الذى فيه كلب أمر غير معقول لنا؛ إذ كل التعليقات التى ذكرت غير مسلمة؛ إذ التحريم أولى بامتناع الملائكة بوجوده، وكذلك النجاسات الأخرى، مع أنه لم يرد نص عن الشارع يدل على امتناع دخول الملائكة بشيء من ذلك.

قوله: (وَلَا جُنُبٌ) ظاهره العموم أيضاً، فيشمل من أصابته الجنابة أول الليل وآخر الغسل إلى آخره، لكن هذا العموم ليس مراداً؛ بل المراد به من يتعود ترك الغسل ويتهاون فيه إلى أن يخرج وقت الصلاة. قال الخطابي: لم يرد بالجانب ها هنا من

أصابته جنابة فأخر الاغتسال إلى حضور الصلاة، ولكن يجنب فلا يغتسل ويتهاون به ويتخذ تركه عادة، فإن النبي ﷺ كان يطوف على نساءه في غسل واحد وفي هذا تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوده.

أما الجنب الذي لا يتخذ ذلك عادة له، ولا يترك الاغتسال إلى أن يخرج وقت الصلاة، فلا يمنع دخول الملائكة البيت لما تقدم من أنه ﷺ كان يغتسل تارة أول الليل وتارة آخره، ومن أنه رخص للجنب أن ينام قبل أن يغتسل، ولما سيأتي للمصنف عن عائشة من أنه كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء.

والحكمة في امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه الجنب المتهاون بالجنابة أنه بعيد عن العبادة ممتنع من التلاوة.

○ فقه الحديث: دلُّ الحديث على التنفير من اتخاذ الكلب والتساوير على ما تقدم بيانه، وعلى أن التهاون في الغسل من الجنابة مانع للخير الكثير والبركة.

﴿باب في الجنب يقرأ القرآن﴾

أى: في بيان حكم قراءة الجنب للقرآن، وفي بعض النسخ (باب الجنب يقرأ).

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ ؓ أَنَا وَرَجُلَانِ رَجُلٌ مِّنَّا وَرَجُلٌ مِّنْ بَنِي أَسَدٍ أَحْسِبُ، فَبَعَثَهُمَا عَلَى عَلِيٍّ ؓ وَجْهًا وَقَالَ: إِنَّكُمَا عُلَجَانِ فَعَالِجَا عَنْ دِينِكُمَا. ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْمَخْرَجَ ثُمَّ خَرَجَ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَخَذَ مِنْهُ حَفْنَةً فَتَمَسَّحَ بِهَا ثُمَّ جَعَلَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَثَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ وَلَمْ يَكُنْ يَخْجِبُهُ. أَوْ قَالَ: يَخْجِزُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ.

○ معنى الحديث: قوله: (رَجُلٌ مِّنَّا) أى: من مراد قبيلة من اليمن. قوله: (أَحْسِبُ) أى: أظن أن الرجل الآخر من بنى أسد، وهى قبيلة من مضر، وأسد أبو تلك القبيلة. قوله: (وَجْهًا) أى: جهة من الجهات، ونصب على الظرفية أى: أرسلهما على عاملين، أو لأمر آخر إلى جهة من الجهات.

قوله: (عَلَّجَانِ) أى: قويان، وهو تشية علج، وفيه لغات فتح العين وكسرها مع سكون اللام، وبفتح العين وكسر اللام وهو الرجل القوى الضخم كما فى النهاية. قوله: (فَعَالِجًا عَنْ دِينِكُمَا) أى: دافعا عنه، ويحتمل أن تكون عن للتعليل، أى: جاهدًا لأجل دينكما على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ التَّوْبَةِ﴾ ١١٤. ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف حال أى: جاهدًا حال كونكما مدافعين عن دينكما. قوله: (ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْمَخْرَجَ) بفتح الميم أى: دخل على موضع قضاء الحاجة، وسمى بالمخرج لأنه موضع خروج البول والغائط. قوله: (فَتَمَسَّحَ بِهَا) أى: غسل بتلك الحفنة يديه كما صرح به فى رواية الدارقطنى. قوله: (ثُمَّ جَعَلَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ) أى: شرع فى قراءته من غير أن يتوضأ.

قوله: (فَأَتَكْرَرُوا ذَلِكَ... إلخ) أى: قراءته القرآن من غير وضوء كامل لاعتقادهم أن قراءة القرآن لا تجوز من غير وضوء، فأجابهم على بقوله: (إن رسول الله ﷺ كان يخرج من الخلَاء... إلخ).

قوله: (فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ) من الإقراء أى: يعلمنا القرآن عقب خروجه ﷺ من الخلَاء من غير وضوء. قوله: (وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ) أى: قبل أن يتوضأ كما يدل عليه التعبير بالفاء فى رواية ابن ماجه، وفيها ثم يخرج فيأكل معنا الخبز واللحم. قال الطيبى:

لعل انضمام أكل اللحم مع قراءة القرآن للإشعار بجواز الجمع بينها من غير وضوء أو مضمضة كما في الصلاة.

قوله: (وَلَمْ يَكُنْ يَخْبُجُهُ... إلخ) أى: يمنعه، وحجب وحجز من باب نصر بمعنى منع.

قوله: (لَيْسَ الْجَنَابَةُ) أى: إلا الجنابة، فليس أداة استثناء، وهى فعل واسمها عائد على البعض المفهوم من الشيء والجنابة خبرها أى: ليس بعض الشيء الجنابة، والمعنى: كان ﷺ لا يمنعه شيء من أنواع الحدث عن قراءة القرآن إلا الجنابة. والحديث يدل على عدم جواز قراءة القرآن للجنب، وإليه ذهب الجمهور، واستدلوا بحديث الباب، وبما رواه الترمذى وابن ماجه عن ابن عمر أنه ﷺ قال: (لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن). وسيأتى للمصنف، وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وروايته عن الحجازيين ضعيفة. وبما رواه الدارقطنى، وصححه عن أبى الغريف الهمداني قال: كنا مع على في الرحبة، فخرج إلى أقصى الرحبة فوالله ما أدرى أبولاً أحدث أم غائطاً ؟ ثم جاء فدعا بكوز من ماء، فغسل كفيه ثم قبضهما إليه، ثم قرأ صدرًا من القرآن، ثم قال: اقرءوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة، فإن أصابته جنابة فلا، ولا حرفاً واحداً. وفي الباب روايات كثيرة تدل على ماذهب إليه الجمهور وهى وإن كان في بعضها مقال لكن يقوى بعضها بعضاً.

واستثنت المالكية اليسر لنحو تحصن كآية الكرسي والإخلاص والمعوذتين. وقالت الشافعية: يجوز ما كان بقصد الذكر لا بقصد القرآن. وقال أحمد: يرخص للجنب أن يقرأ آية ونحوها، وأجاز أبو حنيفة قراءة بعض آية. قال الخطابي: في الحديث من الفقه أن الجنب لا يقرأ القرآن، وكذا الحائض لا تقرأ؛ لأن حدثها أغلظ من حدث الجنابة.

وقال مالك في الجنب: يقرأ الآية ونحوها، وقد حكى عنه أنه قال: تقرأ الحائض، ولا يقرأ الجنب؛ لأن الحائض إن لم تقرأ نسيت القرآن؛ لأن أيام الحيض تتناول، ومدة الجنابة لا تطول. وروى عن ابن المسيب وعكرمة أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجنب القرآن، وأكثر العلماء على تحريمه.

وذهب ابن المنذر والطبري وابن عباس وداود الظاهري إلى جواز قراءة الجنب القرآن، واستدلوا بحديث عائشة: كان ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. رواه مسلم والمصنف قالوا: والقرآن ذكر، وبأن الأصل عدم التحريم.

وأجيب بأن المراد بالذكر غير القرآن؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق. وقولهم إن الأصل عدم التحريم محله ما لم يرد ناقل عن الأصل، وقد وردت الأحاديث الناقلة الدالة على التحريم وما تقدم في قراءة الجنب.

أما مسه المصحف فيحرم ولو من فوق حائل أو بعود، وبه قال أكثر الأئمة وجهور العلماء واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ الواقعة/ ٧٩ - ٨٠.

فإن قيل: المراد به اللوح المحفوظ لا يمسه إلا الملائكة، ولهذا قال: يمسه بضم السين على الخبر، ولو كان المصحف لقال: يمسه بفتح السين على النهي.

أجيب: بأن قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ﴾ ظاهر في إرادة المصحف، فلا يحمل على غيره إلا لدليل صريح صحيح ولا دليل كذلك. والاحتجاج برفع السين مردود؛ لأنه خبر بمعنى النهي ونظائره كثيرة مشهورة في العربية؛ ألا ترى قوله ﷺ: (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه). رواه البخاري بإثبات الياء، وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا﴾ البقرة/ ٢٣٣. على قراءة الرفع.

فإن قيل: أيضًا: لو أريد المصحف لقال: المتطهرون لا المطهرون. أجيب: بأنه يقال لغير المحدث: متطهر ومطهر فلا فرق بينهما.

واستدلوا أيضًا بما رواه الدارقطني عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالمًا يحدث عن أبيه قال: قال ﷺ: "لا يمَس القرآن إلا طاهر". وبما رواه أيضًا عن حسان بن بلال عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال له: "لا تمس القرآن إلا وأنت على طهر"، وبما رواه أيضًا عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابًا فيه: "لا يمَس القرآن إلا طاهر".

وذهب داود إلى أنه يجوز للجنب مس المصحف وحمله، مستدلًا بأنه ﷺ كتب إلى هرقل كتابًا فيه قرآن، وهرقل محدث وعيسه وأصحابه. وبأن الصبيان يحملون الألواح محدثين بلا إنكار، وبأنه إذا لم تحرم القراءة فالمس أولى، وقاس حمله على حمله في المتاع. وأجاب الجمهور بأن الكتاب الذي كتب إلى هرقل، كان فيه القليل من القرآن نحو الآية، فلا يسمى مصحفًا. وبأن حمل الصبيان قد أبيح للضرورة وكذا القراءة، وبأن قياسه على المتاع قياس مع الفارق؛ فإن حمله مع المتاع غير مقصود بخلاف حمله وحده.

ويحرم على المحدث حدثًا أصغر أيضًا مس المصحف إلا إذا كان متعلمًا أو معلمًا؛ كما قالت المالكية.

وقالت الشافعية والحنفية والحنابلة: لا يجوز للمحدث مس المصحف ولو معلمًا أو متعلمًا، وقالوا: يجوز للصغير مس الألواح للضرورة، وكذا يحرم عليه مس جلده المتصل به والبيض الذي بهامشه وما بين السطور، ويحرم حمله ولو بامتعة غير مقصودة بالحمل أو بعلاقة أو كرسي، فيحرم حمله به لا مسه خلافًا للشافعية القائلين بحرمة مس الكرسي الذي عليه المصحف.

وقالت الحنفية والحنابلة: وللمحدث مطلقاً حمله بعلاقته وغلافه المنفصل، وفي خروج فيه متاع، وفي كفه من غير مسّ له، وله تصفحه بكفه أو بعود، وله أيضاً مسه من فوق حائل كحمل رقية وتعاويز فيها قرآن.

ومحل امتناع مس المحدث للمصحف ما لم يخف عليه من نحو حرق أو غرق أو استيلاء كافر عليه أو كان ملقى في قاذورات وإلا فيجب عليه أخذه ولو جنباً للإجماع على حفظه واحترامه، فلو أبقاه حتى حرق أو غرق أو استولى عليه الكافر كان آثماً، ولو أبقاه في القاذورات كان كافراً.

ويحرم أيضاً على المحدث كتابة القرآن، ولو آية منه بالخط العربي وغيره كما تحرم قراءته بغير اللسان العربي مطلقاً خلافاً للحنفية، وقيل: إن حمله أو مسه في حال كتابته حرم وإلا فلا، وقيل: يحرم على الجنب دون المحدث حدثاً أصغر.

وذهب داود الظاهري وجماعة إلى جواز مس المصحف وحمله للمحدث حدثاً أصغر، واستدلوا بما تقدم وقد علمت رده.

فوائد: الأول: قال النووي: قال القاضي حسين وغيره: يكره للمحدث حل التعاويز يعنون: الحروز. قال أبو عمرو بن الصلاح في الفتاوى: كتابة الحروز واستعمالها مكروه، وترك تعليقها هو المختار.

وقال في فتوى أخرى: يجوز تعليق الحروز التي فيها قرآن على النساء والصبيان والرجال، ويجعل عليها شمع ونحوه، ويستوثق من النساء وشبههن بالتحذير من دخول الخلاء بها. والمختار أنه لا يكره إذا جعل عليه شمع ونحوه؛ لأنه لم يرد فيه نهي.

ونقل ابن جرير الطبري عن مالك نحو هذا فقال: قال مالك: لا بأس بما يعلق على النساء الحيض والصبيان من القرآن إذا جعل في كن كقصبة حديد أو جلد يخرز عليه، وقد يستدل للإباحة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان

يعلمهم من الفزع كلمات: أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر عباده، ومن هزات الشياطين أن يحضرون. قال: وكان عبد الله بن عمرو يعلمهن من عقل من بنيه، ومن لم يعقل كتبه فأعلقه عليه. رواه أبو داود والترمذى، وقال: حديث حسن.

الثانية: لا يجوز كتابة القرآن بشيء نجس، قال البغوى: ويكره نقش الحيطان والثياب بالقرآن وبأسماء الله تعالى. ولا يجوز توسد المصحف ولو خيف عليه الضياع، كما اختاره النووى وكذا كتب العلم إلا إن خيف عليها الضياع، ولا يمكن الصبى والمجنون الذى لا يميز من حمل المصحف لئلا ينتهكه، وكذا لا يمكن الصبى من محو اللوح باللعب، ويجب على الولى منعه.

الثالثة: لا يجوز السفر بالمصحف إلى أرض الكفار، إذا خيف وقوعه في أيديهم؛ لحديث ابن عمر رضى الله عنهما في الصحيحين أن النبی ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. ويجوز أن يكتب إليهم الآية والآيات أثناء كتاب؛ لحديث أبى سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إلى هرقل عظيم الروم كتاباً فيه: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ آل عمران/ ٦٤. ولا يمنع الكافر سماع القرآن ويمنع من المصحف.

قال النووى: وهل يجوز تعليمه القرآن؟ ينظر إن لم يرج إسلامه لم يجوز، وإن رجي جاز في أصح الوجهين، وبه قطع القاضى حسين، ورجحه البغوى وغيره، والثاني: لا يجوز كما لا يجوز بيعه المصحف وإن رجي إسلامه. قال البغوى: وحيث رآه معانداً لا يجوز تعليمه بحال.

وأما الدراهم والدنانير والخواتيم المنقوشة بقرآن ففي جواز مسها وحملها خلاف. ○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية إرسال رئيس القوم من يرى فيه القوة من الرعية لبعض الجهات للقيام بأمر الدين، وعلى أن من رأى شيئاً مخالفاً ينبغى

أن ينكر على من وقع منه ولو كان كبيراً، وعلى أن من أنكر عليه شيء وكان يعلم صحته يطلب منه أن يبين مستنده فيه، وعلى جواز قراءة القرآن للمحدث حديثاً أصغر وهو مجمع عليه، لكن الأفضل الطهارة، وعلى عدم جوازها للجنب، وتقدم بيانه مستوفى.

﴿باب في الجنب يصافح﴾

أى يجوز أم لا ؟، والمصافحة والتصافح الأخذ باليد، وإلصاق باطن الكف بباطن الكف الآخر.

● عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ فَأَهْوَى إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي جُنُبٌ فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ.

○ معنى الحديث: قوله: (فَأَهْوَى إِلَيْهِ) أى: أمال ﷺ يده نحو حذيفة، ولا منافاة بين هذه الرواية ورواية ابن ماجه عن حذيفة قال: خرج النبي ﷺ فلقينى وأنا جنب فحدثت عنه فاغتسلت، ثم جئت فقال: مالك؟ قلت: كنت جنباً. لاحتمال أن يكون حينما أهوى إليه حاد عنه، ولما أتى قال له النبي ﷺ فى ذلك فقال: إني كنت جنباً؛ ففى رواية المصنف اختصار. ويؤيده ما رواه النسائى عن أبى بردة عن حذيفة قال: كان رسول الله ﷺ إذا لقي الرجل من أصحابه ماسحه ودعا له قال: فرأيت يوماً بكرة فحدثت عنه ثم أتته حين ارتفع النهار فقال: إني رأيتك فحدثت عني، فقلت: إني كنت جنباً فخشيت أن تمسني.

قوله: (إِنِّي جُنُبٌ) وصف بهذا؛ لأنه بجانب للصلاة ومواضعها، وهذا الوصف يستوى فيه الواحد والمتعدد، مذكراً كان أو مؤنثاً، ولعل حذيفة قال ذلك لظنه أنه صار نجساً بالجنابة.

قوله: (إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ) وفي بعض النسخ: "ليس ينجس". وينجس بضم الجيم وفتحها، وفي ماضيه لغتان نجس بكسر الجيم ونجس بضمها، فمن كسرها في الماضي فتحها في المضارع، ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع أيضاً، والمراد أنه لا يصير متنجساً بالجنابة فلا ينجس ما لاقاه، وخص هذا بالجنابة أخذاً من المقام، فلا ينافي أنه يتنجس بإصابة النجاسات له. ويحتمل أن المعنى لا يصير بالجنابة نجس العين كالبول والغائط، ولا مفهوم للمسلم؛ إذ لا فرق بينه وبين الكافر في الجنابة، وخص المسلم بالذكر إما لأن المقام مقام خطاب المسلم أو لأنه أشار به إلى أن الكفار يجب أن يتجنب منهم كما يتجنب من النجاسات الظاهرة، أو لأن فيه إشارة إلى أنهم لا يتطهرون ولا يتباعدون عن النجاسات بخلاف المسلم.

قال النووي: هذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حياً وميتاً، فأما الحى فظاهر بإجماع المسلمين حتى الجنين إذا ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها، قال بعض أصحابنا: هو ظاهر بإجماع المسلمين، قال: ولا يجيء فيه الخلاف المعروف في نجاسة رطوبة فرج المرأة، ولا الخلاف المذكور في كتب أصحابنا في نجاسة ظاهر بيض الدجاج ونحوه، فإن فيه وجهين بناء على رطوبة الفرج هذا حكم المسلم الحى.

وأما الميت ففيه خلاف للعلماء: وللشافعى فيه قولان: الصحيح منهما أنه ظاهر، لقوله ﷺ: "إن المسلم لا ينجس". وذكر البخارى في صحيحه عن ابن عباس تعليقاً: المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً. هذا حكم المسلم.

وأما الكافر فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير من السلف والخلف، وأما قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ التوبة/ ٢٨. فالمراد نجاسة الاعتقاد والاستقذار، وليس المراد أن أعضاءهم نجسة كنجاسة البول والغائط ونحوهما.

فإذا ثبت طهارة الآدمي مسلماً كان أو كافراً فعرقه ولعابه ودمعه طاهرات سواء أكان محدثاً أم جنباً أم حائضاً أم نفساء، وهذا كله بإجماع المسلمين، وكذلك الصبيان أبدانهم وثيابهم ولعابهم محمولة على الطهارة حتى تتيقن النجاسة، فتجوز الصلاة في ثيابهم والأكل معهم من المانع إذا غمسوا أيديهم فيه، ودلائل هذا كله من السنة والإجماع مشهورة.

وقال الحافظ في الفتح: تمسك بمفهوم الحديث بعض أهل الظاهر، فقال: إن الكافر نجس العين، وقواه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ التوبة/ ٢٨. وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاعتياده مجانبية النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة، وعن الآية بأن المراد إنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار، وحجتهم أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة، فدل على أن الآدمي الحى ليس بنجس العين، إذ لا فرق بين النساء والرجال.

وقال العيني في شرح البخارى: فإن قلت على ما ذكر من أن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً: ينبغي ألا يغسل الميت؛ لأنه طاهر. قلت: اختلف العلماء من أصحابنا في وجوب غسله: فقليل: إنما وجب لحدث يحله باسترخاء المفاصل لا لنجاسته، فإن الآدمي لا ينجس بالموت كرامة، إذ لو نجس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات، وكان

الواجب الاقتصار على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة، لكن ذلك إنما كان نفياً للخرج فيما يتكرر كل يوم، والحدث لسبب الموت لا يتكرر، فكان كالجنب لا يكتفى فيها بغسل الأعضاء الأربعة، بل يبقى على الأصل وهو وجوب غسل البدن لعدم الخرج فكذا هذا.

وقال العراقيون: يجب غسله لنجاسته بالموت، لا بسبب الحدث؛ لأن للآدمي دماً سائلاً فيتنجس بالموت قياساً على غيره، ألا ترى أنه لو مات في البحر نجسها ولو حمله المصلي لم تجز صلاته؟ ولو لم يكن نجساً لجازت، كما لو حمل محدثاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن العالم إذا رأى من تابعه خلاف الصواب أرشده وبين له الحكم، وعلى جواز تأخير الغسل من الجنابة عن أول وقت وجوبه ما لم يخف خروج وقت الصلاة، وعلى أن الجنابة ليست من النجاسات التي يتنجس بها ملاقيها.

﴿باب في الجنب يدخل المسجد﴾

أيجوز أم لا ؟

● قَالَتْ جَسْرَةُ بِنْتُ دِجَاجَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُجُوهُ بُيُوتِ أَصْحَابِهِ شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ. ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَصْنَعْ الْقَوْمُ شَيْئًا رَجَاءً أَنْ تُنْزَلَ فِيهِمْ رُخْصَةٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ بَعْدُ فَقَالَ: وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَوُجُوهُ يُبَوِّتُ أَصْحَابِهِ... إلخ) تعني: أن أبواب بيوتهم مفتوحة إلى المسجد، والوجوه جمع وجه وهو مستقبل كل شيء ووجه البيت جانبه الذي فيه الباب، والمراد به هنا نفس الباب.

قوله: (وَجْهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ... إلخ) أى: اصرفوا أبوابها عن المسجد، واجعلوها إلى جانب آخر، وكان أمره ﷺ بسد الأبواب في آخر حياته؛ لما رواه البخارى عن أبي سعيد الخدرى قال: خطب رسول الله ﷺ الناس وقال: "إن الله خير عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله". فبكى أبو بكر ﷺ، فقلت في نفسى: ما يبكى هذا الشيخ إن يكن الله خير عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله؟! فكان رسول الله ﷺ هو العبد، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله ﷺ: "يا أبا بكر، لا تبك إن آمن الناس علىَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذًا خليلاً من امتى غير ربى، لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين في المسجد باب إلا سد، إلا باب أبى بكر".

قوله: (رَجَاءَ أَنْ تَنْزَلَ فِيهِمْ رُخْصَةً) أى: تأخروا عن سد الأبواب المفتوحة نحو المسجد رغبة في أن ينزل الله تعالى على النبی ﷺ تسهلاً لهم بعدم سدها، فرجاء منصوب على أنه مفعول له وأن مصدرية مصدرها مجرور بالإضافة، ورخصة نائب فاعل تنزل.

قوله: (فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ... إلخ) أى: خرج النبی ﷺ إلى القوم بعد زمن، وأعاد لهم القول ثانياً، فبعد مبنية على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه.

قوله: (فَأَمَّا لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِظٍ وَلَا جُنُبٍ) تعليل للأمر بتوجيه بيوتهم إلى جانب آخر وأحل من الإحلال ضد التحريم، وأسند الإحلال إليه ﷺ؛ لأنه المبلغ

له لأن التحليل والتحریم من الله تعالى، و (ال) في المسجد للعهد، والمعهود مسجده ﷺ وحكم غيره من المساجد كحكمه، ويحتمل أن تكون للجنس، فيدخل في هذا الحكم جميع المساجد وهذا أولى، وقدم الحائض للاهتمام في المنع والحرمة؛ لأن حدثها أغلظ لأنها لا تخلو من النجاسات غالباً والنفساء مثل الحائض.

والحديث يدل بظاهره على أنه يحرم على الحائض والجنب دخول المسجد مطلقاً، لا فرق بين المرور والمكث؛ لكنه مخصوص بما دلّ على جواز مرور الجنب مطلقاً؛ فقد روى سعيد في سننه وابن أبي شبة عن جابر قال: كان أحدنا يمر في المسجد جنباً مجتازاً.

وروى ابن المنذر عن زيد بن أسلم قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون في المسجد وهم جنب ؛ أى: وكان ذلك في عهده ﷺ ولم ينكره، فهذان الحديثان يدلان على جواز مرور الجنب مطلقاً، سواء أكان حاجة أم لا بوضوء أم لا.

وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عباس وأحمد والشافعي وأصحابه. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ النساء/٤٣. قالوا: والعبور إنما يكون في محل الصلاة وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه، بل الظاهر أن المراد مطلق المار؛ لأن المسافر ذكر بعد ذلك، ولو كان المراد بعابري السبيل المسافر لكان تكراراً وبصان القرآن عن مثله.

وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلاً من الأنصار كانت أبوابهم إلى المسجد، فكانت تصيبهم جنابة، فلا يجدون الماء، ولا طريق إليه إلا من المسجد، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ النساء/٤٣. وهذا من الدلالة على الإطلاق بمكان لا يبقى بعدها ريب.

قال في النيل: حمل الآية على من كان بالمسجد وأجنب تعسف لم يدل عليه دليل.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يحرم على الجنب والحائض دخول المسجد ولو للمرور بلا مكث؛ لإطلاق حديث الباب، إلا إن كان هناك ضرورة، فإن كانت كأن يكون باب البيت إلى المسجد ولم يمكن تحويله ولا السكنى في غيره فلا حرمة. ولو أجنب فيه تيمم وخرج من ساعته إن لم يقدر على استعمال الماء، وكذا لو دخله جنباً ناسياً ثم تذكر، وإن خرج مسرعاً بلا تيمم جاز، وإن لم يقدر على الخروج تيمم ومكث لكنه لا يصلى به ولا يقرأ. قالوا: أما قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ النساء/ ٤٣. فمعناه: ولا عابري سبيل على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ النساء/ ٩٢. أى: ولا خطأ، لكن هذا بعيد عن ظاهر اللفظ.

وذهب إسحاق بن راهويه وسفيان الثوري إلى أنه لا يجوز للجنب العبور مطلقاً إلا لضرورة فيتوضأ ثم يمر، وكذا قال أكثر المالكية إلا إنهم قالوا: عند الضرورة يتيمم.

واستدلوا بحديث الباب قالوا: لأنه عام، وبما رواه الترمذي عن سالم بن أبي حفصة عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب: "يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك".

وأجيب بأن هذين الحديثين فيهما مقال ولا سيما الثاني، فإن مداره على سالم وعطية وهما شيعيان متهمان، وعلى تقدير صحتها فهما عامان مخصوصان بما ذكر من الأدلة الدالة على جواز العبور.

وأما مكث الجنب والحائض في المسجد فهو باق على المنع، وعليه جمهور العلماء، إلا أن الحنابلة وإسحاق قالوا بجوازه للجنب إذا كان متوضئاً، مستدلين بما روى عن زيد بن أسلم قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون في المسجد على غير وضوء، وكان الرجل يكون جنباً فيتوضأ، ثم يدخل فيتحدث. وبما روى عن الصحابة: أنهم كانوا يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضأوا وضوء الصلاة. وفي إسناده هشام بن سعد قال أبو حاتم: لا يحتج به. وضعفه ابن معين وأحمد والنسائي، وقال أبو داود: هو أثبت الناس في زيد بن أسلم، وعلى تسليم صحته لا يكون ما وقع من الصحابة حجة، ولا سيما إذا خالف المرفوع، إلا أن يكون إجماعاً.

وقال المزني وداود وابن المنذر: يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد مطلقاً بوضوء وبغير وضوء. واستدلوا بقوله ﷺ: "المسلم لا يتنجس". رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة، وبقياس الجنب على المشرك قالوا: إن المشرك يجوز له المكث في المسجد، فالمسلم الجنب أولى.

وأجيب عن الحديث بأنه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه في المسجد. وعن القياس من وجهين: أحدهما: أن الشرع فرق بينهما، فقد قام الدليل على تحريم مكث الجنب، وثبت أنه ﷺ حبس بعض المشركين في المسجد، وإذا فرق الشرع بينهما لم يجوز التسوية.

والثاني: أن الكافر لا يعتقد حرمة المسجد، فلا يكلف بها بخلاف المسلم، وهذا كما أن الحربي لو أئلف على المسلم شيئاً لم يلزمه ضمانه بخلاف المسلم والذمي.

وأما الحائض والنفساء فعند الحنفية يمنع دخولهما المسجد كالجنب، وكذا عند المالكية إلا لضرورة من خوف على نفس أو مال. وقالت الشافعية والحنابلة: يجوز

عبورهما إن أمتنا من تلويته، ويمنع مكثهما مطلقاً عند الشافعية، ويجوز عند الحنابلة إن انقطع الدم وتوضأتا.

فوائد: الأولى: لو احتلم أحد في المسجد، وجب عليه الخروج فوراً إلا أن يعجز عن الخروج لإغلاق المسجد أو خوف على نفس أو مال، فيجوز له البقاء للضرورة، ولو احتلم في مسجد له بابان أحدهما أقرب من الآخر، خرج من الأقرب، إلا حاجة فيخرج من الأبعد.

الثانية: يجوز للمحدث حديثاً أصغر المكث في المسجد اتفاقاً، سواء لغرض شرعي كانتظار صلاة أو تعلم علم، أو لغرض غرض. وقيل: يكره إن كان لغرض غرض. والحق خلافه؛ لأنه لم ينقل عنه ﷺ ولا عن أحد من أصحابه كراهة ذلك.

الثالثة: اختلف العلماء في النوم في المسجد: فذهب إلى جوازه مطلقاً بغير كراهة سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء ومحمد بن سيرين والشافعية، وقالوا: محله ما لم يضيق على مصل أو يشوش عليه وإلا حرم، ويدل لهم قول ابن عمر: كنا نبيت فيه ونقيل على عهد رسول الله ﷺ. رواه ابن ماجه، وما رواه البخاري عن ابن عمر أيضاً: أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ. وما رواه أيضاً عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد علياً في البيت، فقال: أين ابن عمك؟ قالت: كان بيني وبينه شيء فغاضبني فخرج فلم يقل عندى، فقال رسول الله ﷺ للإنسان: انظر أين هو؟ فجاء فقال: يا رسول الله هو راقد في المسجد فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه، وأصابه تراب، فجعل ﷺ يمسحه عنه، ويقول: قم أبا تراب.

قال النووي: ثبت أن أصحاب الصفة والعريين وصفوان بن أمية وجماعات آخرين من الصحابة كانوا ينامون في المسجد، وأن ثمامة بن أثال كان يبيت في المسجد قبل إسلامه، وكل ذلك كان في زمن رسول الله ﷺ.

قال الشافعي في الأم: وإذا بات المشرك في المسجد، فكذا المسلم.

وقال العيني: قد سئل ابن المسيب وسليمان بن يسار عن النوم فيه فقالا: كيف تسألون عنه وقد كان أهل الصفة ينامون فيه وهم قوم كان مسكنهم المسجد؟! وذكر الطبري عن الحسن قال: رأيت عثمان بن عفان نائمًا فيه ليس حوله أحد وهو أمير المؤمنين.

وقال مالك: لا أحب لمن له منزل أن يبيت في المسجد أو يقبل فيه. وكذا قال أحمد وإسحاق، وما ثبت عن مالك من أن أصحاب النبي ﷺ كانوا ينامون في المسجد، فمراده من لا بيوت لهم، وقال ابن عباس: لا تتخذوه مرقداً، وروى عنه: إن كنت تنام للصلاة فلا بأس. وكره النوم فيه ابن مسعود وطاوس ومجاهد والأوزاعي.

الرابعة: قال ابن المنذر: أباح كل من يحفظ العلم الوضوء في المسجد، إلا أن يبله ويتأذى به الناس، فإنه يكره.

وقال النووي: نقل أبو الحسن بن بطل المالكي الترخيص في الوضوء في المسجد عن ابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء والنخعي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم. وعن ابن سيرين ومالك وسحنون كراهيته تنزيهاً للمسجد.

الخامسة: يحرم على كل من أكل شيئاً مما له رائحة كريهة من ثوم أو بصل أو كراث أو غيرها وبقيت رائحته ولم يزلها أن يدخل المسجد للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك:

منها: ما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر أن النبی ﷺ قال: "من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقربن مسجدنا".

قال بعضهم: ومثل الثوم والبصل خروج الريح فى المسجد إذا كان عن غير حاجة وتكلف إخراجہ، وإلا فلا یحرم، ومثل الثوم أيضاً رائحة الدخان والتمباك ونحوهما.

السادسة: تكره الخصومة ورفع الصوت فى المسجد؛ لما رواه البخارى عن السائب بن يزيد قال: كنت فى المسجد؛ فحصبني رجل فنظرت فإذا عمر بن الخطاب، فقال: اذهب فأنتى بهذين، فجئتہ بهما فقال: من أين أنتما؟ فقالا: من أهل الطائف، فقال: لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما، ترفعان أصواتكما فى مسجد رسول الله ﷺ.

السابعة: قال النووي: المصلی المتخذ للعيد وغيره الذى ليس بمسجد لا یحرم المكث فيه على الجنب والحائض على المذهب، وبه قطع الجمهور، وذكر الدارمی فيه وجهين وأجراهما فى منع الکافر من دخوله بغير إذن، وقد يحتج له بحديث أم عطية فى الصحيحين أن النبی ﷺ أمر الحیض أن یحضرن يوم العيد، ويعتزلن المصلی، ویجاب عنه بأنهن أمرن باعتزاله لیتسع على غیرهن ولیتميزن. وسيأتى تمام ما يتعلق بالمساجد فى أبوابها إن شاء الله تعالى.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب تغییر ما لم یکن موافقاً للشرع، وعلى طلب تکرار الأمر لإزالة المخالفة إذا لم یحصل المقصود بالأمر الأول، وعلى حرمة دخول الجنب والحائض المسجد، وقد تقدم تفصیله.

﴿باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس﴾

والنسيان ضد الذكر، والسهو: الغفلة عن الشيء والتفات القلب إلى غيره.

● عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ أَنْ مَكَائِكُمْ، ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَصَلَّى بِهِمْ.

○ معنى الحديث: قوله: (دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ) ظاهره أنه أحرم بها، ويؤيده ما رواه الدارقطني عن أنس: أنه ﷺ دخل في الصلاة فكبر وكبرنا معه. وما رواه ابن ماجه في باب ما جاء في البناء على الصلاة من حديث أبي هريرة: أنه ﷺ قام إلى الصلاة وكبر ثم أشار إليهم فمكثوا ثم انطلق فاغتسل، وكان رأسه يقطر ماء فصلى بهم، فلما انصرف قال: "إني خرجت إليكم جنبًا، وإني نسيت حتى قمت في الصلاة". لكن في حديث أبي هريرة الآتي: فلما قام في مصلاه، وانتظرنا أن يكبر انصرف. وفي حديثه الثاني: أقيمت الصلاة، ووصفَ الناس صفوفهم، فخرج رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مقامه ذكر أنه لم يغتسل، فقال للناس: مكانكم ثم رجع إلى بيته. ونحوه للبخاري والنسائي ومسلم، وفي رواية له في باب (متى يقوم الناس للصلاة) من حديث أبي هريرة قال: أقيمت الصلاة فقمنا، فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فانصرف. فهذه الروايات صريحة في أنه ﷺ انصرف قبل أن يكبر، فتكون منافية للروايات الأولى. ويمكن الجمع بينهما إما بتعدد الواقعة كما استظهره النووي، وجزم به ابن حبان في صحيحه وقال: حديث أبي هريرة وحديث أبي بكرة فعلا في موضعين متباينين خرج ﷺ مرةً فكبر، ثم ذكر أنه جنب فانصرف فاغتسل، ثم جاء فاستأنف بهم

الصلاة، وجاء مرة أخرى فلما وقف ليكبّر ذكر أنه جنب قبل أن يكبر فذهب فاغتسل ثم رجع فأقام بهم الصلاة من غير أن يكون بين الخبرين تضاد.

وقول أبي بكر: (فَصَلَّى بِهِمْ) أراد بذلك بدأ بتكبير محدث، لا أنه رجع فبنى على صلاته؛ إذ محال أن يذهب ﷺ ليغتسل ويبقى الناس كلهم قياماً على حالتهم من غير إمام إلى أن يرجع. أو بأن الواقعة متحدة، وأن المراد بقوله في رواية المصنف: (دخل في الصلاة) أى: في موضع الصلاة؛ لما سيذكره المصنف، وهى رواية البخارى من قوله: (فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب... إلخ) ويقول في الروايات الأخرى: فكبر أراد أن يكبر، وعلى فرض عدم إمكان الجمع فروايات الصحيحين مقدمة.

قوله: (فَأَوْمَأَ بِهِ أَنْ مَكَائِكُمْ) وفي رواية البخارى: فقال لنا: مكانكم. وفي رواية ابن ماجه: ثم أشار إليهم فمكتوا. (وأن) مفسرة ومكانكم منصوب بفعل محذوف، أى: الزموا مكانكم.

قوله: (ثُمَّ جَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ... إلخ) عطف على محذوف، أى: فذهب واغتسل ثم جاء ورأسه يقطر من ماء الغسل، وابتدأ صلاته بإحرام جديد، كما قاله ابن حبان، ونسبة القطر إلى الرأس مجاز من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال.

وقد تمسك بظاهر هذا الحديث من قال بصحة صلاة المأموم الذى تبين فساد صلاة إمامه لنسيان الحدث، منهم مالك وأصحابه والشافعى والأوزاعى والثورى وأحمد، وحكى عن الأثرم وأبي ثور وإسحاق والحسن البصرى وإبراهيم النخعى وسعيد بن جبير قالوا: لأن القوم أحرّموا عقب إحرامه ﷺ الأول، واستمروا حتى رجع إليهم. وقد جرى على ذلك الخطأى فقال فى شرح الحديث: فيه دلالة على أنه إذا صلى بالقوم وهو جنب وهم لا يعلمون بجنابته أن صلاتهم ماضية، ولا إعادة عليهم وعلى الإمام الإعادة، وذلك أن الظاهر من حكم لفظ الخبر إنهم قد دخلوا فى الصلاة معه

ثم استوقفهم إلى أن اغتسل وجاء فأتى الصلاة بهم، وإذا جاز جزء من الصلاة حتى يصح البناء عليه جاز سائر أجزائها. والاقتداء بالإمام طريقه الاجتهاد، وإنما كلف الإمام الظاهر من أمره وليس عليه الإحاطة؛ لأنه يتعذر عليه إدراكها، فإذا أخطأ فيما حكمه الظاهر لم ينقض عليه فعله كالحاكم لا ينقض عليه حكمه فيما طريقه الاجتهاد إن أخطأ فيه، ولا سبيل للمأموم إلى معرفة طهارة الإمام، فلا عتب عليه إن عذب عليه علمها، وهو قول عمر بن الخطاب، ولا يعلم له مخالف من أصحابه في ذلك وإليه ذهب الشافعي. وفي الحديث دليل على أن افتتاح المأموم صلاته قبل الإمام لا يبطل صلاته. وفيه حجة لمن ذهب إلى البناء على الصلاة في الحدث.

وقد رد العيني كلام الخطابي بما ملخصه: أما قوله: (وذلك أن الظاهر من لفظ الخبر إنهم قد دخلوا في الصلاة... إلخ) فمردود بأن الظاهر أنه ﷺ صلى بهم بتحريمه مبتدأة، فقد قال ابن حبان في صحيحه: أراد أنه صلى بهم بتكبير محدث، لا أنه ﷺ صلى بالشروع الذي قبله كما زعمه البعض.

على أنه تقدم التصريح في رواية مسلم أنه انصرف قبل أن يكبر.

وقوله: (إذا صح جزء من الصلاة... إلخ) مردود أيضاً؛ بأننا لا نسلم أن هذا الجزء وقع صحيحاً؛ لأنه بمجرد ذهابه ﷺ بطل حكم ذلك الشروع على تقدير صحة وجود الشروع؛ لأنه ذهب بلا استخلاف وخلا مكانه، وإذا مما يفسد الشروع، فإذا فسد ذلك الجزء يصير البناء عليه فاسداً، لأن البناء على الفاسد فاسد، والصلاة لا تتجزأ صحة وفساداً بل الحق أنه ﷺ صلى بهم بتحريمه مبتدأة كما ذكرنا فإذا لم يبق لدعواه حجة.

وقوله: (وهو قول عمر ولا يعلم له مخالف من الصحابة) غير صحيح؛ لأن الدارقطني أخرج في سننه عن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن حمزة عن عليٍّ: أنه صلى بالقوم وهو جنب فأعاد ثم أمرهم فأعادوا.

وقوله: (وفي الحديث دليل على أن افتتاح المأموم صلاته قبل الإمام لا يبطل صلاته) مردود بأنه لا دليل فيه على ذلك، لأنه لا يخلو إما أن يكون ذهابه عليه الصلاة والسلام للاغتسال قبل التحريمة كما هو الصحيح، أو بعدها على زعمهم، فإن كان قبلها فليس فيه افتتاح لا من الإمام ولا من القوم، وإن كان بعدها فهم افتتحوا بافتتاحه عليه الصلاة والسلام الجديد.

وقال الشافعي: من أحرم قبل الإمام فصلاته باطلة.

وكذا قال غير الشافعي من الأئمة.

وتمسك أيضًا من أخذ بظاهر الحديث بما رواه البخاري وأحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم". وقال أبو حنيفة والشعبي وحماد بن أبي سليمان بفساد صلاة المأموم الذي تبين حدث إمامه بعد تلبسه بالصلاة، واستدلوا بما رواه أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً: (الإمام ضامن)، قالوا: إن الإمام إنما جعل ليؤتم به، وهو ضامن لصلاة المأموم، وصلاة المأموم مشمولة لصلاة الإمام وصلاة الإمام متضمنة لصلاة المأموم، فصحة صلاة المأموم بصحة صلاة الإمام وفسادها بفسادها، وصلاة الإمام في هذه الحالة فاسدة لعدم إحرامه، فكذا صلاة المأموم لقوله ﷺ: "إذا فسدت صلاة الإمام، فسدت صلاة المأموم".

والظاهر ما ذهب إليه الأولون، وقوله ﷺ: (الإمام ضامن) أى: لما يقع من المأمومين من الأعمال التي لا تبطل صلاتهم مادام إماماً لهم، وهذا لا يستلزم أنه إذا بان

حدثه فسدت صلاة من خلفه، أما قوله ﷺ: "إذا فسدت صلاة الإمام، فسدت صلاة المأموم". فهو على فرض ثبوته محمول على غير نسيان الحدث.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز النسيان على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في العبادات للتشريع، وعلى جواز انتظار الجماعة إمامهم؛ لكن محله ما دام الوقت متسعاً، وعلى جواز تأخير الجنب الغسل عن وقت الحدث، وعلى أن من دخل المسجد ناسياً الجنابة ثم تذكر يخرج مسرعاً بلا تيمم، وعلى أنه إذا ظهر أن الإمام محدث وذهب ليتطهر وأتى لا تعاد الإقامة.

﴿باب في الرجل يجد البلة في منامه﴾

يعنى: يجد الببل بعد الاستيقاظ من النوم، ولا يذكر احتلاماً، أيجب عليه الغسل أم لا؟ والببل بالفتح، والبلة والبلال بالكسر فيهما، والباللة بالضم الرطوبة. وفي بعض النسخ يجد الببل... إلخ.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلْلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، قَالَ: يَغْتَسِلُ. وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ وَلَا يَجِدُ الْبَلْلَ، قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ أَعْلِيهَا غُسْلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ.

○ معنى الحديث: قوله: (وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا) أى: لا يتذكر أنه رأى ما يوجب الغسل، والاحتلام الفعل من الحلم بضم المهمله وسكون اللام ما يراه النائم في

نومه، يقال: حلم بالفتح من باب قتل، واحتمل رأى في منامه رؤيا، والمراد به هنا أمر خاص وهو الجماع ونحوه.

قوله: (قَالَ: يَغْتَسِلُ) خبر بمعنى الأمر أى: ليغتسل، وظاهره يدل على وجوب الغسل بوجود البلل مطلقاً، وإلى ذلك ذهب ابن عباس والشعبي وابن جبير والنخعي، قال الترمذى: وهو قول غير واحد من أصحاب النبی ﷺ والتابعين أنه إذا استيقظ الرجل فرأى بلة أنه يغتسل. وقال أبو إسحاق وعطاء ومجاهد: يغتسل إذا كانت بلة نطفة.

وذهبت الحنفية إلى أنه إن تذكر احتلاماً، وتيقن أنه منى أو مذى أو شك أمنى أم مذى أو ودى؟ فعليه الغسل، وإن تيقن أنه ودى فلا غسل عليه، وإن لم يتذكر احتلاماً، فإن تيقن أنه ودى فلا غسل عليه، وإن تيقن أنه منى فعليه الغسل وإن شك أمنى أم مذى أم ودى فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام؛ لأن الأصل براءة الذمة، فلا يجب إلا بيقين وهو القياس. وأبو حنيفة ومحمد أخذوا بالاحتياط لأن النائم غافل، والمنى قد يرق بالهواء فيصير مثل المذى فيجب عليه احتياطاً.

وقالت المالكية: من انتبه من نومه فوجد بللاً في ثوبه أو بدنه فإن تيقن أنه منى أو شك أمنى أم غيره؟ وجب عليه الغسل، وإن تيقن أنه غير منى أو شك أمنى أم مذى أم ودى؟ فلا غسل عليه.

وقالت الحنابلة: إن أفاق نائم ونحوه كمغمى عليه بالغ أو ممكن بلوغه فوجد ببدنه أو ثوبه بللاً فإن تحقق أنه منى اغتسل وجوباً ولو لم يذكر احتلاماً، ولا يغسل ما أصابه لطهارة المنى، وإن تحقق أنه مذى غسل ما أصابه ولا غسل عليه، وإن لم يتحقق أنه مذى ولا منى ولم يسبق نومه سبب كملاعبة أو نظر أو فكر أو برد لزمه الغسل

وتطهير ما أصابه البلل، وإن تقدم نومه سبب لم يجب الغسل؛ لأن الظاهر أنه مذى لوجود سببه إن لم يتذكر احتلاماً، وإلا وجب الغسل. أفاده في شرح المنتهى.

وقالت الشافعية: من انتبه من نومه فوجد بللاً وشك أهو منى أم مذى؟ فله أن يختار أنه منى فيغتسل، وله أن يختار أنه مذى فيتوضأ ويغسل ثوبه. والتحقيق في هذا أنه إن تيقن أن البلة منى، وجب عليه الغسل ذكر احتلاماً أم لا، وإن تيقن أنها بول أو مذى أو ودى فلا غسل عليه، وإن شك أهو منى أم غيره اغتسل احتياطاً.

قوله: (قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ) أى: واجب وهذا مجمع عليه.

قال الخطابي: ظاهر هذا الحديث يوجب الاغتسال إذا رأى بلة، وإن لم يتيقن أنها الماء الدافق، وروى هذا القول عن جماعة من التابعين منهم عطاء والشعبي والنخعي.

وقال أحمد بن حنبل: أعجب إلى أن يقتسل، وقال أكثر أهل العلم: لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم أنها من الماء الدافق، واستحبوا أن يغتسل من طريق الاحتياط، ولم يختلفوا أنه إذا لم ير الماء وإن كان رأى في النوم أنه قد احتلم، فإنه لا يجب عليه الاغتسال.

وإنما أراد الحكم على البلل دون الرؤيا؛ لأن الرؤيا تكون تارة حديث نفس ولا تأثير له، وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بغير بلل غالباً، فلا يصلح لإرادة الحكم إلا البلل، وأيضاً فإن البلل شيء ظاهر يصلح للانضباط، أما الرؤيا فكثيراً ما تنسى.

قوله: (فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ) بضم السين المهملة وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة ابن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصارية أم أنس خادم رسول الله ﷺ. قوله: (إِلَّمَا النَّسَاءُ شَقَانِقُ الرِّجَالِ) جملة مستأنفة فيها معنى التعليل، وكأنه ﷺ لما فهم من أم سليم استبعاد الاحتلام من النساء ذكر لها علة ذلك.

والشقائق جمع شقيقة، وهى فى الأصل أخت الرجل لأمه وأبيه، والمراد هنا أنهن نظائر الرجال فى الخلق والطباع والأحكام، كأنهن شققن منهم فما ثبت من الأحكام للرجال يثبت للنساء، إلا ما قام عليه دليل الخصوصية.

قال ابن الأثير: أى: نظائرهم وأمثالهم، كأنهن شققن منهم، ولأن حواء خلقت من آدم عليه السلام. وشقيق الرجل أخوه لأبيه ولأمه، أى: فيجب الغسل على المرأة برؤية الليل بعد النوم كالرجل. وقال الخطابي: فيه من الفقه إثبات القياس وإلحاق حكم النظير بالنظير، فإن الخطاب إذا ورد بلفظ المذكر كان خطاباً للنساء إلا مواضع الخصوص التى قامت أدلة التخصيص فيها.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على وجوب الغسل بوجود بلل بعد النوم، وإن لم يتذكر احتلاماً، وعلى أنه يطلب ممن جهل حكماً شرعياً أن يسأل عنه ولا يمنعه الحياء عن ذلك، وعلى أن المرأة تحتلم كما يحتلم الرجل.

﴿باب المرأة ترى ما يرى الرجل﴾

أى: ترى فى منامها مثل ما يرى الرجل.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ الْأَنْصَارِيَّةَ وَهِيَ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، أَرَأَيْتَ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مَا يَرَى الرَّجُلُ أَلْتَفْتَسِلُ أَمْ لَا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، فَلْتَفْتَسِلْ إِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا فَقُلْتُ: أَفْ لَكَ،

وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ؟ فَأَقْبَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَرَبَّتْ يَمِينُكَ يَا عَائِشَةُ، وَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَةُ؟

○ معنى الحديث: قوله: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ) قدمت أم سليم هذا القول تمهيداً لسيط عذرها في ذكرها ما تستحي النساء من ذكره؛ لأن الذي يعتذر به إذا كان متقدماً على المعتذر منه أدركته النفس صافياً من العتب، وإذا تأخر العذر استثقلت النفس المعتذر منه، فتأثرت بقبحه، ثم يأتي العذر رافعاً، وعلى الأول يأتي دافعاً ودفع الشيء المستكره قبل وقوعه أيسر من رفعه بعد وقوعه، ويستحي بياءين على الأصل من الحياء، وهو تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به أو يذم، وهو مستحيل على الله تعالى، فيحمل على أن المراد لازمه، وهو المنع أي أن الله تعالى لا يمنع من ذكر الحق. أو أن المراد: لا يأمر بالحياء في الحق ولا يبيحه.

قوله: (فَلْتَقْتَسِلْ إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ) أي: المني بعد الاستيقاظ. وأتى به بعد الجواب بنعم؛ لأنها ليست نصاً في الجواب على وجوب الغسل. وفي رواية البخاري: "إذا رأت الماء". فيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وإنما تعرف إنزالها بشهوتها. وحمله الوجود والرؤية في الروايتين على العلم مردود؛ لأن العلم حال النوم متعذر، ولأن الرجل إذا رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بطلاً لا يجب عليه الغسل، فكذلك المرأة.

قوله: (فَقُلْتُ: أَفْ لَكَ) هذه كلمة تستعمل في الاحتقار والإنكار، وهو المناسب هنا فإن الظاهر من قول عائشة الإنكار على أم سليم كما يدل عليه قولها: (وهل ترى ذلك المرأة؟)، وقولها في بعض الروايات: (فضحت النساء تربت يمينك)، وأف اسم صوت إذا صوت به الإنسان علم أنه متضجر، وقيل: أصل الأف

وسخ الأصبع إذا قتل، ويقال: أفتت بفلان تأفيماً إذا قلت له: أف لك، وفيها لغات أفصحها وأكثرها استعمالاً ضم الهمزة وتشديد الفاء مكسورة منونة.

قوله: (وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ؟) الاستفهام للإنكار بمعنى النفي، أى: لا ترى المرأة ذلك. قال العراقي: أنكرت عليها بعد جواب المصطفى ﷺ لها؛ لأنه لا يلزم من ذكر حكم الشيء تحقق وقوعه، فالفقهاء يذكرون الصور الممكنة ليعرفوا حكمها، وإن لم تقع بل قد يصورون المستحيل لتشحيذ الأذهان.

وقال ابن عبد البر: فيه دليل على أنه ليس كل النساء يحتلمن، وإلا لما أنكرت عائشة وأم سلمة ذلك، وقد يوجد عدم الاحتلام في بعض الرجال، إلا أن ذلك في النساء أكثر. وعكس ذلك ابن بطال فقال: فيه دليل على أن كل النساء يحتلمن.

قال السيوطي: وأى مانع أن يكون ذلك خصوصية لأزواجه ﷺ أنهن لا يحتلمن، كما أن من خصائص الأنبياء أنهم لا يحتلمون؛ لأنه من الشيطان فلم يسلطه عليهم، وكذا لا يسلط على أزواجه تكريماً له.

قال الزرقاني: المانع من ذلك أن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، وهو كغيره لم يثبت للأنبياء إلا بالدليل.

قوله: (تَرَبَّتْ يَمِينُكَ) هذه الكلمة معناها الأصلي: التصقت اليد بالتراب، وهو كناية عن الفقر؛ لكن العرب اعتادت استعمالها كثيراً في غير المعنى الأصلي، فليس المراد بها هنا الدعاء على عائشة، بل المراد الإنكار عليها.

وقال الباجي: يحتمل أنه قال ذلك تأديباً لها لإنكارها ما أقر عليه، وهو لا يقر إلا على الصواب، وقد قال: "اللهم أيما مؤمن سبته فاجعل ذلك قرينة إليك" فلا يمتنع أن يقول لها ذلك لتزجر، وليكفر لها ما قالت.

قوله: (وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ) أى: مشابهة الولد أمه. وفي رواية البخارى: "فيم يشبهها ولدها؟". والشبه بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة أو بكسر الشين وسكون الباء بمعنى المشابهة، وهى الاشتراك ولو فى بعض الصفات، وذلك أن ماء الرجل إذا غلب ماء المرأة يكون شبه الولد للأب وبالعكس للأم، ولو لم يكن للأم ماء ما كان يشبهها الولد أصلاً. وفى صحيح مسلم: إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه.

وقوله: أذكرا. بضم فسكون أى: صار المنيان أصلاً لذكر، وقوله: أنثا. بضم همزة وتشديد النون أى: صاراً أصلاً لأنثى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ترك الاستحياء من السؤال عما فيه مصلحة، وعلى مشروعية زجر من يلوم على من يسأل عما جهله وإن كان مما يُستَحْيَا منه عادة. وعلى وجوب الغسل على المرأة إذا احتلمت ووجدت الماء، وعلى أن المرأة تحتلم ولها ماء كالرجل. وعلى أن المولود قد يشبه أمه كما قد يشبه أباه.

﴿باب فى مقدار الماء الذى يجزئ به الغسل﴾

● عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنْسَاءٍ — هُوَ الْفَرْقُ — مِنَ الْجَنَابَةِ.

○ معنى الحديث: قوله: (هُوَ الْفَرْقُ) الجملة صفة مبينة للمراد من الإناء، والفرق بفتح الفاء وفتح الراء وإسكانها لغتان، حكاهما ابن دريد وجماعة والفتح أفصح، قال النووى: وزعم الباجى أنه الصواب وليس كما قال بل هما لغتان.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على طلب الاعتدال فى ماء الغسل بترك الإسراف والتقتير اقتداء بالنبي ﷺ، وقد تقدم بيان ذلك وأقياً.

الفهرس العام لمباحث الجزء الثاني

الموضــــــــــــــــوع	الصفحة
باب صفة وضوء النبي ﷺ	٣
باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً	٥٧
باب الوضوء مرتين	٦١
باب الوضوء مرة مرة	٦١
باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق	٦٢
باب في الاستنثار	٦٣
باب تحليل اللحية	٧٦
باب المسح على العمامة	٨٠
باب غسل الرجلين	٨٤
باب المسح على الخفين	٨٥
باب التوقيت في المسح	١٠٨
باب المسح على الجوربين	١١٣
بابُ بالتَّوَيْنِ أى: في بيان المسح على النعلين	١١٥
باب كيف المسح	١١٩
باب في الانتضاح	١٢٤

١٢٧	باب ما يقول الرجل إذا توضأ
١٣٤	باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد
١٤١	باب تفريق الوضوء
١٤٦	باب إذا شك في الحدث
١٥٤	باب الوضوء من القبلة
١٥٩	باب الوضوء من مس الذكر
١٦٥	باب الرخصة في ذلك
١٦٧	باب في الوضوء من لحوم الإبل
١٨٠	باب الوضوء من مس اللحم النيئ وغسله
١٨٢	باب في ترك الوضوء من مس الميتة
١٨٤	باب في ترك الوضوء مما مست النار
١٩٢	باب التشديد في ذلك
١٩٦	باب الوضوء من اللبن
١٩٨	باب الرخصة في ذلك
١٩٩	باب الوضوء من الدم
٢٠٩	باب في الوضوء من النوم
٢٢٢	باب في الرجل يطأ الأذى

٢٢٤	باب فيمن يحدث في الصلاة
٢٢٦	باب في المذى
٢٣٢	باب مباشرة الحائض ومواكلتها
٢٣٤	باب في الإكسال
٢٣٩	باب في الجنب يعود
٢٤٠	باب الوضوء لمن أراد أن يعود
٢٤٢	باب في الجنب ينام
٢٤٥	باب من قال إن الجنب يتوضأ
٢٤٦	باب الجنب يؤخر الغسل
٢٥٣	باب في الجنب يقرأ القرآن
٢٦٠	باب في الجنب يصفح
٢٦٣	باب في الجنب يدخل المسجد
٢٧١	باب في الجنب يصلى بالقوم وهو ناسي
٢٧٥	باب في الرجل يجد البلة في منامه
٢٧٨	باب المرأة ترى ما يرى الرجل
٢٨١	باب في مقدار الماء الذي يجزئ به الغسل

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٥٨٥٥
الترقيم الدولي : 977-295-144-4